



VAN.

٢١٧٨

ضج

٧٨٧٠

عب

ضوء النهار المشرق على صفحات الأزهار ، تأليف

الجلال اليميني ، الحسن بن احمد - ١٠٨٤ هـ . كتب
في القرن الثاني عشر الهجري تقديرا .
ج ١ (٢٨٢ ق) ٢٩ س ٣٣ × ٢٢ سم

نسخة جيدة ، خطها نسخ حسن .
يبدأ ببداية الكتاب وينتهي بباب الرضاع .

الاعلام ١٩٦: ٢ الجامع الكبير بصنعاء / الغربية : ٢٦٧

١ - الزيدية ، فقه أ - المؤلف ب - تاريخ النسخ
ج - شرح الأزهار د - شرح الجلال اليميني على

الأزهار .

حسن وحسين وصلي الله عليهما وسلم علي عليهما السلام
 صلي علي عليهما السلام

سؤال في حلاله كذا...
 جواب...
 سؤال...
 جواب...
 سؤال...
 جواب...
 سؤال...
 جواب...

الحمد لله وحده
 سؤال...
 جواب...
 سؤال...
 جواب...

الحمد لله وحده
 سؤال...
 جواب...

ما جلت بالطلاق...
 سؤال...
 جواب...

سؤال...
 جواب...

سؤال...
 جواب...

في يوم من الايام
كانت الشمس تشرق
على وجهها
فكانت تضيئ
الارض كلها
فكانت تضيئ
السموات كلها
فكانت تضيئ
الجنة كلها
فكانت تضيئ
الجنة كلها

لكنها سعت الضوء النهار من سدر
العلاء عند الله تعالى

يا من له في الخزي ثبات لا تنامي الداري
ومن اغتدى في كل فن ماله ابد المجاري
قد عاذ من رام الجناح له حياء بالتواري
ولو انه راعا النظير لقدرة خوف العثار
لم يستحل بالانكاس عليه سوء الا فتحرار
مارا ليل الجهل ما لدجاة قط من اسرار
واراه ما جلول دجنته سوا صوت النهار
فامن به غارب سم مصونة ياد الفخار
وبقيت ترفل دايما في ثوب من مع يسار

شهادت لا اله الا الله وحده لا شريك له واسم الله محمد عبده ورسوله صلى الله عليه واله وسلم

الحمد لله رب العالمين كما في كتابه المسمى على

صفحات الامام هارث

العلامة العلامة العلامة

خزائن العلوم طاسی

الحلوم شرق الاك

الحسن بن أحمد

حفظ الله تعالى مرعي الأمان والليالي وبلغه في صباه غايه الأمان

و رحمه الله

وخواه مرا

حسن محمد والہ

صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم

مكتبة

محمد بن عبد الله بن الحسين بن علي بن ابي طالب

217, 1

287

ود :

مكتبة جامعة الملك سعود "قسم المخطوطات"

1139 VC VAV- 1139

الذوات: هو ذلك الذي لا يرتفع على صفاته

اربع النسخة : - 194 -

سم الفاسخ:

عدد الأوراق: ١٨ (١٨٨٢) م - - -
الصفحات:

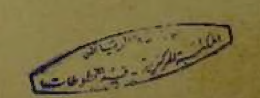
1890

بسم الله الرحمن الرحيم حمد من خلق قلوب اوليائه عباد الله
وقرهم بالصلوة نراك لهم من غنايته. وراى قلوبهم حين هموا من اخطاس خيبر
نصاب قدسية وناجيه. وملا قلوبهم حين زغوا له بغير سرائرهم. وراى قلوبهم حين
واشهدهم منافع الحق الى وجهه الكريم. واشرف. واعاضهم نكاح الحق الموصوف
في الخيام لما علموا انهم ما اطلقوا. وراى قلوبهم حين لا ينسهم وراى قلوبهم حين
وضا عظمهم ما اقربوه قريبا حسنا وهو العفو والمنه. والصلوة والسلام على
السفيح الذي منه المقام المحمود في لعبي. واعناه عن ان يسال لعل الا لود في الرزق
وحصه بالنصيب الذي لم ينله الشكر في معاليه. واعطاه صكك العكاز يوم
يقفل الرهن بما فيه. واكرمهم عن ان يكون من اعداء الى عوارى الدنيا الزنية. واجاز
الهابات الوافرة من راياته السفيه وصبر الكمال عليه وقفا. وحله مستوي
الحكمة فقل في حفا تلك الوديعه وكفى. وعلى الدليل لا يبلغ منصبهم الترتيب
الغضب. ولا تملك اقربهم الميق السن ذوى النصب. البتة الايمان والادان
المرام عاروا ليس لهم من الشرف والاحسان. وعلى اصحابه الذين سبقوا الى
الافق. والشهادة برسالته والولاية. وراى قلوبهم حين باقاه حده ما انزل الله
على رسوله من رهام الخيام. وعلى اتباعهم الذين عملوا بوضا اهر في الدين وساروا
سيرة في معاملته المسكين. **ويعبر** فلما كانت العلم دعوى والعلو هو انشا هذا والمطلوب
المقدمات انما هو ليتبعه اليه ضالك يستشعر على اكثر الناس تباعد. وكان هذا عينا
الشرف. صانه الله عن امره اذ وجب الخريف. فوالاصراط المستقيم الساكن. والبر الذي
يلزمه الامن من جميع الممالك. لولا انه تطاول على تسعيرة الامم. فاستلحق ما لا
ملا يعرف منه غير التمد. حتى جعل عظامه بافاهيم. وتخرج فضاله الفزع كل شانه
ومرايه. استحق الله تعالى وفضل لا ونا بغير الله لظن الاحتاد. وعصمهم عن
دعوى ذي العليد والعدا. اصوله الاصول. وجرنا اسلافنا من الا اذ كبرها
القول. تم كجبت ان. باله في لغو وبعو كيقته من الف والاصلة. ومحلها
دفعه شانه لا يجتهد في امته. لمخالفة شانه في امتنا في نعمهم بعض القواعد الكلية.
وعدم تخالفهم من المباحث العملية والفعله. وتعالى لهم عن بعض الدليل من جهة السند
والمتن والدلالة. واطل لهم النظر في امكان الجمع بين المتعارضات او الخجالة. لا عن اهر
بالمسائل غير البينات. ووقوفهم بنظر من ظلمه ساجد علم النظر واليات. فاستدركت
خيل اذله وخالجهم كل جانب. وملت على الناهضة وان كان مع البعد الجانب
افترض الختلاف ليس لا مطابقة قواعده الاحتاد. لاوافته ما شانه الا باو الاجراد.

يبدو

كان محققا في القواعد من بعض القواعد. ونقطه عليها

نحو



تجربا البراة الله. وتجلبيا عن غاياتنا وجدنا ما نأخذ على امته. على ان دون ذلك الحق
جوانه سالك تصح. وقطع اجازة مناهية فبح. يتلون الكتب من خوف التواضع
كاشلون الحجة. تصد السباح الحق عنها تحاشه. وهج فيها الطريق كفا الما
لا كما مكر من الطريق. ولا انكر وجوب الاحتاد عن الحق. وهو تحسين
المستدعاة. الاحتكاك بالمدعاة. فانه قطرة لا تحو بها الا الشرحار. وعصه كؤ
لا رفاها الامن طار. فلهذا ادعاسا له خبير من الناس. وينو اذ كفا صلي
نهد وحل اساس. احدها عدم الاحتكاك بما اشتهر من مسنداته امته الصحيح
استنهاها العيان. وثانها عدم قبول ما اطلقوه من الاهلال والتفخيخ في قران
والاوت قنوس وجوب العمل بالقران الكريم. من غير حاجة الى استعادة الى الشئ
علمه وعلى الواصلون والتسليم. والثاني ان التصعق اذ صدر من احد اعلام
فت بالاضروهم وعرضوا لطن الذي اليه يستند العمل بالاحكام. لا كما والاصل عدم
وجوب العمل بالاحكام. ما يتبع نصاب الشك سالكه عن علم الحق والاسناد.
كما حفنا ذلك في وقتها ما لا اصول ونيطنا. ما نقتصر عن قضية الايدي وان عت
في الطوي. ثم ناضلت عن كل ايد. وانصتة فقد ملكني في الدليل. عند قاص علمي
لنؤمن المستلذ. ولا ساسا عند حسن الاحتاد الا لا لاد لا بالرجال. لا سيما
ولسائل طيبة فرعية. ولا خطر الا في مخالفة الاصلية العطقية. ثم جعلنا في هاهنا
سلكا لنلك الجواهر. وفلكا اركية لحوض تلك الجواهر الزاخر. ايناسا للمقلدين
برسوم مغانهم. وتشلما الى رفع الفاضلين معجج مباينهم. والله اسأل ان
يصح علمي في وثقة الاخلاص. واياه استودع ليوم التفاس والقصاص. ام
الطبيب جيب. وهو علم ما يشا فتن قال حله. **فقد لا يحس** اي من
العليد فانه يصيب به. **فقد لا يحس** اي من
والكروى مكرى كالمكان الضيق لان هاهنا اكثر من العطفه عليه وهو ان اكثر ما دس في
هذه المقدم من الاصول فان كان المراد من وضعها للملد من جعله المصنف في خصوص
ما حكم به فهاذا لك حق في سياق من نفعه العليد في الاصول وان كان المراد من وجوبه
الاحتاد فيها اصل التقليد في ان ذلك يعين لوجوب الاحتاد ولم يقل الاحتاد في وجوب
سئل كان في سلكه كان الواجب لا يقتضي عليه احد ذلك الاحتاد من خصص به بل يقال يجب على الملد
ان يحتفل في حقه العليد وما نقله من قبله وفي لتصو او الخطية ونحو ذلك وان
الحاب ذلك عليه حمله ما استند الى دليل ايضا **فصل التقليد** وهو العمل بقول الغير

هو من حيث ان يكون العمل بالرواية والاشارة والتمثيل على ما ليس برأي وقد كان العمل
وهو اساع العمل بوجهه وسبل الاساع اما عرف في عمل او قول او اعتقاد ونحوه الما فتن عن
فصد الاساع ويحصل لراى لغير العمل بالرواية والاشارة والسبابة عن كونه بعلمه الا انها ليست برأي
واستقر عند الجمهور الموجه لمر اخرج العمل بالاجماع والمحل وان كان من رأى لغيره من العمل

على ان العمل بالرواية والاشارة والتمثيل على ما ليس برأي وقد كان العمل
وهو اساع العمل بوجهه وسبل الاساع اما عرف في عمل او قول او اعتقاد ونحوه الما فتن عن
فصد الاساع ويحصل لراى لغير العمل بالرواية والاشارة والسبابة عن كونه بعلمه الا انها ليست برأي
واستقر عند الجمهور الموجه لمر اخرج العمل بالاجماع والمحل وان كان من رأى لغيره من العمل

تجربا البراة الله. وتجلبيا عن غاياتنا وجدنا ما نأخذ على امته. على ان دون ذلك الحق
جوانه سالك تصح. وقطع اجازة مناهية فبح. يتلون الكتب من خوف التواضع
كاشلون الحجة. تصد السباح الحق عنها تحاشه. وهج فيها الطريق كفا الما
لا كما مكر من الطريق. ولا انكر وجوب الاحتاد عن الحق. وهو تحسين
المستدعاة. الاحتكاك بالمدعاة. فانه قطرة لا تحو بها الا الشرحار. وعصه كؤ
لا رفاها الامن طار. فلهذا ادعاسا له خبير من الناس. وينو اذ كفا صلي
نهد وحل اساس. احدها عدم الاحتكاك بما اشتهر من مسنداته امته الصحيح
استنهاها العيان. وثانها عدم قبول ما اطلقوه من الاهلال والتفخيخ في قران
والاوت قنوس وجوب العمل بالقران الكريم. من غير حاجة الى استعادة الى الشئ
علمه وعلى الواصلون والتسليم. والثاني ان التصعق اذ صدر من احد اعلام
فت بالاضروهم وعرضوا لطن الذي اليه يستند العمل بالاحكام. لا كما والاصل عدم
وجوب العمل بالاحكام. ما يتبع نصاب الشك سالكه عن علم الحق والاسناد.
كما حفنا ذلك في وقتها ما لا اصول ونيطنا. ما نقتصر عن قضية الايدي وان عت
في الطوي. ثم ناضلت عن كل ايد. وانصتة فقد ملكني في الدليل. عند قاص علمي
لنؤمن المستلذ. ولا ساسا عند حسن الاحتاد الا لا لاد لا بالرجال. لا سيما
ولسائل طيبة فرعية. ولا خطر الا في مخالفة الاصلية العطقية. ثم جعلنا في هاهنا
سلكا لنلك الجواهر. وفلكا اركية لحوض تلك الجواهر الزاخر. ايناسا للمقلدين
برسوم مغانهم. وتشلما الى رفع الفاضلين معجج مباينهم. والله اسأل ان
يصح علمي في وثقة الاخلاص. واياه استودع ليوم التفاس والقصاص. ام
الطبيب جيب. وهو علم ما يشا فتن قال حله. **فقد لا يحس** اي من
العليد فانه يصيب به. **فقد لا يحس** اي من
والكروى مكرى كالمكان الضيق لان هاهنا اكثر من العطفه عليه وهو ان اكثر ما دس في
هذه المقدم من الاصول فان كان المراد من وضعها للملد من جعله المصنف في خصوص
ما حكم به فهاذا لك حق في سياق من نفعه العليد في الاصول وان كان المراد من وجوبه
الاحتاد فيها اصل التقليد في ان ذلك يعين لوجوب الاحتاد ولم يقل الاحتاد في وجوب
سئل كان في سلكه كان الواجب لا يقتضي عليه احد ذلك الاحتاد من خصص به بل يقال يجب على الملد
ان يحتفل في حقه العليد وما نقله من قبله وفي لتصو او الخطية ونحو ذلك وان
الحاب ذلك عليه حمله ما استند الى دليل ايضا **فصل التقليد** وهو العمل بقول الغير

هذا على احكام السكاكين في الا
التعبد الى الكنية وهو الا قرب واما
على احكامه فهو الا سعاره
تبعه شبه الجواز السعارة
عدم الخرج فيها وعدم الاستعارة
في العمل وهو سيع وفريقه باسبه
السعة التي هي من جواهر السكة
المراد بالاجمال هو هو

التقاسم من اصول
الدين والا اصول
للفقه ص

عوم

الحراس

كتاب في بيان العقول لاهل الامانة
الشيخ محمد بن الحسين
الطوسي ٩٠٠ هـ
الطبعة الاولى
الطبعة الثانية ١٠٥٠ هـ

[illegible]

أيضا

ايضا وان اردنا ان نصيب ملاصبا به وان خصم مصيب من الاصاب ايضا فرب في الفعله
 ايضا اذا العرفان مدلول الدليل اللطفي هو المطلوب والمدلول امر واحد لو كان له مدلول
 يراد كل منهما كالشرك لا يرفع بملاصبا لان ذلك يعود من الخلل كفضا الكاهن ولا يلغ فيه ولما
 قوله **في رده** بر على الصحيح لان التصويب والتخطي محالان والتصويب صحيح على انه لا يرسد
 ذلك في صفاته الى دليل لا دفع دليل خلافه صحيحين **والجواب** بان علمه **التي لا** لا يرسد
 اما حفظ الشرايع بالاجبال الاموات ولا كلف المخلوقين وانما العلم في واحد وهو على الكمال
 انما هي علماته انهم كانوا انما يتفهموا على الناس والميل لا تشهد على من ورثه ضروره علمه
 وشرعيه وتدفعنا المسئلة في مصر اشعاع وشرح الفصول ايضا **اذا** اساسا في الخبر بان
 النصاب كان **الاجمال** وان يقلد من **الادب** لان العلم كمال الاجاطة عند كمال الكفاية وقال
 المديبالله وغيره الادب اولى وهو الحق لانه ابعث الناس في الجلال والروح في الشبهه
 وذلك لان جنة الجلال **والاجمال المشهور** في كمال الاهليه **من اهل البيت** **اول** **من غيرهم** **تواتر**
حجة اعتقادهم لا يمكن ان يحكم الاعتقاد فضاء من الامور النظرية العملية والتواتر في العلم
 الى الحسن كما هو سابقا وما قوله **قد همم** **عالم** **والباطني** **وعنه** **عن غيرهم** **الحال** **القدم**
 لهذا ما كان من عن اي حقيقه وهو يستلزم الجبر **وتحيز** **الرؤيه** لله تعالى المروي عن الشافعي
 وهو يستلزم التمس على ابي هاشم خلافة قول ابي علي لو كان كونه نبي الله لم يحاسبه الناس
وغيرها من بيان الوجه المروي عن محمد بن حنبل وهو يستلزم الحسمه ايضا والمصالح الم
 المروي عن مالك وهي سلمه عنده في الحكم الشرع تعطى تفسيره في الاعتقاد وماها هنا بحث
 وهما تلك الامرات ان يحكم المذنبون لو دنا كبرياء الاولويه الى مستلزمها الفعل
 لا يجوز عقوبه على ارجح المصنف لان ذلك كما قيل او فسقه وان الصحيح علمه بعد ذلك عليهم
 مقصود لا يجوز اعتقاد كذبهم فضلا عن الاعتدليه فلا يرح اهل البيت عليهم السلام **الاخبري**
السفيه اهل البيت كعبه نوح وابراهيم عليهم السلام وتوسيع من اجل احوال السفيه حتى
 صار في عدم نيكه **والجواب** **نا كذا** ما ان تمسكته بين تصولنا بعد كمال الله وعز في اهل
 نبي ان الطريق الجبر في انما الزيفه في حيزه ا على الحيز يلبس كمال الاحاديث في
 لا يسع بها هذا المقام لا ما تواتر الحق وهو يعنى **تقوى** الله **الاحاديث** حقيقه
 لا على حقيقه لو انما في العلم كماله يكون الحق من لا تعدد المقلد لعدم تغير الحق
 ولو تعنى الحق كان تقليد مفسد لا اولى في المصوب بط الاولويه مشهور **والجواب** ولا
 كذا كان **فصل** **والله** **مذهب** **لهم** **يعني** في خصه وعلمه **اول** **المقلد** **من** **الاجت**
 عن كمال ايام سئله لما جاز الى ذلك تتبع الرخص الذي قيل انه ينفذ **والجواب** لعدم التمايز الوجوه
 الا الجبال الاولويه حكم شرعي ينفذ الى دليل شرعي وكون سعي الرخص برفه منع الما تقدم من

في ذلك اليوم انما استرعت على

1510

الحمد لله الذي جعل
الحمد لله الذي جعل

نکات

المجلد
موضوعه

المجلد
موضوعه

١
علا ما قيل فيها، فهو مقتضى لسان الحال مستأن وجبات السك
والزوائد التي على اصحابها لئلا يسهل على من يقرأها، والظاهر
على هذا ان السادة على هذا انهم لم يروا في الاصل ما قيل في
الظاهر في غير هذا الموضع، وانه في الاصل على الصواب في
الظاهر في غير هذا الموضع، وانه في الاصل على الصواب في
الظاهر في غير هذا الموضع، وانه في الاصل على الصواب في

42

عاشرة البحر المفقود
في البحس

٧ في قول الرجل وفي
 قول ربيعة قالوا على الرجل وإنه سب
 للمعصية مثله جامع سائر أفعالها في محاسنها
 البقش ليكون ذلك من شأنه الدلالة
 على الاستدلال بوجوده أو غير ذلك
 العلة على وجود الموجب الأخرى
 محل عمل المحل الذي وجد أو قبلها
 مع بعضها فإطلاقه في شئ خاص
 المحل المسمى به وعره ومعناه أن
 الدلالة على القول هو
 بعده في قوله الله
 في الآية ٤

20

卷之六

عدة تخففها الى خمسة ولا ما بالبعوض على انها ليست بنجس والمخز لا يابى في الغلظ
الا يزيل الخوان الكرايا على الاصل نجاسة او طهارة وكل على صلبه فيها **وقد اختلف**
الى من طهر من جازم ما روي عن سفيان بن عيينة يسئل عنها ما **والجواب** الذي عطف اليه
بعد غسله **فلا** وهذا البعوض نجس على ما سئل عليه المصنف سئل عن البعوض الذي يعلق في
سرط النعس ويخرج اولون والا يترك على طهارة ومن الاصل عدم دليله على نجاسة البعوض
لما وقع **فيما ذكره** حيث قال الكراهة بخلافه هو ان كراهه غير التي صلى الله عليه وآله
وقوله وذكر ما نقل من ان البعوض نجس في كل الاصل والتمسك به فان كراهه والحجج
الى الاعتقاد وعدمه **فلا** والذهب كراهه التي صلى الله عليه وآله معللا ذلك كراهه
ما ليس من جسد رجه كسائر نجس في الاطعمة اشياء اخرى وقد ثبت ان طهارة الزبل
ونجاسته ما كان كمال الخلع وعدمه كما تقدم **فصل في النجس** باعتبار مكان نظيره
وعدمه لانه اسما الاول ما انشا واليه بقوله **اقامة نجاسة الغسل** لعل المتعلم
لان الغسل النجس في الظاهر وانما الاصل من حيث سنا الاصل نجس لعل الغسل نجس كان
النجس من سنا في الظاهر فلا يصح فيه بقوله **فمن** وان صح في مثل السيل في الخلع ون
المصنف في بعض ما يعلق على الماء والسم من السيل في غير غسله بان خلع الماء في وقت
ارتخاق للرسب كالحامض كذا في ذلك لان من لم يسلح اذا وقع في السم فاكرا حليدا
فالقرا واجوها وان كان ما يعلق ولا يقرب عند راي داود والنسائي حديث موقوف وعند ابي داود
موقوف او يهرق وهو عند كراهة الاسلام لفظ سئل عليه الله عليه وآله من وقع في
فانما حال القرا واجوها وكل جسم قلوب **الجواب** معنى جسد ما لا يعلق به غسل
الحز كراهة لما مضى في الخبر كافي في الايمان طهرت انما من الميتة كلها شقوت جازمت
وعند الطبراني والدارقطني حديث لم يعلقه وهدى اقل طهارة الذهب والعصا
بها وان الحكم نجاسة شقوتهم مباشرة كذا سئل عن ما لا يعلق به في غير سائر كالكبد
فتكون التي شقوت السم شقوتها الى مباشرة فاما الى الاستصحاب به ويجوز فلا يقبل
مطلقا في الحديث حديث لعن الله من سبي الشجر **الجواب** بعد تحقيق ما علمنا وعدم جواز
تقبل الشجر وشيائ ان اشقا واحب ان انتهى والشجر ليس للوصف الذي هو النجاسة كما
نعمه بل العيون وحق الحق لا مفاعلات انما هو ما كان الجهر للعين من الشجر عليه
فانه من به حرمته الاستماع عقوبة واما من سئل الجوز فاما كان في مياكي الاسلام سلا
للتدريج وسائر المطهرات فتكون كذا انما الذي ما انشا اليه بقوله **اما** اي كان
غسله بالنجاسة اما حقيقة او ثبوتية **فصل في نجاسة** وهو ان غير المره كان هو
لان النجاسة عند الاطلاق على الشق وما لا يطالع عليه لا معلق به حكم شرعي خلاف

عدمه الذي لا يستلزم عدم العلم بها لان اسما السيل لا يقتضي نجاسة الا انما يكون
التطهير **فلا** لا يفرق وقال النووي ابو جعفر وابو يوسف كل من لم يسلح حديث خلق
المطهر من سنا فاكرا لا يفرق فيه انما النزاع في غير ذلك فان لم يسلح فاكرا للوضوء ونزاع
في عينه منه قلنا حديث الاستيقاظ عند الجماع الا لو طهرت شقوتهم من سنا في الوضوء
فالواستيقاظ بما مستحق له لم يفرق لهما وانما عين الغسل وهو كونه نقي لما تنول له
ولم يفرق بما يغسل ولا كراهة من عباس وعائشة له حتى لا يفرق بينه وبين المهر لانه ولا
مذاق كونه الغسل لهما **فلا** فكلها ما امكنه ذلك او عساه او غيرهما لان ذلك يفرق
لغة وايضا لا يمنع مستحق من الغسل لان الشقوت لغيره وانما الغسل قاتلة الماء كسائر في
الغسل ايضا لولا ان الرش والتصبص مصدرا اصاب ويحيط بالخطا وقال ابن عمر واحمد بن
كامل في ذلك وقال من يد والناصر وبوطالب وقول الشافعي واصحابه العبر بطن من لهما
بالعودة لنا في الحقيقة فاقول الحكم في ذلك اسما قاتلا لفساد الوضوء ومعارض من حديثان ذ
النجس من الماء الى في السجدة لم يسلح الله عليه وآله وسلم ان يصير عليه ذنوب متناهية في شقوت
الا وحده اسما او ابطال تنبيهية النجس سنا ولا حادثة الرش من لعل الغسل في بعض حديث
فيهما من طرق اربع احداهن عن علي بن ابي حمزة عن عبد الله بن النضر عن ابي بصير عن ابي
من حديث انهم قوما وجدوا سبل حنيف في رجل لم يسلح مناهم فقاموا حاصرون
بجملته قالوا معارض من جهة الاستيقاظ والوضوء لان خلع الاستيقاظ بخلاف الاصول
بيننا المسألة على الشك كالحال تطهر منه اساقا وهذا اجل في الذب عند الجمع والتفريع
من شرطه بالحق لا لوجوبه ولا حيل فافاد وقد قال ابن عمر اسما ما من حديث
من فعل جمع على حقيقته وكان ممكن الطهارة لان شقوتهم ليس كالحال فافاد في رفع اوده
نجاسته في ما هو جازم من ذلك الكلب لانه كافي في حيل لانه في كراهة ذلك لعل ان
احادث النجس والشر والذنوب طاهر في ان كراهة النجاسة كاف وان لم يسلح في بعض
لعله اسباط ذلك وهو ظاهر في ان غسلها ليس لانه كذا ادعاه الدارقي ومعه
في ان غسلها طهارة الجوار الاول والغسل الاول وهو طهر ما ذكره الاستيعان المرفوع على
هذه الاصول الله فامر دليل السمع على هذه **الجواب** المصنف بان خلع الرش ونجس كان
وجبه عام والعارف ما سئل على الخاص اذا ما خلع الخاص وقا في الا اذا جعل في ذوات
انواع من مفرغ ولو سلم فاحمل من المزارع انما الرش اصدا صرح في كراهة الجمع في
سلم فالغسل في جبهه من خلق هو محل على المعيد لعلنا لا نعلم حكم واحد وحيل استناد
قد حمل على الذب اسما قاتلا على الوضوء **فلا** كان المستحسن **فصل** لا سقي للنجاسة
عين فلا يفرق اسما منه فلا لا يفرق منه وانما كافي في تطهيره عن الغسل

[illegible]

ازوب و قضا
سبحانه و تعالی

2

بسم الله الرحمن الرحيم
والله اعلم بالصواب

ص ۱۲

[illegible]

رضاء

فان دليل وجوب الاعمال لا
 يهبط عليه الا دليل وجوب
 الاختصاص ٩٥

من كتاب طراز السبل في
 النسخ واداء الواجبات
 من رتبة المصنف والجمع
 احوال واداء الواجبات
 الصفات التي ينبغي
 ان يكون لها

[illegible]

و نزلت

七

منها ان لا يتيم مسائلها وان كانت ايضا لا تستلزم الايجاب الطيق مع بقا الوقت
وان قلت اي كانت تغير المنة الغالب فيها لانه لا يلزم في عدم تكررها حتى يترصد
 بالكثر والقله كافي وذكر انه كثيرا **او قلت** يستلزم شرط ان تقصد بغيرها
 مرة لا تجزى في لسانه بغير قصد بغيرها **والثالث** **مقدمة** **توبيخه** لا يخلو فيه
 عنية بربا ولا اخرى وقال ابو حنيفة واصحابه لا شرط فيه مطلقا لما حدثت اما
 الاعمال الثابتة مسوقة عليه من اجل ان يتردد في شواهدنا لولا معناها اما ثوابها باعتبار
 متواترها كما يدل عليه بقية الحديث والمزاج في كون رتبة الصلوات شرط في صحة
 وهو غير ذلك قلنا الوضوء عادة والعبادة دين والدين المخلص والمخلص المتوحي
 قوله تعالى وما امرنا الا لنصلوا لله على مخلصين له الدين واحب متبعين الوضوء
 وايضا فان مخلصين له ومطلوبكم للصلوات والا لتركتم اجرة الوضوء عليه النبي
 فان رتبة الصلوات في الاختلاف من عدم لشرك غير فعل الوضوء لاجب او متدرج
 او غيرهما فانه تعالى اذ هو متدرج في نفسه ولو سلمنا لا اختلاف لما شرط لجان
 الثواب لا صحة الفعل بلا حياء على صحة الحج في الوقت بغيره لعل في الكلام
 قلنا الوضوء شرط في ايمان عند مسلم والمزج من حيث هو او لا كما لا يشعر
 والايان الصلوات وما كان الله يرضع ايمانكم بربنا واصلوا الى بيت المقدس
 بشرط فيها النبي ينتج الوضوء بشرطه النبي واحب اقل ان يكون شرطه
 كونه ركبا من الصلوات كما هو الحق لا سابق قالم على انه لا يفتقر كل ركعة وحده
 وثانيا ما ان سلم ان الصلوات بشرط فيها النبي للخراف الذي سياتي في كونه
 في القياس وهو الامار مختلف باختلاف الاول والآخر في الثاني ذلك خطا في
 سان القيين ولو سلم فيقول الصغرى هو شرط في مضاق وهو منوع الكريه في ايمان
 المضاق فيه ذلك خطا في صورة القياس ايضا واحل الخطا من وجوب للغير
 الحق الا في المذهب انها شرط طوائف فقدمها وادرك لا تقدم ولا بها للمفسر
 للتعبد قلت لا خلاف في الحقيقة لما عدا من ان شرط الصلوات ركبا في المطلق
 اذا كان مفيد التيقن كانت الفروع اجزا لما هيته كما تقدم في الماهية فانما
 يتكبر مخالفة الذين شرط الوجوب وحققا فذلك في الاصول ثم قوله انها شرط
 من ان لما تقدم من القول بوجوب استصحاب الشرط في جميع اجزاء المشرط ولا
 تكفي فيه مجرد الوضوء بل لا بد من ان يكون فيه **الصلوات** وقال ابو حنيفة والاشاعرة
 والثاني واجبا بكونه في فعل الحديث لنا اذ اقمنا الى الصلوات فاحسوا قال
 المصنف تعليق الامر باماره الصلوات بسبق فعلها قالوا ينبغي ان يكون الامر

في الصلاة

وهو موع لغيره وان سلمه فهو من تفسير النص على العمل قالوا المشرط للتعبد لا
 للاختصاص والمطابق بالامر لكونه اما هو المحدث واما قالوا لا يلزم وجوبه على
 القائم بطاها هو مذهب البعض والامر عندكم باطلاق واذا لم يجب على الحكم
 يعني ان يكون المار به من فعل الحديث وذلك معنى نيته قبل وفي قوله لا يلزم كون فعلها
 في الوقت ايضا شرط لان الصام للصلوات يكون الامم فالوضوء شرط بطاها الظرف
 كما لصلوات فلما الصلوات اهم من الموقته وفعلها والوضوء شرط للميع وانما هو موع من طرف
 من موعم الله معارض بذلك الامضاء في الفعل الصلوات لكون الشمس لا اذا حدث
 الدوام لهم صحة الوضوء قبله كما يلزم فعل الصلوات خبا من احدى الماهيات التي هي
 الا ان يدعى ان الوضوء شرط الصلوات لان شرط الصلوات من كونه موع في الصلوات التي
 موعها **اما** ان يتوهم **موجبا** ان يكون كل صلوة **فصل** **موجبا** من الصلوات فضا
 او قلنا ان يتوهم **خصوصا** اي صلوات مخصوصة او غير او يباحث في خصوصية **فلا سعة**
ولي كان المتوهم في خصوص **فعل الحديث** فانه لا يصلح له خلافا للموع من بعد كما تقدم
الفصل اي فعل الصلوات **يتبع الفرض في الفعل** اي ان الفعل يتبع منه فضا وفعلها ولا
 يحتاج الى نية وحده للتعبد في الحليته فقول الفعل للتعبية لضعفه وقيل لا
 يتبع ايضا فان المصنف هو الا انفس المنفعة عليه ما صاحب لا فضا وفروعه
ويظهر الشرط كان موع الموع ان لا يكون على وضوء فذلك من الشرط الحار
 حلا للذي واحصى على في حقيقته كونهما لمناطة العليق للنية في فعله
 الكلاخ والطلاق وغرها بالحالي ولا مستقبل ايضا **والفرض** لها ان يتوهم
 غسل كل عضو انة للصلوات **وتشريع النص** غير المناقض فله لان المناقض لا
 معتد بالوضوء قبله انه كما تقدم **او غير** من التبرر ونحوه لان لما قيل ان امة
 النفس وان امة الحراف ودم صاكن للحال قبل ان يكون موعلا ولا يتكبر اوله
 انما من ماعدم من اشتراط طهارة وعدم استعماله **والصغرى** هي اي حصة الله
 بعد الشروع الى غير ما تقدم له او لا يلزم فعلها صغرى اليه لعدم معارضة نيته ان
 الوضوء لا ماص في حده الا ان يتوهم انه من حيث صغرى فانه لا يسلط الكبرية
 وهو ان النبي لا يحل استحبابها عند كل عضو فالنية الاولى قد فعلت غسل كل
 حرم من الوضوء قبل فعله فصر في فرضها فضا فعل بعد الفرض لانها ارادة والامر ان
 سعلق بالمتقبل فلا يصح القول بانه يصح الصغرى **الفرض** في الوضوء في الوضوء
 فرض تتعلقها ببعض الوضوء والفرض لعلها بغيره وبما لا الصغرى للنية والنية
 للوضوء ولا فرض لما لا فعل لا ينفك عنه لصلواته باماره اطلاق ما فعل او لم

وقد فعلت النبي

في الصلاة

في الصلاة

في الصلاة

في الصلاة

لا يورثه ولا يورثه من بعده ما دام الصب وكذا معنى **الصب** لا يورثه **الصب** الا عند
 من لم يصبه قط ما يصبه من غيره او يورثه من غيره او يورثه من غيره او يورثه من غيره
الصب الرابع **الصب** وهو اسم يصبه من غيره او يورثه من غيره او يورثه من غيره
 معنى الصب فيه **الصب** ايضا وهو حذف الما بالصب في داخل الما بالصب
 دفعه ووجهه بتقريب اللفظ فكل الما من من عند الما بالصب والما بالصب في الاستثناء
 عند عند احمد وداود واليهم وداود ما كذا **الصب** في الما بالصب والما بالصب في الاستثناء
 منه لا يورثه من غيره او يورثه من غيره او يورثه من غيره او يورثه من غيره
 لم يثبت في الما بالصب وفي الما بالصب احمد ابو هريرة من عند الما بالصب في الاستثناء
 بل في الما بالصب فانه من عند الما بالصب من غيره او يورثه من غيره او يورثه من غيره
 فعلى ما عليه والى الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب
 في صفة وضوء صلى الله عليه وآله وسلم في الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب
 فتنص ليد على الوجوب والمما بالصب في الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب
 احقر المما بالصب في الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب
 فلهذا **الصب** بيان انها الحكم الشرعي والمما بالصب في الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب
 بالذلك لغيره والى الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب
 الغم وليس المما بالصب اما المما بالصب في الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب
 المصنفه ولا الاستثناء في الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب
 لم او غير **الصب** في الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب
 وليس كذلك وانما معناه ان المما بالصب في الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب
 خلاف المصنفه ولا ما في الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب
 ويخلل من الاصابع والى الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب
 حدث في الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب
 وصول المما بالصب في الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب
 المما بالصب في الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب
 بل هو فعل اخبر به في الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب
 قال الامام في الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب
 في الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب
 شعر الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب
 خلافا لما في الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب

ما في الما بالصب

المعتادان

المعتادان فيكون ما دام الصب **الصب** في الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب
 المستند ان ما في الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب
 وما في الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب
 في الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب
 وسبب الخلاف هو الخلاف في معنى الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب
 وهذا الما بالصب **الصب** في الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب
 دون ما استعمل من الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب
 اخبر كما ما في الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب
 ان عند الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب
 احد عشر شاهدا في الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب
 المصنفه في الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب
 وقوله في الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب
 كما في الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب
 ان في الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب
 اذا في الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب
 في الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب
 كلفه في الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب
 الفرض السادس وهو **غسل اليدين** وكذا معنى **الصب** في الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب
 ان لا يورثه من غيره او يورثه من غيره او يورثه من غيره او يورثه من غيره او يورثه من غيره
 وجوب غسل اليدين في الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب
 الوجوب في الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب
 مذهبنا ان غسل اليدين واجب في الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب
 من دار ولا يورثه من غيره او يورثه من غيره او يورثه من غيره او يورثه من غيره او يورثه من غيره
 حتى اسرع في الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب
 المسامحة والمذهب لا يورثه من غيره او يورثه من غيره او يورثه من غيره او يورثه من غيره او يورثه من غيره
 ووجهه ان في الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب
 الفرض واما في الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب
 الوجوب فلهذا في الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب
 استكمل له فاحسن لان حجة الخطاب نظير في الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب في الما بالصب

ما في الما بالصب

الصب

الاضافه عسدي كما حقه بعد الاعراب والاشارة فلا يدخل اليه مجهود والماستعمال
 الاضافه في غير مجهود كما صرحوا به والاصل الحقيقة وكذا البحث على ما في **الروم**
الاعتماد على ما في قوله تعالى لا تجد له من العبد الا ما وجد له من العبد الا ما وجد له من العبد
 والثاني لا يجد له من العبد الا ما وجد له من العبد الا ما وجد له من العبد
 ذلك المسمى بالتابع وقوله المصنف **في الفرض السابع** **في كل شيء** حدثت انما في
 عليه والروم امر حتى بلغ القدره وقال مستد حتى يخرج منه من تحت اية اوداد وجد
 طمحه من مفرق وهو عند احوال حدثت طمحه ايضا حتى بلغ القدره من تقدم الفرض وقال
 يريدون بالماضي والماضي والماضي والماضي والماضي والماضي والماضي والماضي
 من تحت العامه مسج مقدم مرات ولم ينقص العامه امره اوداد حدثت انما في
 او حقيقه بالربع وعند الناصيه حدثت انما في الله عليه توفيرا لمسج بناصيته
 وعلى العامه مسج اوداد والتميز من حدثت المعجزه وعنه ثلاث اصابع ثلاث
 وقال محمد بن مسلم لانه لا يقضي الاية العجيبه والكثر كالكل في راسه وروى
 شعير بن سفيان مسجوا عن الشافعي باسمي مسجوا قلت احاديث النعم يصنع راده
 وهي مقبولة وقالوا المديني وجوب هذا الفعل لا يدل عليه كما علم بل التقصير بل على عدمه
 في حديث طمحه صعب من وجوه ستاتي قلت وقد جعل اكثر مرجع الحان الى الجبين
 لجدد لثلاث الباقى وروى مسج وهو وجه لان كل فعل آتاه في تمام يقتضي مسج
 الراس او بعضه اما على تعيين احد اوداد على حمل المشرك على جميع معانيه لعدم سادته
 لان الراس اسم لجمعه لا يفتقر لانواع في سماء اما النزاع في درج الاتصال به
 فان القول بحمل الفعل والحال وانه لا يسلطان مباشر جميع المحل بل يقتضي
 عليه واشتمال الحر مسج لا سماء كل جمعيه كالحال لان لا اسم الا انهم لا يسمون **الروم**
 بظنا وظاهره وقال لنا صروا الفرضان سنة فقط لنا حدثت انما في الله عليه ذلك في
 مسج داخلها بالباينين وحالف ما يسميه الظاهر بها مسج ظاهرها وباطنها
 من جبان في كنهه والنساي روى ما حقه والحاجه واليه من حديث ابن عباس وروى
 من حديث ابن مسعود وروى ابن مسعود لا يعرف مسج الا الذين من وجهه ثبتت انهم هذه
 الطريق وهو عند الحجاجه من حديث الربيع كما تقدم واما حديث اوداد من الراس
 فله طرب كل صعيقه من حديث ابن عباس وعنه من روى ابن عباس وروى ابن عباس
 وابن عمر عائشه واس واشهر حديث عبد بن زيد قال ابن جابر مديح قالوا
 الفعل وحديث الايمان من الراس ان سلم رفعه لا يستلزم ان الوجوب لعدم
 مسج كل الراس كعدم وعدم دلالة الفعل على الوجوب وقال الرهري وروى همام

الروم

فها من الوجه وقال الحسن صالح والشعبي متناه من الوجه وروى همام الراس لما
 عند ابي داود من حديث معلوم على ومن روى الله عليه صلى الله عليه وآله وسلم في وجهه فالتزم
 ابيه ما اقبل من ابيه ومسج راسه وروى ابيه من راسه فلما علمهم اسم واربع للكنه بنين
 اخلف في المسج على العامه والذهب والاكثر لا يحى وقادد او يحى مطلقا وفي الروي
 ان ليسا على طمحه كالتحرف وروى احمد ان الخطم بالاشام لانا لاسي راسا ما انا اخرا على الشعر
 وروى الحسن بن علي بن فضال ما راسا في قوله الحسن بن علي بن فضال ما راسا في قوله الحسن بن علي بن فضال
 صحت راسه وان كان عليه العامه قلنا فعله صل الله عليه وآله وسلم بين كما لو انكم الفواقي
 ثبت عند مسلم من حديث ابن عمر وعنه الحجاج والطبراني من حديث ابن عمر من حديث ابن عمر
 رسول الله صل الله عليه وآله وسلم من حديث ابن عمر وعنه الحجاج والطبراني من حديث ابن عمر من حديث ابن عمر
 من حديث ابن عمر وعنه ابي داود والنساي من حديث ابن عمر من حديث ابن عمر من حديث ابن عمر
 على نبي مسج غيرها وهذا ان الشافعي لا يدرى مسج الناصيه لما تقدم من حديث ابن عمر
 مسج بناصيته وعلى العامه في قوله عند ابي داود بلفظ امر المسج على العصبه والنساي
 والعصبه حايده روى الناصيه وهو ما هو لا يحد في قدم وحكي الجابريه ان كان المسج
 الوجه **فلا يحى الغسل** الا الغسل عند من وانما رجل الطمحه لان المراد الاخر
 موافقه الامر له في غير الغسل بغير المسج وقال الناصيه والامام حكي والرواي العوفي
 مسج ورواه كاهن الغسل الرجلين عنده من راسه في المسج فلان مسج راسه فحسن
 القدره بخلافه غسل الراس من غير الغسل وكل من غسل راسه لم يغسل الغسل
 افاضه الماء والمسج عزمه فلا بد ان الماشي بعد الغسل عزمه ووجهه غافل لا يخاف
 الماشي في راسه لان الماشي ليس يفيض وانما في الماشي مسج **في الفرض الثامن** **في الفرض**
 وقالت الاماميه والظاهرية الوجه هو المسج وقال الناصيه والناظر لجمع بينهما في الغسل
 على وجهه من راسه في الغسل وهي عطف على الغسل والناظر على وجهه الحايه **في الفرض**
 ورواه ابيه ليل في الحرامين فلما اخرج عن ظاهره معان مسج
 والاحسن على الحرامين عن معان مسج من ابيه لا عراب قالوا وجهه نادر لا يثبت الحيل
 عليه الا الصبر والاصبر فهو الحالف للظاهر بحداد هذا اليه لشبهه قلنا انه لا يروى
 انه صلى الله عليه وآله وسلم على غير الحيف قالوا منعتم الجمع قلنا الحيف المأيد قالوا
 هو على النزاع بل حدثت وروى الناصيه من راسه مستحق على وجهه ظاهره في الغسل
 على وجهه اذ تواراه المسج الذي لا يستلزم النعم لما وعدنا بالناس في لوزاد الحق مطلقا
 اشار الى بطلان المسج على الحقيين الذي لصعب العزم المباشرة على راسه فعمل في صل
 عليه وآله وسلم له وقال به بعد علي وعبد بن الحسن والناظر الامم في السفر والحضر

في قوله لا يجد له من العبد الا ما وجد له من العبد
 في قوله لا يجد له من العبد الا ما وجد له من العبد
 في قوله لا يجد له من العبد الا ما وجد له من العبد
 في قوله لا يجد له من العبد الا ما وجد له من العبد

الروم

على العام

ذكر في
 وما ورد في السليط من قول علي امير المؤمنين عليه السلام ما ذكره في
 فان السليط عامر عن تكرير ما في الما لا يكون ذلك والمسيح واليس
 ذكر في السليط الخامسة **مسح النبي** مقيم ما الراس لخدمته انه صلى الله
 عليه وسلم مسح براسه من ارجاء حتى بلغ العذارى وسدده حتى اخرج يده
 من تحت اذنيه ابوداود من حديث طلحة بن عبيد الله وهو عند احمد بلفظ حتى بلغ
 العذارى من يدهم العنق وله شاهد من حديث ابن عمر بلفظ من نواضح
 عنقه وفي الغل يوم القيمة ومنه يجوز من الانصاري واي الحديث كمن رواه
 ابو الحسن في راسه فاستباهه الى يدعي في كتابه هذا ان الله حدثه
 في ان يحرك الا ان يمان فاسد بلفظ معانير طلبة طرية كمن رواه ابو عبد
 في كتاب الطب لا عن يمين بل بلفظ من مع فقاء مع راسه وشيخ ايضا
 قيل الراي بان هذا المذهب من المذهب ان المسح بغيره ما الراس
 ظاهر من حديث طلحة بن عبيد الله وقاب المريد والمصور والفرقا ما حديث
 خصوص من المذهب من قبل احمد عليه السلام بالاسن بلفظ مسحه كما
 يبلغ غسل الراس الى اذنين الباس عند البخاري وسلي واللفظ له من حديث
 من بلفظ اسم الغار الخ لول يوم القيمة في السطاع مسكه في طيل غرة وتجليه
 ولفظ لا يهرس عندهما سمح تحلي يولد بلفظ اجلسه من المؤمن
 حيث بلغ العوض في راسه جامع من السلف منهم من يهرس به عن ابن ابي شيبة
 وابو عبد الله اسناد احمد وقاب جامع من اصحاب الشافعي **ونظير السواك**
 هو شرع ظاهر القباب وحادثه بجزء اخر القباب يعني تحتها العلي بين
 صمد من الدين حتى قال الطاهر بوجوب مسح من بلفظ يهرس يهرس
 البزار في الاشارة من حديث العباس بن عبد المظفر والظبي وراي تحفة
 بلفظ يهرس من حديث علي بن ابي اسحاق اوله سواء عند غيره وانما ط
 كذا في يوم الجمعة من حديث ابن سعد الموقوف في الصحيحين من روا
 بلفظ الغسل يوم الجمعة ولحم وان تشق وان مسح طيبا ان قد شمله وانما
 دفع الوجوب بحديث ابن عمر بن الخطاب في ان اشق على من يهرس
 بالسواك عند كل صلوة ولا يهرس في الصلاة في وجود الاول فذا ثبت
 اصابع **الاصابع** في اصابع الروح وجوب وفيه للذهب وانما النزاع في ان شرع
 للموضع تكون **قبل** كما ذكره الحق انه للصلوة مسح بعد ثلث احاديث
 صلى الله عليه وآله وسلم في حديث عاتق بن مالك كان يوضع له سواكه وروى فاذ
 قام من الليل فغسل يمينه استاك ويحده من يمينه وروى ابن ماجة والطبراني من
 وجه اخر في صحيحه ان السواك في السواك ورواه ابوداود من طريق اخرى
 بلفظ تسوك قبل ان يتوضا وفيه ضعف ورواه ابو عبد الله في الصحيحين
 صحيحه بلفظ فاذا استنظت تسوك في وضوءك في السواك ثم لك في الاضغاث
 هو من الصلوة لورود الاحاديث فيه مسكنا باللفظ لا من السواك
 مع الوضوء عند كل صلوة واكثر من طين مسكه عند اهل البيت في الصلوة
 واصح من ذلك حديث جابر بن عبد الله اذا قام احدكم في الصلاة فغسل

فلسفائی

عليه المراكب الوصف
المطلوب

مستاك فانه اذا قام صلى امامك فيصبح فاه على فيه فلا يخرج شيئا فيه الا
 وقع في في الملك اخرجوا بغيره في الملك قال ابن دقيق العيد وهو انه
 وعن علي بن مثله وهو ان الرازي حدثني علي ايضا ان ابا هاشم طابوا القبرين
 ظهر دهايا لسواك رداء مسلم الكشي وابو يعقوب وابو اسحق را صرح اجمع
 حديث ابن ابي حنبل في قوله صلى الله عليه وسلم كان يستاك ففضل من
 رداء الرازي في طريقه في جرحهما انقطاع وفي الاخرى متروك الا ان
 البخاري عليه من حديث ابن ابي اسحق بن ابي اسحق بن ابي اسحق
 كوفي يثبت **عنه** حديثه عند ابو داود في الميسل اذا شرب فاستاك
 مضاه اذا استاك فاستاكوا عرضا حاله موثوق وفيه العطاء في
 وفيه عصف محمد بن صالح الرازي فيه وله شاهد عند المعوي القسبي
 وابن عدي وابن مند والطرطبي وابن قانع في حديث ابن عيسى في حديث
 بلط كان النبي صلى الله عليه واله وسلم يساك عرضا الا ان في عرضا
 وانقطاعا ومثله حديث عائشة عند ابو يعقوب كان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم يستاك عرضا عند الله بن حكيم متروك هذا في المساق
 وباني المساق مستاك طولا لجلد ابو يعقوب في الصحيحين بذلك وفي
 احمد وطرف السواك على سانية لستين في التوق في الرازي كان استاك
 طولا فبينهم كبري من السواك الاصابع يدور عايند اللفظ مجازات
 ابن عدي في الرازي والطرطبي والشمس في الصياح الا في حديث
 باسا وكل على فيه وله شاهد عند ابن عدي والطرطبي وابن عدي في
 حديث عائشة وفيه الشئ في الصليح وفي حديث كثير من غيرهم في
 ابنه عن حماد وكثير صعب وعند الطبراني في حديث عائشة في حديث
 الحلبي في حديثه في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث
 في ابن عدي في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث
 عن علي بن الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث
 لا يحفظ له في خصوص الا لغيره احصا من وان كان في ذكر البخاري في
 في نسخة والطرطبي في الكبير وابو احمد في الكشي وابو يعقوب في الرازي وغيرهم عن ابي
 حنبل الصياح في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث
 رسول الله صلى الله عليه واله وسلم الا انك تستاك صلى الله عليه وسلم عندنا
 الجديد ونحن نخبر به لكان قيل كرهتمك وعظيتمك فرفع يديه ودعا لهم
 واخرج احمد وابو حنبل والطرطبي وصححه الصياح في حديث ابن مسعود قال
 كنت اخشى رسول الله صلى الله عليه واله وسلم معا كما من اساك الا ان احمد
 بن كبر لفظ لرسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث في الحديث في الحديث
 عند ابن عدي والطرطبي في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث
 انه يحرك عرق الجوز لم عند ابن ابي اسحق في حديثه في حديثه في حديثه
 من عواد هو من حديثه في حديثه في حديثه في حديثه في حديثه
 الكرم في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث

في هذا الموضع من الكتاب
والذي هو من كتابه
والذي هو من كتابه
والذي هو من كتابه

لا يسلو اسل بعد ظهوره واعتزضه شيطاناً من جهنم بان الله اعد مصرجه بان
 لا يخلص وان كل نكاح وان الخج بينهما فلا يربح لا يربح منه ما ذكره الله في كتابه
 واحد واسم الطهارة العلة المذكورة انما يوجد في علمها للخاصة لا للوضوح في الواقع
 انما هو في تدبير الرب فيه ولكن التيقن في اثبات الاحكام الشرعية على عاد
 فعل اكثر من هذا **والله** اي ترك طريق غسل اعضا الوضوء تحت نجف الاول قبل
 الثاني لحدث انه صلح لفسطه والموت في موصل على الولا وفي هذه اوضاع غسل
 الصلوات الاله تقدم بحسب الاله مستلزم وجوب الولا كما اسدك به على وجوب
 لان الاشارة الى المخرج كما تقدم فيلزم مدحها لك واحد في الولا في وقت التشا
 في وجوبه ولا يربح الا يربح كونه الاشارة الى غير ذلك الفعل من عبادة وانتم
 مستلزم لعدم وجوب الترتيب كما تقدم **والله** عند غسل الوضوء لله من
 وحرى يوم يبرهن وجوبه وعند اليد التي اللهم اعطى كيان يميني
 وحاسي صابا بيل والي يدي اللهم لا تعطيني كيان سباني ولا يدي في الطهارة
 وعند سحر الاله من سحرى في شري على النار وفي راحة الله احفظ
 في راحة ومارعا ويطي ومارحى وفي راحة الله اعطيني برحمتك وارزق علي بن
 واصلي بحسب شريك يوم لا ظلم الا ظلمك وعند سحر الاله اعطى كيان يميني
 مستحق الموت يدعون احسن وهذا العزمين اللهم يثبتي على الصراط
 يوم تزل الاقدام اخرج من جنان من حديث ابن عباس في حديث الاعداد من
 صهيبة ومذوق اود حديق وفي راحة الله ما كان صاحب كذب وله سوي
 من حديث علي عند المستعوي في الدعوى من طريق ثلاث في كل منها ضعف وعندي
 عسك في ماليه وصاحب العزوس ولم يصعب التبريد ليقا الحسن لعن وهو من
 والمستعوي من حديث البراء بن عازب واسماء بنت ابى المطلب الحارثية
 حسن وثمة ضعيف **وتوفي** نفسه في حديث انما لا استعفى عن قولي يا حيدر
 البار واولي حديث من طريق النضر بن منصور عن ابي الجوزي قال انما لا استعفى
 باطل وقال الدارمي قلت لابن معين النضر بن منصور عن ابي الجوزي قال
 انما لا استعفى عن قولي يا حيدر لا حيلة في الحديث ريث انه صلى الله عليه واله وسلم
 كان لا يكثر طهارة الى احد من صاحبه والدارمي بطريق حديث ابن عباس وفيه مطعون
 الهيثم ضعيف ومعارض الحديث صب لستامة والمخير على يد رسول الله
 مستعفى بها والربيع بن ميمون واسماء بنت ميمون العاصي وميمون بن
 عسان واسماء بنت ميمون عن عبد الله بن جابر ريث انه صلى الله عليه واله وسلم
 كان غائبة ما ذكره في رواية لا استعفى عنك منك وقالت الطاهري
 انما لا استعفى عنك منك تعالي فاعلموا انه يغسل تلك الطهارة

كما تقدم

ويعود وجوبه

ع

لا الشير

يعتقد لا يقدّر ولا أن يكون السيلان من موضع واحد وتواضع كالحج الطويل
 والمقولة في موضع واحد ولا حاجة اليه لأن السيلان حيث جرى يتقاربان كسائر
 المصائر السبلية ولا يمكن كون سبلية واحدة إلى أن يحل **في كل موضع** لا ما
 سأل إلى الحرف ويكن بالامكان كوناً أيضاً **من موضع واحد** من غير الناقص **في كل موضع**
 ما على المناصب السيلان ويذكرنا كفاية ونشرط ان يطلب في نفس الحاجج الحج
 ان يكون عاكفاً لا يترك لأفولها ولا مسأداً **القائمين** **في كل موضع** حثان الرجل
 وتجانس الملو ولا لطف الناقص هو مرجح للفصل فالصواب ان يقال وتارة في
 في يفرج كما سأل في الفصل وأما كان ما قضاها بعد كائناً أو حدثت الأكل
 أوجب الحدوث الأصغر للاساق على عدم صحة مصلح الحب لا يطهر على الحلال الذي
 باني في موضع الفصل في داخل الطريق **السالكين** **في كل موضع** وتنتهي
 كون في **الخاصة** **في كل موضع** من سلسلته أو خرج أو ما في الموضع **في كل موضع**
 في ان المتعمم ينقص وضوحه في الوقت كسائر المساحات تنقص وضوحها
 بجعله باقياً ما تقدم من وجوب التعمم على المصالح كالمسحاة لا صلاها **في كل موضع**
 بدلية فإذا كان ذلك التعمم مضمناً لم ان لا يبعد فزاع وقته وقته فاعلمه لا
 بعد الوقت يستلزم بهم اخرا فافهم لا يرفع الحوادث ولا يكتفي بنية الزاد والتفاح
 التمكن وضوح الخاصة وليس وقته مضطرباً كغيره لما امرت بتوضيها من الظاهر
 والعصر والعرب والعشائر كسائر لم تكن هناك ما يصلح منتصباً للوضوء داخل
 الوقت وهو معنى أساس الوضوء الأول وسائر خلاف ما ذكر في عدم انقضاء وضو
 المسحاة **في كل موضع** **في كل موضع** **في كل موضع** **في كل موضع** **في كل موضع**
 الاقوال انما ما ورد عليه مخصوص وعدا وعظمه الشارع وما عداها ملتبس
 وفي ابرهه من انما هو بعض الصغرى بالقتل ويجوز الكلام وانما نصيب الحكام
 انهم من عند ان داود ان السلي عليه السلام في سائر جهل السبلات في
 الصلح فامر ما عاك الرض والصلح وتقيس على هذا وان كانت ملتبسة الكبار
 ذلك منه والمورد بالامكان بحسب وانفقها الا بعد جعل سبل الامام بعد ان
 لا يقبل صلح سبل زار ولا لعله قاصر وغيره لم يقع ولو سلم فالقبيل في
 لا يقع والاصح فاس غير الكبرين جامع المعصية ولما حظيرة والوالد للثواب وهو في
 عليه لا كماله ايضا يلزم اعادة الصلح على من عصاه عنها في الوقت بعد الحوادث
 الخطاب عليه وانما ينقص من الكبار **في كل موضع** **في كل موضع** **في كل موضع**
 العسفة بالقضا وقال الناصب ينقص ولا سم الاحكام فلكل كفة يلزم ان يقع منهم

في كل موضع
 وسائر الخلاف في كل موضع
 من غير وجه او وجه
 في كل موضع

وضو

وضو تكون الامان شرطاً للوضوء كالاتي لا سلام وسلام كونهما شرطاً للوضوء لان
 الوضوء شرط ما لا جماع **في كل موضع** **في كل موضع** **في كل موضع** **في كل موضع** **في كل موضع**
في كل موضع **في كل موضع** **في كل موضع** **في كل موضع** **في كل موضع** **في كل موضع** **في كل موضع** **في كل موضع**
 لما وفي اصول الاحكام والاشياء متعلقة من نقصها للوضوء كذا في الفقيه
 وجعلت من بين ما ياب واد المسحاة وجعلت من شرطها ما مطلقاً **في كل موضع**
في كل موضع **في كل موضع** **في كل موضع** **في كل موضع** **في كل موضع** **في كل موضع** **في كل موضع** **في كل موضع**
 وفي اصول الاحكام ونسب في يطلب بنفسه في عمل يصلح في قول الامام بحسب
 وعن الامام في الدار والدار وحدهم بالسلف لا ينقص مطلقاً **في كل موضع**
 وهو من جهة وان اصطب نفع على ابي العالم فجميع الوضوء الحليل
 في جنسهم وجعلت على ونة وفهمهم في يصلح بغيره في قول الامام بحسب
 لم يبق الصلح خبره من التي صلى الله عليه وسلم في صوته ومعارضة الحديث
 بنفس الصلاة ولا ينقص الوضوء عند الدار فطني من حديث جابر بن
 فلما انكروا له رفع وصحاح الدار فطني انه يقول جابر قال لو سلم لا يثبت اخذنا
 فلما ان سلم جابر لم يبق الا حكايت محل المصل على المتعمد للصلاة المخلو
 دللت على انه انما ينقص كونه معصية ولا كبر مع عدم العذر والخطا في الوضوء
 بغيره من غير عذر خطا واما الفقيه من الفريضة والثالثة فظهر المقصود
 بان الخبر عام ودفعه الامام على ان العلم هو المعصية ولا معصية في الفناء
 في الدعي بغيره لان الجمع اساه ادب في مقام القرب فلا فرق ولا في الجمع
 حاله لا يمتنع فيه من موقفه ولا ما كانت في جماعة رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بل لا يمتنع في المنفرد ولا جماعة غير واحد على ان هو ممن الظاهر
 لان الواضع لم يخص في البيع والغنية اشراط الاصطلاح في نفس النوم
 وذكره في ذكر الفقيه **في كل موضع** **في كل موضع** **في كل موضع** **في كل موضع** **في كل موضع**
 في السراج الى احقق في المورد على ان كبره لا ينقص من الجماعة على غير
 قال المص لا يدل على اكثر ولما اجم على التحريم ولعل كماله في التحليل
 او يسوقها لفته الجماعة ان كان وكان قطعاً انتهى وهو قول لا يثبت
 ادلسوا حاله الجماعة وهو لا يمتنع لان في الجملة الضرورية من الذي
 لا يمتنع وان كان قطعاً واما الجماعة فادله وجوب اتباعه في كل
 ما يطع فلذا اصرح المحققون بعدم حواشي التفسير لجملة كافي
 المصوب بغيره في بيع الجماعة على تحريمه بعد روى الفقيه
 فاض عزوه حواشي لاجل وانما ادعى السوي انقراضه في كل

كثر الحسن وشاهد الخلق في شواهد عن سمع وحجة من حيث ان هو قائله صلى
 الله عليه وسلم ان يكون حسنا هو كفى في العز والنعمة وخرج في الحديث
 وهو ان لا يضره منك حجة من لاله له ما هو في حق من حيث غايته محمول
 فكل من رجع حجة من حق من حيث غايته محمول فكل من رجع حجة من حق من حيث غايته محمول
 ومنه من رجع حجة من حق من حيث غايته محمول فكل من رجع حجة من حق من حيث غايته محمول
 الذنب او على غير ذلك ولا بد من الدلالة في حديثه من ذلك الوجه وحده لا بد
 عاينه ويل للمؤمنين من ذلك وهو عاين الشريعة والسنن على حدوث ولا
 المال لو حجب حجة من حق من حيث غايته محمول فكل من رجع حجة من حق من حيث غايته محمول
 يتفق على انهم في هذه ان خطاب الوضع لا ينفك فيه من حق وخطا وقال بعض الحكماء
 كثر من رجع حجة من حق من حيث غايته محمول فكل من رجع حجة من حق من حيث غايته محمول
 فلا بد من الدلالة في حديثه من ذلك الوجه وحده لا بد عاينه ويل للمؤمنين من ذلك وهو عاين الشريعة والسنن على حدوث ولا
 المال لو حجب حجة من حق من حيث غايته محمول فكل من رجع حجة من حق من حيث غايته محمول
 يتفق على انهم في هذه ان خطاب الوضع لا ينفك فيه من حق وخطا وقال بعض الحكماء
 كثر من رجع حجة من حق من حيث غايته محمول فكل من رجع حجة من حق من حيث غايته محمول
 فلا بد من الدلالة في حديثه من ذلك الوجه وحده لا بد عاينه ويل للمؤمنين من ذلك وهو عاين الشريعة والسنن على حدوث ولا
 المال لو حجب حجة من حق من حيث غايته محمول فكل من رجع حجة من حق من حيث غايته محمول
 يتفق على انهم في هذه ان خطاب الوضع لا ينفك فيه من حق وخطا وقال بعض الحكماء

بيده ٣٥

طابق ٣٥

احسان الراجح

الحسن

حسنة العار

انما بعد ان رجع حجة من حق من حيث غايته محمول فكل من رجع حجة من حق من حيث غايته محمول
 الادب بطول اكل اخر امره لهما صلا ولم توضحا **باب** في طهارة المني
 وقال احمد وامر قنول للشافعي ومحمد بن حنبل ومحمد بن حنبل ومحمد بن حنبل
 ولا يوضو له لوم الغنم اود اود والترمذي ومن حجة وان رجع حجة من حق من حيث غايته محمول
 ومن حجة من حيث غايته محمول فكل من رجع حجة من حق من حيث غايته محمول
 وان رجع حجة من حق من حيث غايته محمول فكل من رجع حجة من حق من حيث غايته محمول
 وحديث البراءة وقال ابن حنبل في حديثه ان رجع حجة من حق من حيث غايته محمول
 ان هذا الخبر صحيح مرجحة النقل ولما شمله عموم مائة الشار في حديثه
 حابر في الوضوء في طهارة المني في عموم توضوا مائة الشار كما تقدم
 وسبح الامم بتقدم سحر الاضطر **باب** في غسل الرجلين **باب** في غسل الرجلين
 امر بعد اسباب الاول **باب** في غسل الرجلين **باب** في غسل الرجلين
 البسبب الحجة عاينه المني عليه ان صلى الله عليه واله في طهارة المني
 حديثه فاذا ادركت الجفنة فاعسل يديك ووضوءك كثير ما في الحق
 ان ثقتا وهو صريح في توقيت الامرا لغسل يديك بالرجلين كما في الامم
 بالذات وكان هو السبب بالاجماع ولو كان الرجل هو الجفنة لو كان
 اوله في الحق في الحديث كلها ليست موجبة لوضوء ولا غسل وانما هي مانعة
 من تمام القلب والمرجح عما هو الصواب وهو ان لا يمانع من الغسل وانما هو مانع
 لوجوب الاستغناء وهذا لا يحل الطهارة بالانفسها بل بعدا ذلك طهارة
 كون السبب المرجح هو المتبوع واستدل المنة وعمره بالية الكربة وادالك
 على وجوب الغسل المتبوع اعني افاضه المانع على جميع الذين منعه المانع
 فلو تقدم اذ لا امر في الابه لان التطهير بطل على غسل يديك بوضوء المني
باب في غسل الرجلين **باب** في غسل الرجلين **باب** في غسل الرجلين
 وقول للشافعي لا يوجب الغسل لانه مغلل الدم والحجة في انشاءه في
 للشافعي وخرج لها في الحديث وعملان الولد في وخرج المني بوجوب الغسل
 وهو ساقط لان احكامه مشروط بالخروج لغيره كذا في الحديث في طهارة المني
باب في غسل الرجلين **باب** في غسل الرجلين **باب** في غسل الرجلين
 في الثالث **باب** في غسل الرجلين **باب** في غسل الرجلين **باب** في غسل الرجلين
 من طرق مست وفي بعضها كلام بغير حديث ام سلمة ان ام سلمة رايت النبي صلى
 الله عليه واله في المني في يومها ما راى رجل اغتسل في يومها ما راى
 المني في يومها ما راى رجل اغتسل في يومها ما راى المني في يومها ما راى

في الحديث في طهارة المني
 في الحديث في طهارة المني
 في الحديث في طهارة المني

فاد انظر
 ما توهم

الحمد لله

الحمد لله

قصیدہ

[illegible]

مكتبة
مكتبة
مكتبة

و سید محمد الفضل
و کمال صریح

ولانه لو كان مدد وبالجم
المكلفين فامره الذي
صلى الله عليه وسلم عذر
هو لا المدكورين عن اسلم
المودعين عنكم سر مح
كالجواب عن علي الذي
صلى الله عليه وسلم خليفة
ع

فعال علمه ان الله كونه قطعاً عديم
بمراجعة الفاعل العليل احكاماً
او قلند التمنوع اذ لم

موسم خزاں ۱۲۰۵

21

ان

[illegible][illegible]

الخاصة

ويعني فعل ايضا فهو مشترك ولا يتعدى المسرك لاحد معانيه الاقرب منه وقريب الامر
بالاعمال قال القاضي طاهر في معارج الحكم لا سفاة علمه وشهد له القراء المشهورون
حتى ظهر بغير ضعف وهو طاهر في معارج الحكم منزه الغاية فيه معارض لغرض
الشرع بعدد والواو سانه ورحوب مطاوعه معاني في اللسان العربي كسالك الان
وخليلهم فان يكونوا دخلهم يعني وان كان نظما متفكلا كخبرته بالقان عند وفاد
الاذناني رد اورد في حرم النافي طاهر في غسل الدم لا غسل اليد قلنا يحمل على الظاهر
الصريح وليس لان تقتل **والمعتمد** الوجه الصحيح كعدم فصله والوجه
لو كان لفظ الظاهر جمعة شرعية في الفصل واليمين لا يحل وانما هو حقيقة في ان
الخاصة في وجه المظهر كعدم في حديث ابي تبارك الله الاحاديث الثمانية
وعلاقتها لا يظهره والابن حنيفة السهم لا يشرع الاصل والظاهر بانها اذا
استعملت في الصلوة فالساجد اول وهو الفصل كآدم اما في كل من المباح لاحتاج الى
البيعة **واما ثاني** املان النزاع في وجوب عليها الا في وجه سجدة او غير سجدة
للذهب عاقبة من قوله صلى الله عليه واله وسلم جعلت الارض سجدا وطهورا
وهو ثابت لانه ان يد طهور في الخامسة وغيره فظهر وان يد طهور في الصلوة
كما هو لظاهر فصل وليس النزاع في سبأ حرم الصلوة واستزادة لا سبأ
الوطوع لان الشروع لا يشرع الا الظاهر وهو ما عدم في ادلة الاولين وغيره
قريب لو دلت في بعض المعاني عليه كما هو في مال الاربع اعيان في حجة قول الشافعي
بوجوب طهور في كل صلاة فيلزم بدنه انما اوقفه دينار واحد وصاحب السنن
وطي في الحاشية وقد حدث ان ثمانية من موعودا وصحة الحاكم وابن القطان وابن دقيق
العبد من هذه الطرق وطرق كثيرة فيها دينار ونصف دينار ومحمد دينار وحمود
قلنا معطرب المتن والسند اصطلح المصنف في الحاشية في قوله لا يصحح ما شذبه
اصطلح بالحديث بغير بضاعة وغيره قلنا شواهد كعدمه وان حكمه هو ان حكم
الاصل وهذا ما قلنا فانما يحمل على اقل ما قلنا لانه محقق من تنزيل العمل به
على الاجماع وشهد الحاكم في حديثه ان رجلا اورد مولاه صلى الله عليه وسلم
فقال ان اصبت اسري وهي حائض فامر ان يعق النسمة وقبض السهم فوجد
احد الطبراني من حديث ابن عباس وهذا ان المصنف وعطى كرامة كالمطهر
قلت لو روي عن ابن عباس عن غير قوله وذكر اصولي في اشتراط المشهور او العبر
تأني قول ما نفع به الصحابي وغيره **الامير المؤمنين المنصوب** **وذهب** **الحاشية**
تعالفها بالتصنيف وهذا حكم لا يخص بالعموم قوله تعاويظ المظهر

من كلامه ان المذبح هو المذبح والخص
صوتهم في المذبح والخص صوت المذبح
من باب المذبح المذبح المذبح المذبح
او من باب المذبح المذبح المذبح المذبح
عند المذبح المذبح المذبح المذبح
الله ان طاهر في المذبح المذبح
ان السكال في المذبح المذبح
اعلم من كلامه في المذبح المذبح

المقدمة

الذي فيه
افا هي
معادته

قال الخطابي في سباده الخوارزمي
ولا اعله احد احرم المعلوم ما رضى باه
فان فتح فكنون على الخصوص ليعلم
النداء المالى من الخمد
ارض باهلى

فی کتب

43

[illegible]

الاسم

30

في سنة ١٢٠٤ هـ

三

32

وعنه من الميراث فان سمع كما اخرج له يعني عن عائشة انها كانت تقرأ النساء وسط من يخرج من
 والحكماء عنها انها كانت تقرأ من غير تلا وحكماء سقط الاقامة هيرونها اذ ان الحكماء صنفوا
 الصلوة كما ان الادان اذن للقيام ودعاه الى الاقبال عليها ولا يباع الاسترااداعا من الغائب
 لما يحتاج اليه من زيادة الجهر لما في الاسترااداع على الرجل ايضا **في الجهر** ومنها الجملة
 على الظاهر في الجهر ونزاهة الاضداد قال الله احلها واسماها انما هو ان الرجل يقرأ
 على نفسه وعلى غيره ومعنى قوله انه يقرأ فيها للبعد قياسا على الجملة قلنا المأذون على الجهر فما هو
 جامعة منقول عليه قالوا في الكسوف فقط وما من البعد على الجملة المجهول لا يقرأ بها ولو كان
 عند من يخطب من مؤمنين واستقام العبد للجملة عن غير الاسماء فقلت **ويجوز ان لا يقرأ**
 كتابه وقالت الطائفة عينا والحمد لله والناصر والفرقان سنة سقطت على اهل السنة
 حدثت اذا حصر في الصلوة فلهذا قلنا لم يحد من صلواته ما ذكره من الجهر وحديث
 امره ان يرفع الادان وهو الاقامة منقول عليه من حديث انس بن مالك ان الامامة التي صلى
 عليه واله وسلم كما صرح به الشافعي والحنابلة والشافعية والظاهر والظاهر والظاهر
 لم يقرأ به النبي صلى الله عليه واله وسلم عن غيره من تكلمه اذانه وحدثت امره لما كان في الجهر
 كما قدم وغيره من اهل السنة والجماعة في المسئلة قلنا صحح ائمة النقل انه لم يقرأ بها وانما
 اقام **واما حديث ابراهيم** في الجهر انه صلى الله عليه وسلم لم يقرأ بها في صلواته اذ كان في
 في غير الجهر في الحديث **الانما** الاصطلاح على ابراهيم هو منه وصح موافقه لحديث
 ابي كعب وخبره من ثابت واسامة بن زيد وابراهيم بن صلابة ما قاموا واحدا ولم يقرأوا اذانا
 ولم يقرأوا جهر ابراهيم ايضا لصلواته ان المدة لغة وقابلية ولو كان وحده لصلواته
 ان يقرأه شرط او يقرأه او لا يقرأه لانها اقامات لا شرط مستلزم تركه فسادا ومفحمة
 انها لا تسد من كل **واما الصحاح** المص على وجوده بقوله قلنا اذا نودي للصلوة قال
 فسرطه **واما قوله** انما لا يقرأه من السري في احوال الطولان الشرط التعليل على شرط
 المؤثر ومن عدم الحكم والواجب على المراء دخول الدلالة اذا كان لها عليها اذا دخلت
 كانت طائفة وانما احتفظت الشرط ولم يفت من تعيينه وبقا على الظاهر ما في تركه
 اذ ان الوقت للسمع وفيه **الشرع** **فيما في النص** بخبره في قوله المص على
 وحديث ابراهيم عن عبد الله بن عماره **ويجوز الحكم** ان النبي صلى الله عليه وسلم
 اذن واقام في الوادي حسن لم يوقظهم الا من الشمس وقال الادريجي ما كان يقول في
 لا يقرأ في المص على ايضا من حديث عمر بن الخطاب لم يقرأ اذانا ولا قامه بل كان
 الواقع قلنا عدم الرواية ليست برواية للعدم فضلا عن اننا قلنا في الآيات والروايات التي
 ان ان نصا صلواته المحدث عندنا في طريق عبد الرحمن بن ابي بصير عن ابيه

وعنه الذي فيه وانه من حديث عبد الله بن مسعود وصححه البكر بن محمد بن ابي سعيد
 الترمذي والشافعي من حديث ابراهيم بن مسعود وقال الترمذي ليس بأسان به ان ابا عبد الله
 عبد الله بن مسعود لم يسمع ما به **قلت** ولو لم يسمع منه المولى فثبت له من ابي عبد الله
 رواية على وقعه وحيث هي ولعله صلوة الوادي لكونه قال ابراهيم بن مسعود هي التي
 في حديث ابراهيم عن عبد الله بن مسعود انها كانت تكبير وفي حديث ابراهيم ان ذلك كان في
 وفي حديث قطيب بن اسان ذلك كان في تكبيره من تكبير الترك في حديث الواقدي
 في احداها والشافعية في صلواتها كانت في التكبير لان الترك في الجملة كما في الاذان في الجملة
ويجوز ايضا اذ ان المؤذن عن ان يكون لنفسه ايقانا **في الجهر** **الاذان**
 واحدا وان لم يسمع له لم يثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم اقامه في الجهر في المص
 ولو كان في غير من كمله الطاهر لا يقرأها **قلت** لا يقرأها في المص
 انه غايته ما لم يكن من الجهر على الكتاب والواجب على الكتابية عندنا ان لا يقرأ
 بالعين الكافية كالحاد ذلك معنى ومنه ان لا يقرأ المص في قطر **في الجهر**
 في الصلوة **واما المقابلة** العين فانما هي الجهر من قايمة بالكتابية من غير **في الجهر**
الكتاب **والجهر** في الناعك كما جعلناه في الاصول والخبر في الناعك ما في
 في العقل التخصيص بالوجوب ولا بد من كون الاذان **الوقت** لا قبله قال الحق احلها
 في غير اذان الجهر اذ قلنا بدخول الوقت **قلت** في دعوى الاجماع نظرنا في
 بجواز لصاح الصلوة قبل اذانك فعول احمد بن حنبل بصفحة صلواته المص في الاذان
 وذلك مستلزم لصحة الاذان قبل دخول الوقت فلا لا تتضاءر ولا ينافي على
 الاذان لها لا الوقت كما شهد له صلى الله عليه وسلم اذا اذانه من اذان الصلوة واذن الصلوة
 وقال اللث ومالك وابو يوسف لا يقرأ الاذان قبل الفجر لما حذر شد اذانه من عن
 ان النبي صلى الله عليه وسلم قال له لا توفن حتى يتبين لك الفجر اذانه اود واخرج
 ايضا عن ابراهيم بن اذان من صل طويلا في الفجر فامره النبي صلى الله عليه وسلم ان يرجع فاذن العبد
 قدامه والواعية من حديث ان لا يوفن قبل الفجر واسرنا حتى يوفن ابراهيم بن مسعود عليه
 حلال من غير من حديث عائشة اصنافا التي تقدم ما رواه انما هي لا توفن من غير
 كاساني في الصيام **الاصح** لا يقرأه من خارج لا يفتي في الفضا افاقا والزواج فيه ولو
 اذانه فاسد لما كانت الاقامة له **انما** احتلفوا في حد المص من حال الجهر في السبع الاخير
 في الشافعية وصنف السبع في الصبي الحديث سعد الفرض في كذا عندنا شافعي كما اخبرنا
 الحنفية عن علي بن عيسى قال لم يقرأ في الخطاة من حله واسان مع صفعة
 حروف وقال ابو اوداه لا يصح من غير ان كان لم يقرأ في مكان له مسرور في كذا من غير

ما رواه ابراهيم بن مسعود
 في الجهر في المص
 في الجهر في المص

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

دولت فاطمه و دولت محمد و دولت احمد
الاولی و الثانی و الثالث

فان لا يفتقر على الوجوه قلنا له شاهد عن الطبراني والعمري والشيخ من حديثه عن
لفظ هذا بل لا بد مما تقدم من ادوات فادع بعينه او حاشا وارجح ان يكون
هذا فالقياس اقرب من **منه** من حديثين معا كالأذان وفي رواية العباس والفرج
لا يفتقران لما قلنا من ان السلف والاول النعل لا طاهره فصله عن غيره على الوجه وهو ان
بما تقدم من القريب كلها كالصوت والحج والاقبال ونحوه على غير طهر من اذ او قبل الاقامة
فان قيل من اجل ان **الاصوات** لا تسمع الا في الهواء فكيف تسمع في الماء
لوقت فلو وجد المصلي في المسجد كذا البلد لم يسمع الا في الهواء وان كان في الماء فاما ان
تسمع الصلوة الذي هو صوته في وقت ذلك وجه المصلي من صلاته في المسجد او في غيره
فكذلك يكون اذ يراه من غير ان يسمع فاما ان يكون هو الجماعة الى وقت الاقامة ليقاس العباس
من جميع اركان جهات صلواته اذ تسمع من وصلته الا ان كان متعاقبا في صلواته
من غير صلواته وكان صلواته الاوقات متعاقبة صلواته الطهر عن صلواته العشر ولو كانت اذ
الشخصين يصلون الاخر كفى اقامة الطهر للعصر فاما ما عرفت في الاماكن التي يسمع صلواته
الا كما ان الذي هو الفاعل لانه محل الفعل الذي قام به **فان قيل** لا يسمع الا في الهواء
وتسمع على الصلوة المشرقة و صلواته المتعاقبة ليست بشرط **فان قيل** لا يسمع الا في الهواء
فان قيل لا يسمع الا في الهواء فلو كان فعله التوسعة من الفاظ الاقامة ولو كان في الهواء
للمؤمن **فان قيل** لا يسمع الا في الهواء في الاقامة له كانه لا يسمع الا في الهواء كمن كان
في موضع الاقامة فلو كان في الهواء فلو كان في الهواء فلو كان في الهواء فلو كان في الهواء
فلا بد من الرجوع الى قولنا في حديثه ان قوله في الاقامة فلو كان في الهواء فلو كان في الهواء
ان لا يسمع من غيره في الاقامة فلو كان في الهواء فلو كان في الهواء فلو كان في الهواء
فيقول في ذلك شرعي على كون المسقط مستطافا **فصل** في اي الفاظها **شئ** اي
كل جملة من **الا اتم** في اخرها تدبر واحد في لسان جنتيم وصح في قولنا في
الكسوف في لسانها راع وادفعها الشافعي في ترجمته في الاذان دون الاقامة واما ما كان الاقامة كل
فراد او دامت الشافعي فيما عدا التكبيرة اولها واخرها وقد قامت الصلوة وشاهدنا في الشافعي
والصاوي وابناه معنى في جعل التكبيرة اخرا ثانيا لانه يسمع الخلاف اما في غير موضع
في اولها واخرها فكانت الصلوة فاستأذنت الخلاف في سماع الاذان عند المداوة والتباعد
والشافعي يوجب عتبة في يد فالله طاهر في حديث ابي عبد الله الذي هو في قوله صلى الله عليه
الاذان نفسه من قوله الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر
وعند الشافعي والشافعي في الشافعي في الاذان في الحديث في قوله صلى الله عليه وسلم الله اكبر
على الاذان في جميع عشرين كلمة الاقامة سبع عشرين كلمة عدد التكبيرة كلمات والشاهد في جميع
شأنها كلمات في جميع عشرين كلمة في الاذان في جميع عشرين كلمة في الاذان في جميع عشرين كلمة

لا يسمع

ع

ورادت

ورادت الاقامة فلو كان في سماع عشرين كلمة في حديثه في قوله صلى الله عليه وسلم الله اكبر
متساويا ولا بد لك تكلم الله عليه بوجه من الصلوة وروى في الحديث في قوله صلى الله عليه وسلم
تسبيل الذهب ولا بد لك تكلم الله عليه بوجه من الصلوة وروى في الحديث في قوله صلى الله عليه وسلم
التحاري في تاريخه والدارقطني في حديثه في قوله صلى الله عليه وسلم الله اكبر الله اكبر الله اكبر
امر ان يسمع الاذان فكان ذلك اضطرارا على من لم يسمع الا في الهواء فلو كان في الهواء فلو كان في الهواء
فان قيل من اجل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان ذلك في سماع الاقامة في قوله صلى الله عليه وسلم
الاصوات تسمع في الهواء وان لم يسمع في الهواء في قوله صلى الله عليه وسلم الله اكبر الله اكبر الله اكبر
من يري عبد الله او ابن خزيمة وابن حبان في حديثهما في قوله صلى الله عليه وسلم الله اكبر الله اكبر الله اكبر
القياس عليه وروى في قوله صلى الله عليه وسلم الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر
وجه التحاري في قوله صلى الله عليه وسلم الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر
فان انما يراه العبد قوله لان قبول الاقامة في قوله صلى الله عليه وسلم الله اكبر الله اكبر الله اكبر
واما في عدم تسمع الهليلج من قوله صلى الله عليه وسلم الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر
من يسمع على غير نفسه وخبر مقدمه في قوله صلى الله عليه وسلم الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر
الا كما عرفت في حديثه ان قوله صلى الله عليه وسلم الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر
والعبد وانما يسمع الاقامة في قوله صلى الله عليه وسلم الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر
وفي رواية في حديثه في قوله صلى الله عليه وسلم الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر
انما يسمع في قوله صلى الله عليه وسلم الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر
من حديث الاسود بن يزيد في قوله صلى الله عليه وسلم الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر
والطحاوي في قوله صلى الله عليه وسلم الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر
الاقامة في قوله صلى الله عليه وسلم الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر
من قوله صلى الله عليه وسلم الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر
التحاري في تاريخه والدارقطني في حديثه في قوله صلى الله عليه وسلم الله اكبر الله اكبر الله اكبر
عليه واله في قوله صلى الله عليه وسلم الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر
والشافعي في قوله صلى الله عليه وسلم الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر
من قوله صلى الله عليه وسلم الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر
من قوله صلى الله عليه وسلم الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر
في حديثه في قوله صلى الله عليه وسلم الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر
فان قيل من اجل ان قوله صلى الله عليه وسلم الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر
طريقين صفتين احدهما ما رواه ابن حزم من حديث ابي عبد الله في قوله صلى الله عليه وسلم
دون الاقامة الا قوله قد قامت الصلوة وفيه عبد الوهاب الشافعي كان ذلك في قوله صلى الله عليه وسلم

من حديثه في قوله صلى الله عليه وسلم الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر

من حديثه في قوله صلى الله عليه وسلم الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر

م
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

في الأصل

۱۳۵۳

عنه اف داورم

الحزبي

نامہ

[illegible]

الحمد لله
الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا
هدى الله لنا
ولا لولا
هدى الله لنا

[illegible]

في الثاني عشر
بالدال وكه سمي
العنق المدحني
وذكر ان اسمه
عند العرب
حكيم

٧
وَأَن كَانَ اشْتَرَاكَ بَعْضُ
الْمُؤْمِنِينَ فِي قَوْلِ الْمُرْسَلِينَ
فَلْيَعْلَمُوا أَنَّهُ هُوَ
الَّذِي يَرْفَعُهُمْ إِلَى
مَقَامِهِمْ فِي السَّمَاءِ
أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ
بِعِلْمِهِ

الذي على الله عليه والهدى له فانه انتقصت من ذكرها فاما فتنته من صلواتك فمك الصلوات
وفجرت بعد ان عظم عليهم قوله فانك لم تصل فانه صلواته عليه والهدى له عاد التوسيم الصلوات
حجة ولم يعد ما كان عليه وسياق دفع احكامهم فان ذلك كان قبل ان يشرع في الكلام والصلوات
والباقي ضاها **الصلوات كثير** فان الله اعلم **ع** **الان** لكن من يسهل لا تعرف

والشرب بلا صلح للشارع على كثر مطلقاتها ولا إجماع على منعها لأنها ضرورية بطريق
على ابتلاع السبب والحرقة من الماء ولا إجماع على منكره فكيف وهو أظهر قلة من جملة
عليه والله أعلم باسمه بنى أي العاصم وحفظ وضعها على أن يرجع الفساد بما هو أفاضل
ولم يثبت في الفعل الاحتمال السكنى في الصلح وغايته فرض وتبطلت النافذة منها
فإن الصلح سببا لفساد معين على أن لا يوجبه إلا ما لا يسكن منه ما هو ضد وهو
وجعلنا ذلك الأمر مقتضيا للفساد والمال في الفساد ذلك الصلح والفساد من خواص الفعل
المأمور به والفعل في الصلح غير ما هو به بعد الفعل الكثير في الصلح ياتي في الحشو
كما هو به حكاية أما هذا الموضع قلبه لمحتشع جوارحه كما سباني أن الله تعالى لم يكن
للمسطرة عندهم في الصلح ولا يكن وإن كان منبذ ما هنا على ما به الوفاة ليس مقتضى
دأما هو عندهم فلا يصح الإمارة وجوبا وإنما لهذا الحكم أهله في كونه المدونة
فيها **والمالك من ماله** **الصلح** **الاحتياط** أو بالكثر المجمع عليه وقد عرفت عدم تعليل
تكميل القياس على غير صلح وبالحكمة بعد تبايع المهرين في الحكم بالفساد فانه أيضا
ثبت لغز شرط أو سبب معلومين كما عرفت شرطه الوضوء وسببيه الوقت أو لا ينشئ
الحكم إلا انتفاظه أو سببه وأما وجوه المانع فلا بد عنه في الحقيقة شرط ولهذا جعل
أو الحسين وعدم من المحقق حصول الشرط وانتفاء المانع جزئيا من مقتضى قوله
المنتهي على أن عدم المنع شرط حكمه باقتضاها في الفساد ومن رأى أن الشرط لا
لهذا البطلان الصلح أو الصلح كما قيل أن الأمر لا شيء يضمن المهر منه بل حكمه باقتضاها
للفساد وانتفاء الفسخ والتخلف كما هو الحق وحققنا بطلان عين في شرح الفصول
من مؤلفاتنا وسواء كان ذلك من المصلحة بحقوق الكثير **منقول** **أو بالضم** إلى غير
ذلك كونه فلا يسر أن لا أفعال يسير في جملة الصلح أو في الركن وإن دخلها
سكون إلا أن هذا إن شاء أن يكون المعنى هو قول الكثير والظرف من ضبطه فاضطرب
له جمع بالرفع على البعد وهكذا أن يكون الاحتياط بالفتاوى فأن الله وبنا المهر
أو بالضم أي من الفعل الكثير **العود من فرض** **علي** لا قول بل هو من أفعال
الفتن حقيق من بعد له من أوله فانه لا يفسد وإن كان زيادة أو جسته

لعمري ان هذا التخلل في الجموع بصير كثيرا
على خلاف ما بينهم في قدر التخلل وهل
يقتضيه ما بعد اوان المفرد؟

والفناي

[illegible]

سواءاً

الحمد لله

وهو عندنا لم يخلو عن عظم في العاص وفيه دله لما سجدت انما في الاصل
اريد اطاعتها مع بكاء الصبي واخف تحتها فان يغتر ابيه في ليله طلق فسد ما عند احمد بن
داود من حديث ابن ابي ابي صلي الله عليه واله وسلم كان يفرقه صلواته ما سمع في
قدم قلبه غير محل بهم وسماه بعضهم طرفة الحضرة وان يكنه محبة واما الاحتجاج بانساق اليه
صلي الله عليه واله وسلم في سجدة حينئذ الحسن وثمانه عن طلحة اذ السجدة وهو ساجد كان
في السجدة عليه من حديث ابن ابي عمير قال لا يفرق بين السجدة والركعة لان الركعة اعم وهو
اللاحق **وهذه هي الامامة** **فصل في ما يوجب الامامة** اما انما تقدم من فعل عائشة وامر
واما العدة فنبأنا على الناس اجمع كون الكل عورات لانه لو اخرج بعض بعد بعض ليعجز البعض
المقدم وان لم يسمع الصف لم يقتض العلة المنع وما كان ذلك فحصل الجماعة حينئذ الصوفى
الا انه يجب على الماخرا ان يرفع يده حينئذ التقدم لئلا يفسد على من يرفع ومن قبل
اعتداله حال كماله **فصل في ما يوجب الامامة** **فصل في ما يوجب الامامة** **فصل في ما يوجب الامامة**
المقدمة في انما صادق والمقر بل يفسد بالحدث عدا كان او سهل لنا حديثا في غير عهد
قال قال رسول الله صلي الله عليه واله وسلم مصلونكم فان اصابوا فلكم ولهم وان اخطوا فلكم ولا
ومحدث عبيد من عاصم بن ابي داود قال سمعت رسول الله صلي الله عليه واله وسلم يقول
الناس فاصاب الوقت لله ولهم وما يقص منه كذا فينا فظلمه ولا علمه وهو عندنا من اجل
من قاص بالرفيع محل النزاع اذا لم يكن في الاصل فلهذا لا يفسد على المحدث **فصل في ما يوجب الامامة**
من صفة صلواته **فصل في ما يوجب الامامة** **فصل في ما يوجب الامامة** **فصل في ما يوجب الامامة**
تقدمه غير صلواته **فصل في ما يوجب الامامة** **فصل في ما يوجب الامامة** **فصل في ما يوجب الامامة**
وجوبه عندنا في الجواب لحدوث الامام ضامن تقدمه وذلك لم يرد به بل يرد بالامر بالامانة
محدث في تنويره كمن اشرطه ان يفسد الصلاة من بعده العاص وكذا يكون للمخلف في الامانة
فصل في ما يوجب الامامة **فصل في ما يوجب الامامة** **فصل في ما يوجب الامامة** **فصل في ما يوجب الامامة**
عليه واله وسلم ولم يكن من قبلها اخر الجماعة لا التمدد في حديثه سهل وسعد في حقه
للمصلح ببله اقبيا حين استقلوا وفلانهم قد كانوا في طولي الاصل والى صلي الله عليه واله وسلم
الى ان يكون ان ثبت مكانك فلم تجب ورجع التمدد في حقه في الصف وكان يكون ذلك
من **فصل في ما يوجب الامامة** **فصل في ما يوجب الامامة** **فصل في ما يوجب الامامة** **فصل في ما يوجب الامامة**
فصل في ما يوجب الامامة **فصل في ما يوجب الامامة** **فصل في ما يوجب الامامة** **فصل في ما يوجب الامامة**
بالخليفة الا ان فيه بحثا حاصله في تعيين حصول الامامة بالنية الا ان كان فيه واما انية الخليفة بالنية
فان كان وبلا فلا ولا نية انما يجب على الموكل لا الوكيل والعهود وان لم يكن وبلا لا على
فذا تطلع حقه لحدوث الفساد فلا وجه لاثبات حق له في الاستقلال واد كان الخليفة
سواء ما كان الحق **فصل في ما يوجب الامامة** **فصل في ما يوجب الامامة** **فصل في ما يوجب الامامة** **فصل في ما يوجب الامامة**

انما مع ما وجدوا من بعض النسخ
منه لا اله الا الله

5

[illegible]

عمر بن الخطاب

اولاً من حيث وجود الكائنات المتاعمة لم يوجد في حصرها ما من

عليه

يعود عليه في تمامه الاحاديث الصحيحة الاحاط بها بالاصل والحد واصل الفقه
علامه طاهر في استنباط ما كان من فعله في شك في فعله وهو الركعة التي وقع الشك
في احكامها الصلوة في ذلك هو معنى طرح الشك ومكانه في الجمع عامة التمام اذا علم هذا
مدر جعل الاحتياط في كل من هذه الاحاديث بصدا من الصلوة والصلوة في وقت المشقة والاركان
الاصيلة في كل واحد لا يخلو بان قالوا الشك اذا لم يكن في ركعة او ركعة وعلى كل واحد ان يكون
الصلوة مبتدأ او مستلوا ^{بالتكثير} والواقي **ركعة بعد الصلاة** علاما لحدث الجهر بحاله **في الصلاة**
علاما لحدث ابن مسعود **في الركعة التي يفتي على الاصل** علاما للاحاديث الصحيحة **من**
لا يركع في الصلاة بعد علاما لحدث الجهول **ولما كان كذا** في الصلاة
املا من دعوت المصالح في الطواف الاول وفرق بين الركعة والركعة في غير وقت وعقل
والاشتماع في الاحتياط لانه في كل الاحاديث الجهر بما لا يورث عليه الفحش وان لم يقع الاحتياط
والاستدلال بالمكان الذي وعده فيقول للاحاديث مما ليس عليه اثار من علم والاحتياط على
معنى ما في خلافه من موضوع المسالك في كل التقديرات واجبر منه من اصله في كل وقت في كل
عشر في كل ما قاله وثنا اليه راجعون **في الركعة التي هي في الركعة** كانه انما للركعة
والثاني لا يتناولها كماله لانه في كل الاحاديث التي سمعت وطاعة في كل مكان وعين
الشيء صلى الله عليه وآله ما بين غيره وهذا الحديث **في الركعة التي هي في الركعة** كانه انما للركعة
التي هو عليها وانما اصل كل من ومن لا يركع في الركعة في كل وقت في كل مكان في كل وقت
عند كل شاهد للصلاة فانه **يعمل على العمل في الصلاة** اي يركع معه شك في ركعة خبر
فقول لا صل وهو عدم الفساد **ويعمل في الركعة** كمن **يعمل في الركعة** في كل وقت في كل مكان
علمه ان الركعة يعمل بخبري البين للمعنى بكونه شك حتى يستقيم الصحابة في ذلك
في كل وقت في كل مكان ادلة العمل على العمل في كل وقت في كل مكان في كل وقت في كل مكان
اخبر الله تعالى في كل وقت في كل مكان في كل وقت في كل مكان في كل وقت في كل مكان
والصواب علم في الاصل من هذا الحديث **في الركعة التي هي في الركعة** كانه انما للركعة
وكونه كذا ما ماله تولى بعض الاخر كما ينبغي فانه كذا في كل وقت في كل مكان في كل وقت
الامارة حتى يتبين من السد في كل وقت في كل مكان **في الركعة التي هي في الركعة** كانه انما للركعة
التي هو عليها لانه لا يعمل بها في كل وقت في كل مكان في كل وقت في كل مكان في كل وقت
بغير جهل كانه لا يعمل في كل وقت في كل مكان في كل وقت في كل مكان في كل وقت في كل مكان
مخاطبة العمل بظنه بخلافه انما في كل وقت في كل مكان في كل وقت في كل مكان في كل وقت
اذا اشد العمل في كل وقت في كل مكان في كل وقت في كل مكان في كل وقت في كل مكان
في كل وقت في كل مكان وهو المأثور في كل وقت في كل مكان في كل وقت في كل مكان في كل وقت

1
2

三

هو انما الحكم بان يكون الطين في العسل في اعراض **باب في عود الشك فيها** كما ذكره فان حرك
تطعم لكر من الى السكع صفة واما الشك في حمله الصلوة مثلا او في السام فيها
وتحو الوضوء في الحج فلا يكفي الطين بل لا بد من العمل لا اياه قد يعجز عن العمل نظر البقاة
وقد قدما لك في الوضوء ما اذا احسنته الى هنا ففعلت شيئا لله تعالى **فصل**
و في سجادات لا خلاف لما تقدم **باب في سجدة التسلية** وفي الشايعي قوله في الاصابة
وما لك في الناصب ان كان للنقص قبله وان كان لا يراه فبعد لنا سجودك صلى الله عليه وسلم
في حركته في رادته الركعة ونقصه الركعة بعد التسليم قدما فالاولى في رأيك
الخامسة الا بعد التسليم والكلام في عود التسليم والتسليم والتسليم في كل ركعة
لا صوف عند لم فلا يفسر عليه وفعل لا يفسر في القول قلنا حركته في كل ركعة جعفر قالوا
من اجل ان عيسى لم يلق الله صلى الله عليه وسلم واحاديث السجود قبل التسليم من كونها اولا
او اخرها واكثرها في حديث او غيره من الجماعة الا البخاري ومنها حديث عبد الرحمن
عند الرمذي وحده وفيه كان في سجدة وهو لا يراه معلول وفي الحادي عشر من
مسند احمد في حديثه عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم في سجدة واحدة وقيل
فيها حديث عن ابي بكر بن عبيد عن الجماعة كلهم في سجدة واحدة عليه والله اعلم
الركعة فخير من سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة
وفيها صواب والصادق لما كان حديث في الدين القياس فتقيد في سجدة واحدة في سجدة واحدة
الخامسة وكان بعد التسليم وحديث الغيام في الركعة وحديث الشك وكلاهما في
التسليم فربما العمل في ذلك مما يراه لا بد من سجود السهو لا وتلك ولا يمكن ان يعمل
ذكر من لا يمكنه ومن ذكر من لا يراه وفيه لعمري والمصور مكانه وسأله مكانه
الصلوة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة
خارج الحديث وفيها لعل انما لا يحب ان **باب في سجدة التسلية** مع العلم بالوجوب ايضا لا اذا
ترك سجدة سهوا او جهلا بالوجوب فان قصاه لا يلزم فان المنة كانه واجب مختلف في
تختبر في ذلك في القضا ان الله تعالى في وضوء خمسة **باب في النية للحديث** للصلوة ان
الزيادة في النية بنقص فخير وقد صرح النبي صلى الله عليه وسلم انه انما الغيام للنية
ثم يعرفها ان النية عبارة عن ارادة الغرض لا المشروع واما الله في الكلام على وجوب
تقديم النية في الثاني **باب في سجدة التسلية** لما قدم من فعل النبي صلى الله عليه وسلم في الدعاء
السجود على ان الدعاء للمعروف او السجود المندم وهو سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة
صلى الله عليه واله وسلم وتوكلنا في **باب في سجدة التسلية** في الصلاة لا في
سجود وسجود **باب في سجدة التسلية** لما تقدم ايضا في الحديث **باب في سجدة التسلية**

كانه

تقدم في الحديث **باب في سجدة التسلية** كما علم على الصلوة بتفريق المنة وهو الغا
الغاية بين سجود وسجود وحكمه حكم النفس واما **باب في سجدة التسلية** فلا ضرورة ولا تقاسر اما على
من يتقصد هو التسليم ولا يكرر التسليم له ولا للصلوة قبل التسليم من سجود واما على
ما هو من سجود من التسليم والتشهد اما شرع للعلم من القيام وسجود السهو لا قيام فيه **باب في**
النية في سجدة التسلية وفي الصادق عليه السلام في الحديث ان سجود مع الامام اذا كان سجود بعد
التسليم لا واجب له من سجدة سقط بالتسليم لا سقطا بكل الامانة واجبت مع سقوط
الائتمار بالتسليم كيف وقد ورد في الحديث انما لا يقرأ في الصلاة كائنه واما انما لا يقرأ في
اول سجدة لان نص صلوة الامام نص للعلم المأمور من ربه واما نص الامام في سجدة
سجدة الامام لا يجب على المولى لعموم النهي عن خلاف على الامام حتى في الاضطرار قبل الصلاة
كما قدم في المنة بما علم من مسنون قلنا بل وجوبها لا ينعقد يستحق العجب
والله اعلم بالحق معه في غير موضع فتكون **باب في سجدة التسلية** وعندنا ان
الدعاء والتسليم لا يجب على المولى ان سجود له هو كان منه فاما من يقرأ في الصلاة
ففيها فاما انما بعد سجدة الامام قلنا لان الصلوة واحدة ولا سجدة السهو تسببه
واما بعده وتعد الالية فيبقى قيل واما سجدة لنفسه في سبيل السهو **باب في**
النية لان المقصود شي واحد في المنة واشترانا قيل في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة
عدم الذي يراه الخالف والموافق قلنا اما سجدة الامام في سجدة الامام في سجدة الامام
فالياسر ما بعده وليس راد في حديثه على كانه المنة لانه حديث من كان الصلوة الخلة
ولكن لا يقدح من فائته اولى بالراجحة مع الامام فتعذر ليسا بواجبين عليه فلا يراه وان
سجد الامام بعد التسليم بعد سقط وجوب ما بعده لعدم وجوبه في التسليم اما انما
يوم المنة وسجد بعد امام ما فاته **باب في سجدة التسلية** في المنة قياسا على
عدم تكرار سجدة تكرر بسببه قلنا القياس منها لا في السبب الموقوف اما لو كان عليه
تدبر ورا وشي بعد مع ان حديث كل من سجدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة
تكرر مطلقا وفيه لا ريب في ان اختلف جلسته فقط والاولى بالراجحة في الامام يحرم كفتا
التي صلى الله عليه واله وسلم في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة
تكرر بسببه لانه مذهب الامام ومراعي لظاهر الحديث والا كان المنع مكانه مائة من عزم
انما هو القياس على سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة
هذا اذن المنة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة
واحد من سجدة التسلية الا سجود واحد اتفاقا ومنه من سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة
السهو لا يراه ليس بامام له غاية امة امة وعليه واجب بدل لانه لو كان الخليفة لاحقا

ان اراد ان يعنى المركبة فمفعول ادلا
ماح في كسب اللغة ان حال اما لو كسب
هذا الامر سبحانه وان اراد ان
العلم هو السؤال اهل الفرض فقول
لو كسب طاعت جمع العلم فقول
الاستعجال السبب موجب له فقول
حيث مدلول العلم غير هذا ولا
ما جان النسيب بعد في قوله
صلوات من لو كسب الصلوات بعد في قوله
لنرجعها ارا حرجه الظاهر في قوله
النفس سبب في عدم العاد في قوله

هو قياس على والله اعلم بالصواب

وسمى في ذات التصاغير عما فعل في غير ذلك لا اذ كان في جميع النوازل
 الصادرة في اول الوقت لا سيما في احوالها واما ما يسمى بوجوهها لا يكون في جميع النوازل
 الوقت واما قوله **قوله** فقد اجتمع من صورتيين احدهما انه على طوع الضابط او كونه
 في احوال كسدة التي كونه جامعا اما العترة على الطوع والكره والبركة اذا السلفا في
 مع لها مراكا في حال سبق الاداء عليها عند تنقذ التكليف المتقدم تحقيق الكرامة
 وفي كلفه لا يكون ومثلما منقذ الترك كما ذكر في الجمع في احوال عدم الفعل لما فيه عترة
 اما ان الفعل له في شرط كما قدما بحقيقه واما انقذ على العكس والناظر في احوالها
 مراكا في حال تحقيق الاداء عدم حصول شرط الوجوب فيها وهو الفهم والذكر الذي في
 شرط التمكن من الفعل الذي هو شرط في التصديق ايضا فان من لا عين التكليف المحال واما
 احوال التصاغير عدم تصديق الاداء عليها ما لا يورث فيها كما تقدم قيل وجهه ان
 احتيا لى سبب الترك وهو النوم والبقاء عن الوصول بالاشتغال وضد ما حتى وضع
 علما وهذا المعنى على الغنى عليه ومن عرض له عن احوالها سمية والوفاة وان كان
 من دون تصديق الاداء العترة الا فلا في ذلك المصلحة في احوالها من غير
 لها الوصول لا يجب عليه الفضا كما هو اى الماص ومن ذكر مع كانه معتبر في السبب
 انما عليه غنى واما على غير ذلك من وجوب الفضا ليس هو المقدر واما على الحكم
 النوم والنيان وقد لا ينعقد اما النيان فلا ينال سلطان كما صرح به قوله تعالى
 الا سلطان واما النوم فلا ينعقد الخلف بغير اعتبار واما السكون المتعذر للسكن الذي
 هو سبب ترك الوصول فينبغي ان يكون وجوب التصاغير على الحلال في المعتدات في
 ترك مكانه معتذر ترك الوصول حتى قال المصنف في ان الحكم يوقع طاعة وعقوبة
 عقوبة عليه عقوبة وهو سبب في الاجتهاد لان تعيين العقوبة وتدرج الى الشروع في
 عقوبة الحال المشروع ولا يمنع على العاصي عقوبات واما الشاهد في وجوب الوصول
 فتعذر المصنف على صورته عالميا فان العاصي وجوب الوصول ضروري فيها انه
 حيا لا ان العقل في كل ضروري وهو خلاف ذلك انما اشترى في البداهات العقوبة واما
 القاترة الشرعية فالصواب يحصل للمصنف ان البعض قطعنا لا يجب عليه الفضا على
 الوجوب من ان التكليف شرط الفهم ومن فهم لم يتصق عليه لادى ولهذا قال ابو طالب
 حنيف في العلم في الاسلام من اسم في ان التكرار على ان الترك في حال التفتيش
 ادوا لا يستلزم وجوب الفضا كما ذكره وجوبه لانه طمئنتون حكم جاهل وجوبه
 كما كان في غيره على طوع الضابط وهم ما في وهو انظار الضابط ان
 انظار مطلق لا يثبت وظاهر الحديث ان الوقت بوقت الترك كما صرح به وتقول في غلظ

line 54

كونهما شرعي بعد، فلا وجه للفرق بينهما عندنا، والمصداق **المعصية** هو فعل
 المعصية على المقصود **كفوت**، ولو على وجه آخر كان يحكيه وقت العتق إلا أن يقال
 العتق محبوب المولى في الوقت الذي يصح ذلك لا لاقتضاها لطلب الكفاية وقتها ومن قبله رتبة
 يعي اعتبارها الاعتدال من المصلحة **وقد** من بعض مع كل من **الادخار** من القضا ليلابيد
 الذي على الأصل ومنه نظر لا الأصل موثوق وهذا أصاب لطلبها على العتق على هذا وتكر
 وقتية ما ذكره خلاف العتق ما طلاه ولو وقت ثلث في الحد ثلثين وقت الذكر والمغفرة ثم لا
 قضا أصوب ولا واحد وإليه كما قاله الجوزي على في المعصية بعد الموت بعد كلفه فأن وقت
 ما طلاه على ما روي به النص ومنه لا يقتضا صلوة البراءة والمصلحة كما فعله النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 وقضا صلوة الحد كقوله **والحد** بين المقتضيه والموداة إذا فسخ العتق وقت الموت
 وذكر الإمام عليه نأية كعدمه إلا أن فيه بحثاً وهو أن وقت المعصية وقت الذكر
 أصح وقت الموت أو في بقائه ما سبق والخلاف في زمان النسخ إنما هو في المطلقات لا في الوصايا
 المنقبة ولا في آخر الموصية بعد الوقت الموسع بالناس في الحثية وما كان يجوز بالرب
 حتى قال مالك عدم الموصية فإن قامت الحجة **لا** في الرب يطبق **المقتضية** نفسها
 بالنسبة في المصية أو على ثلث ما على حدنا الخاص ولا وجه له إلا أن لهم وقتاً كانت لا الترتيب كان إذا
 في الأولى والأصل ثبات في القضا كالتصريح أن أيديان الترتيب كان الوقت وثبات عود من
 المصير كان المصير وقدره **ولا ما نقل** **المتجه** لترك الصلوة بعد استبانته ليل **الحد**
 قال ابن أبي عمير وقال أبو عبد الله لا ما يحتج به حنيفة وأصحابه وغيرهم فيقتل بالحد أو امرأت
 أهل الناس حتى يتوبوا **لا** **لا الله** وعموا الصلوة وتعتد الركوع فاما **الحد** ذلك عصوصي
 وما في أصله لا احتجاً وحسابهم على الله سفل عليه من حديث ابن عمر والمقاتلة مستند القتل
 قاتل المشرك هو الجواز لا الوجوب وانتهى دليل الوجوب وإقايته ولو سلم فالمراد بالناس
 مشرك العرب والأزمن والمناضين وأهل الكتاب قلنا خصوصاً دليل قالوا العموم المخصوص
 متناهي وفي الرب هو أنه التماس على **المتخصص** كقاس في سلبنا الناس على المناقاة للاجماع
 في مطلق صلوة المناقاة في الإسلام شرط في حثها وانفاق أعظم الكثر للاجماع وإما أن يكون
 لا في الزمان بل في كونهما أصلياً أو من زيارته أو غير ذلك كان ترك الصلوة يوجب حداً لا بد منه
 التمسك الله عليه وآله وسلم كأي من سائر الحدود وقد في هذا اليوم أمركم دينكم **فصل**
فصل **والناضي يتجوز في مقل من التوبة قبل المصير** حتى يطرأ منه فخلع لا يترك
 بعد وهو على غير بقائه **فإن** **مصلحتك** ما هي تارة أمرد شيء أم راجية **متناهي**
وراجية لا شيء وقال أبو عبد الله وأبو حنيفة وإن شافعي لا يصران يصلح المعلن الراجية
 تتبدل بين العتق والعتق والنية المتبدلة لا تصح عند غيرهم قلنا يشترط كل

[illegible]

مستحق ان يشاء الله تعالى ما شاء من المصالح والمفاسد...
فعله جهلا او اشرافا...
الرجوب كل مسلم...
باب ان الجماعة...
وكان اصل الجماعة...
لان الصلة في الاصل...
فبحسب ما...
ثم سقط الواجب...
بالنظر الى...
مطلوب...
يساعد...
التعيين...
وجع ضمير الضمير...
احترام من الصبيات...
مع كل كان...
وكان...
دوره...
فالاول...
يصلي...
محدث...
استدل...
البركة...
كما قيل...
والساي...
للخيطان...
التي...
ايضا...
الحديث...
محدث...
باب

باب الله...
فعله...
الرجوب...
باب ان الجماعة...
وكان اصل الجماعة...
لان الصلة في الاصل...
فبحسب ما...
ثم سقط الواجب...
بالنظر الى...
مطلوب...
يساعد...
التعيين...
وجع ضمير الضمير...
احترام من الصبيات...
مع كل كان...
وكان...
دوره...
فالاول...
يصلي...
محدث...
استدل...
البركة...
كما قيل...
والساي...
للخيطان...
التي...
ايضا...
الحديث...
محدث...
باب

باب

[illegible]

عمر

يقول عليه ما أخرجه عبد حميد بن عيسى عن ابن مسعود قال قالت الأنصار للنبي
يوم تبصرون فيه في كل سنة أيام وللدنصارى مثل ذلك فلهذا جعل يومنا مجمع فيه فذكر
الله تعالى وشكره فعملوه يوم العروبة واحتفلوا على أسعد بن زياره وصلى بهم يومئذ
مكة عيين وذكرهم نسيم الكعبة حتى جعلوا إليه فخرج لم شاة فتفقدوا وعثروا بها
بأنزل الله تعالى ذلك بالها البير اسفوا اذا نزل في الصلوات منهم الكعبة الآية وسوا عبد
البراق اخذوا رجلا من بني النضير فاعطوا له سيفين فمما
وقع عليه الايمان على حجة والمقمة ما احتج عليه حديث ابن عباس ورسول ابن مسعود في الغزاة
فما هاهنا الخلق انما هم امام الناس اطهارا للشعائر واغصنة اعلامه وكفارة وان كان رسول الله
سريع يد على ان تسميد العروبة بالكعبة اما كما مر ذلك اليوم وزيد بن ابي اسحاق ما يات فيه كذا
منه بالاسم المتأخر المادف للعروبة وهذا الذي ينبغي ان يعول عليه المحققون والمراجع
مسجل وقال المدني بالله واكثر الامم ليس بشيء لنا استمرار الفتي صلى الله عليه وسلم
على انها في المسجد فلو فعل لاطاله له والاستمرار مستقر عاروا اهل السير ابن مسعود
ابن عليه من صلى الله عليه واله ولم لا يكتب من يجرى عن عوف في هجرته الى المدينة من غير
سالمه في يومه وبها والديته فادركته الكعبة فضلتهم الكعبة وكانت اود حجة صلاها
حرفها وكان ذلك في بطن الوادي ووصل ابن مسعود من طريق البراق في ما سار به وفيه اسم كذا
ما دخل وكذا حجه عبد البراق في مصنفه عن ابن مسعود انه صلى الله عليه واله وسلم
جمع وسند وخطب على نفوسهم فلهذا المأذون عن فعل عمر بن عبد العزيز فلهذا
ان الامام جمع حيث كان وفيه اشارة الى ان ساط الكعبة كل حصول الامام كانتهم فزهد
الخراسان والفت يكون المسجد في متوطن وان لم يكن مصر احما معا لما تقدم حدث
عدم الوحد على اهل الحاديه الذي لا يستقيم فزاروا في ما يبد والبار والمؤيد بالله
ابن حنيفة واحبابه كذا في كون المستوطن مصر احما لنا حدث الوادي قالوا لعلكم
ميل المصحة وكذا حدث على عليه الكعبة واشترى الامام مصر جامع قلما صغفه
لحمد فانما صغفه فعد وقد صححه ابن جرير موقفا كما نقله السيد محمد بن ابراهيم كذا
البحراني في شرح الهداية وله من مثل امير المؤمنين كذا في رفع لان امير المؤمنين عليه
والحاسن خطيبان قتلوا وقال البصري داود والحسيني ليست بشرط وان زيدا
لنا في فعله صلى الله عليه واله ثم ومدا لهما عهدا كما عده من حديث ابن عباس
صلى الله عليه واله ثم خطب خطيبين مجلسا ان اصعدا المنبر فمقدم فخطب فخطب
بحسب ولا يكلم لم يسم فخطب الله لا في داود ولفظ الشيخين خطب خطيبين فعد
وهو حدث ما بين عمر بن مسعود وابو داود والناسي فلهذا كان خطب قائما مجلس

بسم الله الرحمن الرحيم
وهو من المصنفات
للشوقي رحمه الله

كتاب في الفقه وشرح
الشيخ محمد بن أبي بكر
من حديثه إلى مؤلفه
ما بين أن يخرج ٥٠ حله

وأما قوله في قوله تعالى
 حال الخطب فصل الله إياهم
 بعد ما أتاكم من آياته
 رواه ابن جرير والبيهقي
 وأما قوله تعالى
 عند خلدكم

ح. ۱۰۰

الحمد لله
الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لاه
الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لاه

27

[illegible]

٢
هو ابن جبريل
وسكون الوحدة
كأنه المغيثون

رواه احمد والبرقي
وصححه ابن حبان
سنن احمد
تكملة في التلخيص

[illegible]

٢ الجنه اربع ركعات قبل
الظهر وركعتين بعدها
وركعتين بعد المغرب
وركعتين صبح

[illegible]

لا من انكار المنكر من احكام الختان التي من تصدده **فصل** في الصلاة اي صلاه
 كقوله لا دليل الا على ان فعله صلى الله عليه وآله وسلم والى ذلك ما في السلف من تركه وادراكه
 الاموال المستوفى الوجوب وان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان لا يصلي على من مات وعليه دين
 لا فضله كما ثبت في الصحيحين ووجهها من حديث ابي هريرة وسعد بن عباد عنهما
 عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انما يصلي على المؤمن **فصل** في الصلاة اي صلاه
 ما بين ولا يفتي ذلك احووزيد وهو عربي يصلي على الميت مطلقا لحديثه صلى الله عليه وآله وسلم
 من قال لا اله الا الله وعلى من قال لا اله الا الله عدم مرحلت ان عمر بن الخطاب قد لا يفتي
 طريقه عن تركه وكذا في فقهنا من على الوجوب عينا ولا كتابه وقال ابو حنيفة
 لا اله الا الله والمخارج وقول الشافعي لا المخارج فقط لما حدث جابر بن عبد الله عن النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم ان من مات من غير ان يصلي الله عليه وآله وسلم لم يصلي عليه فانه
 ترك فلا يدل على احرمه كما لا يصح العمل على الوجوب والارام ان نعم الله عليه على من مات
 وعليه دين ولا يتقربون بغيره وقتها النبي صلى الله عليه وآله وسلم وانهم لم يوافقوا
وعلى من مات امانة دفقة اذا شهدته **فتوى** **باسلامه** كالحان وقصص الشارب
 وخطاب الشيب ورفق الراس الا ان هذا مبني على القول بنسائه ولا ايمان ولا سلام وما على
 القول بان الاسلام اعم كما هو اي المقت فلا بد من قسمة على الايمان لا فتوى الا على ما لا بد
 الا خص مخصوصه ولا سبيل الى القول بان الاصل هو الايمان في الصلاة لا صلاها على
 تقدمه والفرق ان العلم والاستناد ان كل مولود يولد على الفطرة فاستلمت ان
يجتهد القرينة اسلام **فان التبرع مكان** او فاسق فعليه ما يكون الصلاة وان كان
 والفاسق ولكن يكون الصلوة بغيره **مشرطه** بانها على الموت بعد ولا خلاف قوله
 كان اولى كان الصلوة ليست لا على الموت وان احتجوا بالجل ولما اقرها بالهادي
 وابو حنيفة على ان المقيس في معار الحكم ان لم يكثر المسلمون يغلبا حاشا الحضر قال
 وانما في رعا بالمسلم وان قال المسلمون ايضا لقوله تعالى واسلم الى علوج **فتوى** **صلواته** **واري**
 وقال ابو حنيفة وقول ابي طالب ونسب في الشرح والكتابة الى الهادي في الصلاة
 وهو لا يفتي بها في حال النبي صلى الله عليه وآله وسلم كانه كان لا يصلي على جنازة الاصحابه
 ان الفعل ظاهره هو من وقع بصلوة الصحابة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فانه لا يفتي
 عندهما حاشا وبما في حديث ابن عباس ان كان انسان ضعيفا وعند امره
 اربعين من المسلمين فله ان يصلي عليهم **فصل** في الصلاة على من مات من غير ان يصلي عليه
 انهم لا يفتي في الصلاة على من مات من غير ان يصلي عليه عليه السلام
 عليه وآله وسلم قالوا كيف يصلي عليك فقال ادخلوا الصلاة واخرجوا الصلاة
 وحديث

[illegible]

فصل في دواها التي

ولا انت على الصلوة مع اصل
عمار على الصلوة مع اصل
ولا انت على الصلوة مع اصل
عمار على الصلوة مع اصل

10/11/1919

دعایاں

الكتاب
سنة ١٢٨٠
الكتاب

من هو
الحاشية وقال المصنف بل ان المدح بكثرة الصفات وحديث انه صلى عليه وسلم فلا يمتنع
من حيث يموت بمصلي عليه ثلاثه صفوف من المسلمين الا اوجب اخرجهم ايس داود والترمذي
من حديث مالك بن يحيى مكان ما ك ان هيبه اذ استقل اهل الحاراء جازاه ثلاثه صفوف
قلت الا ان ذلك لا يدل على فضليه الاخر نعم فلنقدم حديث ما اعلم اجماعا وكثر عليه
اهم لا يستلزم فضيله الصف ايضا لاحاديث فضل الصف لا يثبت لافادها الا حقه **روى**
الرجل **ثوبان** وقال ابو حنيفة يستقبل وسطها معا يلازمه وقال في رواية اخرى
وعنه انه لما صلى عليه اثنان كانا اذا صلى على حماره رجل قام عندهم ثم اذا كانت
قام على حال ثوبان اجمع ابو حنيفة عاخره **الحاكم** الا الوطأ من حديث سمير بن جندب قال صلى
رسول الله صلى الله عليه وآله ثم علم ان كعب بن مالك قال صلى على حماره على حماره
على عظيم واضح الا في رواية اخرى صلى على حماره على حماره على حماره على حماره
وغيره من صلاة على حماره على حماره على حماره على حماره على حماره على حماره
على حماره على حماره على حماره على حماره على حماره على حماره على حماره على حماره
مراعى **الحاكم** قال ابو داود ان ابا حنيفة قال صلى على حماره على حماره على حماره
منه هان الترمذي صلى على حماره على حماره على حماره على حماره على حماره على حماره
كله على حماره على حماره على حماره على حماره على حماره على حماره على حماره
بالعمل اذا اطهرت منه الفقه واسمهم ولم يرو خلافا وكذا في كتبه فيما عرفت **روى**
الحاكم **الفضل** **الاصم** حديثه ان سمير بن جندب قال صلى على حماره على حماره على حماره
وصيها ووضع الصبي ما يلي الامام اخرجهم ايس داود والسيامي حديثه عاونه في الحديث
منه وقال عمار ما كنت ذلك وفيهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم
قالوا ان هذه السنن او من روى ان عدم الذكر في الامام في الصلاة وسدده في القبلة في اللفظ
وشبهه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال صلى الله عليه وآله وسلم قال صلى الله عليه وآله وسلم
وسعد الكثرهم اخذ المقرات اخرجهم ايس داود وغيره من حديثه هان ابراهيم وعبد
الحديث اجمع ان عمر صلى على حماره على حماره على حماره على حماره على حماره على حماره
وفي الحديث ما ك ان عمار بن عثمان وابي هيبين وغيره من حديثه هان ابراهيم وعبد
وغيره من حديثه هان ابراهيم وعبد الحاراء في الصلاة او كانا انما انما
استمر في الناقص في القريب والاصح ان روى بالانضليم صلى الله عليه وآله وسلم
انما انضلمت الرجل في البيه تلمح وكذا في رواية الامام وانما ك ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
عليه صلى الله عليه وآله وسلم قال صلى الله عليه وآله وسلم قال صلى الله عليه وآله وسلم
في القبر ورواه عليه الاشراف قالوا ان في شرف العبد كبره في شرفه

لشده عديم المراءه قد توفاه اما
كان لا يهالم تكن النعوش يوسد
فكان الامام يتوم خيال هو

73

[illegible]

22

[illegible]

15

七

[illegible][illegible]

انصب كلف عال كلف اخر فلو علم ان لا يملك السهم في الشركة فلو انصب في الشركة
بها لا لا ان قصد الى العمل كاشه له ما عدل واد من حيث غير شيعلا جلد والحق فاولي
السوق والوقت كاسيا فلو انصب في الشركة فلو انصب في الشركة فلو انصب في الشركة
لا تحب الصدقات الى المصدق ولا حن كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له
فحب اليه وكن قد خضع من العمل في موضع كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له
ومن حيث شاع من اصاب في حديث مودق فلو انصب في الشركة فلو انصب في الشركة
القيم فيقول ادوا صدقات املاككم وكذا كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له
كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له
بشرطه في غير الحشر لا ان يفتقر في احد طرفي المولد او كليهما كاشه له كاشه له كاشه له
فعل هذا الحول عنده ليس بشرط وانما هو مبدل من الخارجين وله لا يشترط كاشه له كاشه له
الاخراج وهو الحول كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له
غير اثنين عن حال المالك اقل الحول من اسامه وخبره كاشه له كاشه له كاشه له
الملك كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له
اما اذا كان في انفسيا في عدم الكلام فلو انصب في الشركة فلو انصب في الشركة
وهو باقية لان الحكم اما يوجب شرط الفعل الذي هو اخرج الزكوى كاشه له كاشه له
انفسها لا يكونان مقاديرين وحدث لا يكون في حال حتى يحول عليه الحول كاشه له كاشه له
ادرجوا وكون الشيء شرط حكم شرعي وضعي فلو انصب في الشركة فلو انصب في الشركة
خطاب الوضع لا يشترط او احكامه العلم والقدر وكاشه له كاشه له كاشه له كاشه له
بكال انصب في طرفي الحول وان قصد بينهما كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له
لا يمان ببقا النصاب كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له
باشفاسبيه والازم القبول بان الحول ليس شرط وانما هو مبدل كاشه له كاشه له
وجوب القبول كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له
وهو اخرج ما اذ كان الشيء مبدل او لا السوا في اسيا في المالك كاشه له كاشه له
الا ان هذا يستلزم عدم اشتراط كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له
البدل كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له
احد ذلك الشافعي في المذرك واشك كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له
لذلك هو جنسها لا يشترط ان يحول عليه كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له
المتفقين وانما اصحابها في المذرك كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له
فانه يجب كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له

في المذرك كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له

هذا هو الحول فلا يشترط ان يملك الزكوى فيها الا ان يملكها في الشركة فلو انصب في الشركة
الملك في انشا الحول كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له
الزكوى من الوارث وان لم يملك المال معه كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له
بما كان المالك اعماجك الميراث القبي بالقبض خلاف ما كان الميراث القبي بالقبض
بذلك الميراث فاب واد اشترط في صنف هذا الميراث القبي بالقبض فلو انصب في الشركة
ان انصب الزكوى في حلقه الوارث اعني سبيليه انصب فاشترط ان يحول الحول في ذلك
واحد منقول الى دليل وعنده هذا يعلم صحة قوله كاشه له كاشه له كاشه له
اصالة المراد من حوله على الحول من بعد الزكوى الا في دفعا لاخذ ما بين الحول كاشه له
قوله كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له
بقية من شركه كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له
بالمعنى كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له
الملك كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له
وهو ان تصف ولا تملك الميراث كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له
انما تصف به وقت الفعل المطلوب المالك وكذا في نعامنا ليس الزكوى اخرج الزكوى
فنه كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له
الوضع فلو انصب في الحول كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له
وهو ليس من مقتضى الطلب وانما الميراثان بالقرين فنون الميراث كاشه له كاشه له
على القوم وهو خلاف ما اشتهر في الاصول على ان النصاب لا يمتنع وان ثبت القوم الا بعد تقي
كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له
وقال في ذلك واما ثبت من الميراث فلو انصب في الحول كاشه له كاشه له كاشه له
كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له
الدين فلو انصب في الحول كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له
انما كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له
كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له
بما كان الميراث القبي بالقبض خلاف ما كان الميراث القبي بالقبض
بذلك الميراث فاب واد اشترط في صنف هذا الميراث القبي بالقبض
ان انصب الزكوى في حلقه الوارث اعني سبيليه انصب فاشترط ان يحول الحول في ذلك
واحد منقول الى دليل وعنده هذا يعلم صحة قوله كاشه له كاشه له كاشه له
اصالة المراد من حوله على الحول من بعد الزكوى الا في دفعا لاخذ ما بين الحول كاشه له
قوله كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له
بقية من شركه كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له
بالمعنى كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له
الملك كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له
وهو ان تصف ولا تملك الميراث كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له
انما تصف به وقت الفعل المطلوب المالك وكذا في نعامنا ليس الزكوى اخرج الزكوى
فنه كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له
الوضع فلو انصب في الحول كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له
وهو ليس من مقتضى الطلب وانما الميراثان بالقرين فنون الميراث كاشه له كاشه له
على القوم وهو خلاف ما اشتهر في الاصول على ان النصاب لا يمتنع وان ثبت القوم الا بعد تقي
كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له
وقال في ذلك واما ثبت من الميراث فلو انصب في الحول كاشه له كاشه له كاشه له
كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له
الدين فلو انصب في الحول كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له
انما كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له
كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له كاشه له

7

تتمتع

والمعالي

[illegible]

٧
ضعيف وعنه الدار
والنظم من حديث ابن
عمر بن الخطاب
عن عمار الشامي
اصلا

۲۵

[illegible]

الغاشية

[illegible]

مُحَافِظُ بَيْتِ

و هو رد ادلا احتجاب فلنا الصانع
شرا على النسخ اصل

[illegible]

وكانت الرواية في هذا وجهها وهو عند النسائي حديث بن عمر بن القاسم
وعند الواقدي حديث الكوفي وعند مسلم من حديث ابن عمر بن قيس
من قال تكبيرا فاما سال جبريل فليست قل اوليس كنت وعنده في داود وحديث ابن
الخطيب من سار وعنده ما يغنيه فاما ما ذكره في النار فالظاهر ان الغناء الذي لا
يتبع معه المسألة قال بدر بن عبد الله ويعقوب وهو عند الترمذي من حديث
خلف بن عبيدة وعنده وعند داود من حديث ابن مسعود المسألة الا الذي يترجم او
غيره من غير ذلك هو في حديث خفي في الباب غير ذلك قوله **قال** احذر من
المراب لست ادرى وسدا الجوعه لنفسه ولين يقول يوما وليله ولا ثلاثه اذن
في حديث تبيينه المقدم وهو ايضا في حديث ابن مسعود عند الواقدي
واحد والبراء والحاكم والبيهقي وصححه جماعة بلطف لكل الصنفين لغتي الحديث
سئل الله ولعالمين او لعالم او رجل اشترانا جاكه او رجل كان حاسبا
تصدق على المسكين واهدى المسكين للغني والحديث وان كان لفظا تحل
حلت له حل سواه بخلافه في حديث تبيينه بلطف المسألة وقد عرفت
فصل في حال الكافر يصح ما لا يراه ولا يراه لا خلاف في مورد
الكافر في ما لا يراه او كان اجلا لغيره لما كان يحكمه الطفل ما لا يراه حديث
كاسياف واما لم يحل للكافر حديث معا حذ ثامر اعني ابراهيم وضعها في فقر ابراهيم
وهو طاهر في ما امانت في وجهه من نوحه منه **ان** يكون الكافر **موت** فان
يصف به كالمقدم وفيه خلاف من تقدم ومنه **ان** يحل اخذ **الغني** حديث ابن مسعود
لغيره من حديث ابن مسعود واهرب واهرب وفي الباب غير ذلك **وكان في**
في عدم حاله ايضا وفي **الموت** والفرقان يجوز صراحة فيه في القياس على
الكافر والواقف الاسلام فلا حلت لرجل من اعني ابراهيم وترو في فقر ابراهيم
فالاول المراد المسلم والعاشق **ولا** يحل منه في جوانه رده في حكم الدليل
المذكور **انما** يحل ان يعطى **عاملا او مؤثرا** فاسق **في** حديث
اما العماله فلا في اماره واما الثاني فتدبر للكافر فالناسق **ولا** لا ينفذ ايضا
اخذ **الشاهدين** لها خلافا في حديثه وقول لا اذن مطلقا ولا صنف
اذ سمعوا الخمس في حديث **انما** هذه الصدقات او ساق في النار **ولا** لا تحل لغيره
لا لغيره وفي رواية لا تتبع لغيره احصه مسلم واهوداه والنسائي من حديث عبد
الطلب بن يعقوب بن اسحق وله قصده وهو في لفظ البلاغ وفي الصحيحين

[illegible][illegible]

وكان كوث الو

卷之四

[illegible]

بالاحكام فانما يتصور انما اذا لم يتصور المال الا قدرها لتعتبر لها عند
 من لا يحوز العبد عند مكان العين ولا يصح بيعه بغير املكه لغيره
 واما على رايه في عدم تعين العين فالقول بعدم سقوط الضمان مخالف
 لاصله وادانته في قوله **ولا ولاية** على من يشاء او غير مشدد وهو لا يثبت
 والحد والامار والمحاكم لا يخفى فانه **يعمل** المسائل المختلفه **باعتبار**
 لا يحرر حكم المالك بحال الوكيل ومنه الشريك والمضارب والعبد
 المأذون ومنه المصنف وانصحن على الاصح من الولاية هو ما
 تكسبه بغيره الله تعالى بالاداسطط الحاق والوكالة هي ما تشترط فيه
 الحق **الاشاعير** لا يتعدى المعين وهو منى على ان الولاية تثبت من
 حرمه الخلق كالوصي والمصدق وتعرفت مناط الولاية والوكالة فبما
 فها وكما ان على العبيد خلاف ما احتارهم المنة ومن يتعدى **لا يجوز**
لاستقلالها كحوان يقرب الجوز ومعه دصا يقدر فيشترى به ما لا يقدر
 الركون كغيره ويقدر وقالبه المبدى بالهوى مثل ذلك لان ببقية على
 من الجواب **لا يجوز** تحصل الوكيل ولا يجب واما صحت التكرار من
 ركوز على ان تنبى من التحويل لا مراده **اخذه** لا استقاط ولا
 لجعله مثلا لا استقاط لا من مثل ما لو قبض الفقير غير الهاشمي ركوز بنيه
 هبها لله اشى اول الغنى **ولا يجوز** التحويل اسما لا خذا **نحوها** من الكفاية
 استبرها من الوجبات واما الاختار فيقول **غالبا** عما لو خرج البصا
 ملكه الى قبضه بعهده ليستخرج من ذلك قبضه بكونه او فوها لا للمكان بل
 به خله عولدا او يكون على فقيرين خوينتاد وبتلعه بدها ليستطاعها
 ما عليه بالصرح الى صاحبه فخاصه بخصيص وهو التحويل بما اذا لم
 تكرر لخاصه واما قبض الفقير غير الهاشمي ركوز بنيه ان ميسر الهاشمي الفقير
 وليس من التحويل لاجل ذلك فهو بقوله غالبا عائد الى الاحد والاستقاط
 كليهما **لا يجوز** ولا يخفى **البرى** للفقير عن موعليه الذي بنيه يكون ذلك
 المبراعه ركوز عن المبرع ويحكم في البر وايد عن المسفد والمشدق
 والفضل الناصر ونحوه الى الانتصار انه يجوز ولعنانه **يخفى** قلنا العبد
 والكون الا عين لا عين فالواجب النزاع وان يخلف الله كالحاضر ومنه
 الطير سقطت الركون شعبيها قبل الوصوب وكذا **لا يجوز** **الاقتضاء** للفقير
 بنيه لان الاضافه اماه ولاه في كونها ركوز معاينه **بنيه** المسلم والمكبر

وكتفيهما

ولا يثبتها في الاضافه الا ان تضيف الحسن ويحق فيملكه الفقير حانه عند حقه
 الله مع امكان العين لا من له حوزة وقاب اس حقيقه وابود يوسف
 المصنف سد خطه الفقير عليها كانت او اواحدة ولا يجوز **الاقتضاء**
احد الظاهر غصبا وان وضعه في موضع له لعدم مقارنه التمسك بنيه
 اما لو حلت له ما احتيا به فهو وكيل ان صرح في صرحه احده والامان ليس
 الاستيناف من المقر من احد على رايه والباقي احدا ما احده الجايز عن الجايز
 كراوى المصنف والوضر بطلنا وهو من هلك في محله ما لم يرد من جليله جدير
 وجايز عتيك في الامار ايضا المصدق وان ظلموا ولا حجه له لان المصدق
 وكيل لا يري والوكيل كقشر طه العبد لا يمنع عدمه التمسك بنيه انما
 السماع في المولى الذي هو الامار وعلى الدفع الى المصدق الجايز كراوى الجايز
 في الامار حدث سعد بن ابوقاص من عباد فقوا الله ما صاوا الحسن كراوى
 عنه ما عند الحسن واكثر من ذهب من حديث اسنان من جليله منى هم قال ان رسول
 اذا بوست الركون الى من سلك فقد رقت منها الى الله ولا يجوز بوله قال نعمه وكذا
 اخره والتمس على من يدها ومنه كراوى سعد بن ابوقاص وابو هريه وابو سعيد
 وزعيم جواز الصرح الى الظلمه وانتوا به وشبهه ما ذكرناه وهو واحصه كما
 فها ان اية المصايف وغيره مراده الداله على ان لا طاعه لمن لم يطع الله وغيره
 سائر طاعه تعالى **ولا** **الاقتضاء** **وتحريم** **اخذه** **وفاته** **الدين** وهذا ذكره للوند
 للذهب وهو يجب منه فان جهل بمقدار الواجب لا يمنع احل الخلع ولا العشر
 واما ما ورد من الحسن وقد نوى الخلع اجمع عن الركاه والحايه ما يلزم ان يكون العشر
 الذي ليس له واجب ومنه عدم كونه ركوز لا يوجب كون الواجب غير ركوز
فصل **في غير الوصي والولي** **ذكر الوصي** وان كان وليا على
 قوله انه وكيل يصح له كالمالك **التحصيل** للركوز بنيه قد حصر شرط وجوبها وهو
 الحمل كحديث على عند ابو ذر والنعماني فقال صلى الله عليه وسلم ان العباس بن العباس
 من الله عليه والله انى في التحصيل ركوز قد ان يكون الحول صايره الى الحين
 لكونه كذا وسند في حديث ابن العباس وحال ابي الوليد والتحصيل منعول
 الركون قال النبي صلى الله عليه واله وسلم اما العباس فاما كذا التحليل انه
 ركوز عاين وانما التحصيل الولي والوصي لان قصرهما التحليل يكون على حق
 الصلحه لمنه ليايه ولا مصلحة في التحصيل وقال الناصر وما ذكره في قوله
 ولا غيرهما ايضا لان الشرط جزء من السبب فكما لا يصح التحصيل لغيره

كما ثبت في حديثه ان من
 ما اذا سأل عن كذا
 روى

وحصول النصاب الذي هو السبب لتمام العمل من قوله **العمل**
الذي هو السبب لتمام العمل من قوله العمل
 وانما يقتضي على قول ابي حنيفة ومن تبعه ان الحول ليس بشرط وانما هو شرط
 ما زاد المال وانما يحصل الى صفة الله عليه وآله وانما هو شرط
 سماء تركوه كما انما اسم ما يقع عليه لان الدين اذا استوفى فاما كسبها
 مع وايضا يلزم سقوطها بعد شرط الوجوب بخلاف الاراد فعدم عدم
 تصحيحها وهو اعي التعميل **المعنى فذلك** واذا كان من الحول النقص
 ناقص فذلك الذي هو عليه محلهما للفقير فلا يكون **النقص** بمعنى ان يكشف
 ان لا يكون على وجه المال من باب كانه اسوة كمال العمل على نفسه قبل الحول
 وحال الحول وليس عندك سبب الركوع ولا تعال للفقير اخذ له وليتزوج
 بل **يد** **ان الكشف النقص** لا بأسوا لما ذكرنا من سببها وسببها على استكمال
 كما انك لا تحمله عليه بل لا هذا اخذ من غير العمل في صحة العمل
 ومعنى الصحة الوقوع على الواجب لا التبرع فيه الفرض التعميل عن ان يكون لا يتبرع
 فيكون فذلك لو كانت التعميل متامنا **النقص** بصرح به كان نقول وكذلك هذا
 عن ركوعه اذا حال من الحول وهو واحد على ان لا لا جها جسد يكون عمده
 حكم الفرض **لذلك وجب العمل بالصدق** وانما هو وهو على كمالها النصاب
 ورد ان يكون نقصه وانما قول المصنف انه لا يردع فسادا لانه قبضها لا يلازم عكس
 اذ يردع ثوبه لانه شكله المقتضي **له** ان الفرق **قلت** وقد بينا المصنف
 عدمه في العتق ما اذا الرقعة النصاب ان المحل تركه مال والا كان كالشرط
 عليه فاذا انقضى في الحكمين فاذا حصل من الركوع المحل دفع من ولدان
تبعها الفرض في ما اى في حالتي وجوب الرقعة وكذا ان اعرفت ان عدمها
 اذ انما يكون التعميل تبرعا عنك الا وجه لقوله **ان كونه سبب النصاب** اخر
 الحول لان التتميم اما يكون مما هو اقل على ملك المالك وان كان موقفا او صاد الفرض
 فخرج عن ملكه وفرضه بالاول وكيف سمى به فكل ما المصنف هنا ضبطه وشرطه
 مما اذا عمل الى المصدق بغير مثلث رقم ولا ياتي في الحول الا دون فتح المحل تبعها
 وقد صرح في غير المحل على وعنه فانه لم يتم النصاب بالمال بقدره ولا هو كماله
 الا بقدره دون ذلك وهذا انما يكون يصح فاما لو كان ملكا لغير المالك المحل اليه
 موقوف على كمال النصاب وقد عرفت اختياره لغين **ويكون** لان ما تقيها صار
 نصيب المقتل منها في غير وقت **البلد** الذي قبضته وكذا اذا الصا

[illegible]

وجب على العامة المحرم من جميع المذكورات وجازها بغيرها **باب** محرمات
 في ملك الغير او عطبا وحشيتها لغيرها وان عضو يدور بالغير فملك
 اما باحد من غير الغير فملك احد من اوطا او حشيش واما افاقها اما
 لغير المحرم من اعلان المذكورات **باب** او حشيشه والاشا في ملكها ملك
 العروة لما خرج من اليد فقدم عن علي عليه والوات اليد غير مسكون وما
 محرم مما عاينته يدونه ومن حديث عمر بن شعيب انه حدثني فخره مسكونه
 او طروعتا معه فقدم **باب** فان فيه المحرم عند كالصنوبر وغيرها وفيه
 ما تقدم **باب** من ابله له كحقها المحرم **باب** ما بينه وبين
 اياها فذا احد من خبز الكمار وذا البغاة فله ذهب كذا في اهلها ما بينه وبين
 من على المحرم غير مده ومطبوخه وغدا لا اياها على خوار غنما مده **باب** النسي
 الركب والنفقات لا تقسم شي من مال البغاة مطلقا لنا الارضنا لغيره قد رخصنا
 له بقية حتى يفي الى الله ابا حجة لغير ما يريم فقبيل على ابا حجة وما يريم ابا حجة
 والوليا من في مال النسي في الصحنين وعدها في حديث ابن عمر بن ابي وهيب
 وغيرهم بلفظ است ان اقال الناس حتى يتولوا الا الله الا الله فاذ انا لو اعصموا
 وناهم وانا لهم قلنا واد الا يهونها والاضمر للشهادة وطاعة الامام مرجعها فهو
 عليك لاكم قالوا بل الصمد لا سوال والديما وحوال اموال هو الركون وحوالها هو
 النصاص واليات ونحوه دليل الصريح ما يكون في اكثر روايات الحديث المذكور
 بلفظ حتى يتولوا الا الله وسموا الصلوة ونحو الركون فاذ اعملوا ذلك عصموا نفي
 واسألوا الحق والناغي التزكاته مادي حقه فروعها ولربود حوالهم وهو ترك البعي
 فهذا النوع من وايضا السلاخ والكرام لا حقها ولا تسمى قلنا اعني ابله من
 كرمه وحظه في الحكم كرام من الصادق بلفظ كذا للعسكر وما حوى وفي صفين ايضا
 خمس مائة عبيد عشر وكان نفيها قالوا فيهم ففوا حاد فبهم حوجه عنه
 في اسأل الخناج الما مقصود اسوا حلالا من النكاح والنا طير كان مال الخناج
 اجل وصغيرا لما خناج قلت الف مائة من الكمار بعد حوزة قتال اسيرهم
 لا اسيرهم ولا الجانه على حكم كباقي السراي فاذ اوج دليل على ذلك
 رتاله ليس الا في شوكهم فاذ انا اليه فلما سرب الكمار نفوس واسأل حازر
 فاذ مكرات اللعب كهم سعد الضراء ونحوه بقية الشطرنج وبعث مال
 ما بين شاترا في العتوبه بالمال وكذا من طلع الذبايح الموصلة الى الجاه وهي
 مكرات ترك اللعب وكذا لثاها من قبل علي عليه فاذ انا ماله اسأل الخناج لا لثاها
 شوكهم على اهل صفين وكما فاذ اخذ قبل العزل وما اخذ بعد فهو ماله الا ان اللعب

کائنات کا کفار و کفر

[illegible]

من الملك لا من وازره كما انصتوا اصل
او حاز بها ايضا من عو

الفقر

[illegible]

[illegible]

عشر

من حديث ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «الطهارة من الطهارة»

من حديث سلمه بن الأكوع وان كنت ببيت المقدس ان رسول الله صلى الله عليه وآله لم يزل ياتي في الناس اذ من صوم عاشوراء اكل من كل شئ لم يمسكه وشره ما كان فيهم
فكثرت فيه النية من النهار ولا يحصى لاوله من اخره فليس عليه رمضان عاصي الفريضة
المعينة قالوا حتى نحصيه متاخر في صوم النية هو في صوم النية في رمضان
اما كنت في خبر عاشوراء لعله كونه الرجوع الى الدليل بخلافه انما هو على غير ذلك
باطل ان الصيام في رمضان والاطلاق في كل وقت **فما على طاهر حديث** حقه
وعدم التعيين الجامع من هذه ومن عاشوراء كانت كذلك في رمضان وفي ذلك صوم الايام
ولان عليه ان دم العين تعينه بالشرع لا بالنية على غير العقيق فلو لم يرد له ليس الا
بالنية فوجب عدم العلة على المعقول **وقد اتفق من الفقهاء** في ذلك
والغاير فيه في كل من عاصي ووجوب وعاشوراء والاعيش والشمس صالح ورجح
عاشوراء في السنة من شرف الشمس لما فيهم فلو كان حتى يتبين كونه الحظ الا يصير في الخط
الاسود من الفجر ومفهوم غايته ما اخرج الشبان وعمرهم حديث عايشة ورجع
وغيرها بلط كل واشرب حتى ياكل ابرام مكوم قالوا عند الحاجة الا اذا دونه
اربعين ابرام مكوم كان رجلا اعني شادي حتى ياله اصبحت اجعت ورجع الناس
حديث من حديث علي بن ابي حمزة عن ابي سعيد عن النبي صلى الله عليه وآله قال
ان الشمس لم تطلع عند البحاري والناسي حديث قال **تتم** في كل يوم من كل
علمه والى ذلك من ثبات ثباتها في صوم الصبح وقد تقدم ان صوم رسول الله
انه عليه السلام كانت حتى سفل الارض تحدث ابراهيم في صوم المد في صوم
صلاة ان كونه في ثباتها لودم بشواهد وتوكل على الاسفار بالفجر عند ذلك اورد
ان هو اذا سمع لحدته انما على يديه ولا يدعه حتى يهيى حاجته انتهى
الذي على ان لا يتركه من ذلك طاعة في قوله لا يتركه في كل واحد من الصبح
منها في العار من المطر في الرجوع اما ايضا لانه عند تعدد الحج والعمرة في كل
على النية والندوب لا يمنع حوائج حلاله **وسئل ابي عن النية** في كل
هو في العلم معرفة اما الشجر او غيره ذلك لا يمنع ان النية في كل وقت
اكثر من مرة مطهرة لا يفرق فيها من الليل والنهار ومن ذلك ان
قوله في كل وقت لا يمنع حوائج حلاله **وسئل ابي عن النية** في كل وقت
الا ان الحق لعاصي ارباب ولا يجب تيقن ادا على من التمس الخ وان كان سقوط الفضا
هو الحق لان العلم بوجوب الا شرط في التكليف فاذا انتقل التكليف الى
واما قوله **فان** في وقت الصيام عن غيره **صام بالقرى** فتصريح بالنية

وليس

وليس من اداب المحضرات لان المقصود كان بالنية قوله بالقرى لانه صام
القرى بحث بطل كل وقت على ما حصله من من موافق لكونه او مخالف **وقد**
ما بالقرى **سبب** في النية لانه كما من ان يكون ذلك اليوم من غير رمضان يكون
فضا ومن عمت استراط النية في الفضا **سبب** له ايضا **الشرط** في النية فان كان
رمضان ادا او الفضا ان كان من صوم رمضان والا فكل وقت وفي الناس دليل بانها
تولي ان كانا معا لما تقدم في الصلوة من وجوبه في الفضا والادى عند اللبس الاصاير
بالقرى **اما عند ما انكشف** في اي من رمضان او انكشف صوم ما **تعد**
او لا يكون حديثا فضا شرط ان يكون ما بعد ايضا **ماله** صوم ما كان بعد
والشرط فلا يفيد صوم ما **اي** ليحصل احدا لا يكشف بل **الشرط** فانه بعد
ان اصل عدم خطاطته الذي يقع بالقرى بان حصل في هذه الدلائل الرجوع
والصوم اعتد به **والا** حصل لحد هذه الدلائل الرجوع بان يكشف ان صومه
ما قبل رمضان او بعد في العيد والشرط ان بعد في يوم الفضا او ليلة النية
فلا يفيد ما صام من **سبب** على الصاير **القرى في الفضا** او حصول الطوبى واما
لان الاصل هو النهار ويحتمل لكل الا ان سائر الاصل ان لا يكون في الفضا بل في
العلم حتما وهو من **سبب** بالقرى **في الفضا** واما كان من الاصل لان الاصل دليل
وهو الاكل والماضي للاختيار فان لم يكن عند ما لا وجب الاصل وهو وجه
وسئل في طمان الاضطرار كالمناخ في المصنعة وتبين المناخ في حقه ونحو ذلك
وهو واي الفضا حديث الراعي حول الحمى وسئل ان سئل فيه اخرج الشبان
حديث العبد من شيب وله شواهد في فساد الصوم بعد تيقن اعتدائه
حكم **الاسل** كاستدائه في الطهارة والحق **الحكم** للصائم وقال ابو هريرة عايشة
راوية في وجهه فاجاب بانفسه فخر لانه صلى الله عليه وآله وهو صاحب
من حديث ابي ايمن قال لو حدث ابراهيم بن مظهر روى على اربعة اوجه ان
صاير الناس الحكم وهو محرم الثالث الحكم وهو صاير الحكم وهو محرم الرابع
الحكم وهو محرم صاير واما الصحيح هذا في المواضع حيث عبيد بن جعفر عن النبي صلى الله عليه وآله
نطق الحكم وهو محرم وهو عند النسي وعدم مخالفة طاهر ونس وهو كما كان
فقد اورد في اصنام فرض وذكر اصنام من حديث ابراهيم بن مظهر في كل وقت
في قوله في اصنام ابراهيم في سفل الفضا وليس يحرم في كل سفل اصناما فاشهر الناس
ان فطر الحامة او غيره مما يدينه من حديث ابي هريرة في فطر الحامة من قوله من عايشة
قوات وشدة ابراهيم عند النسي واي اورد في صاحبه ورجحان الحكم في طهرين

والله اعلم بالصواب الذي اختلف فيه اهل العلم من سائر الملل والنحل
 من تأدية فريضة حقها لله تعالى من غير عيب ولا نقص ولا عيب
 او ترك الفريضة او تركها بغير عيب ولا نقص ولا عيب
 فاما لو كان الفطر رخصة لما عصى الله عز وجل فليس له ان يتركها
 قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان الصوم ايام في السنة فليصم
 فانظر قالوا طاعة صوم الفطر فليصم فليصم فليصم فليصم فليصم
 مساله عن الفرض قالوا حديث ليس للرب الصيام في السنة فليصم فليصم
 النسي في حكمه رخصه له رخصه كما رخص الله له رخصه كما رخص الله له
 بل هو ليس من ايام الفطر بل هو من ايام السنة فليصم فليصم فليصم
 الراوي كما كان لا يفتي فيه فليصم فليصم فليصم فليصم فليصم
 الوجوب ان الرخصه يكون رخصه كما رخص الله له رخصه كما رخص الله له
 ارباعه والارباعه حديث عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 اصام وجه اخر قلنا صح ان ابن عباس قال رخصه فليصم فليصم فليصم
 لفظ حكمه الفريضة بعد الاحتياط في رخصه فليصم فليصم فليصم
 حاشا لغيره من الخطا والنسيان وما استكرهوا عليه ارباعه والارباعه
 وعدم فيه كلام غير هذا في رخصه فليصم فليصم فليصم فليصم
 ينصم لغيره فليصم فليصم فليصم فليصم فليصم فليصم
 على مشقة السفر لا في الحديث لغيره فليصم فليصم فليصم فليصم
 او سعي الحار في رخصه فليصم فليصم فليصم فليصم فليصم
 بعضا دونه فليصم فليصم فليصم فليصم فليصم فليصم
 لغيره فليصم فليصم فليصم فليصم فليصم فليصم
 انما هي التخييل في رخصه فليصم فليصم فليصم فليصم فليصم
 طيفت في رخصه فليصم فليصم فليصم فليصم فليصم فليصم
 انكم ارضى الغيرة في رخصه فليصم فليصم فليصم فليصم فليصم
 حديث ان الله وضع مشقة الصوم عن المسافر والمرض والارضا
 للمرضع والحمل والنفسي والنفسي وادركه والنفسي وادركه
 انما هي التخييل في رخصه فليصم فليصم فليصم فليصم فليصم
 حسن وقال ابن عباس ما رخصه فليصم فليصم فليصم فليصم
 والله اعلم بالصواب الذي اختلف فيه اهل العلم من سائر الملل والنحل

كاهن

والله اعلم بالصواب الذي اختلف فيه اهل العلم من سائر الملل والنحل
 من تأدية فريضة حقها لله تعالى من غير عيب ولا نقص ولا عيب
 او ترك الفريضة او تركها بغير عيب ولا نقص ولا عيب
 فاما لو كان الفطر رخصة لما عصى الله عز وجل فليس له ان يتركها
 قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان الصوم ايام في السنة فليصم
 فانظر قالوا طاعة صوم الفطر فليصم فليصم فليصم فليصم
 مساله عن الفرض قالوا حديث ليس للرب الصيام في السنة فليصم فليصم
 النسي في حكمه رخصه له رخصه كما رخص الله له رخصه كما رخص الله له
 بل هو ليس من ايام الفطر بل هو من ايام السنة فليصم فليصم فليصم
 الراوي كما كان لا يفتي فيه فليصم فليصم فليصم فليصم فليصم
 الوجوب ان الرخصه يكون رخصه كما رخص الله له رخصه كما رخص الله له
 ارباعه والارباعه حديث عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 اصام وجه اخر قلنا صح ان ابن عباس قال رخصه فليصم فليصم
 لفظ حكمه الفريضة بعد الاحتياط في رخصه فليصم فليصم فليصم
 حاشا لغيره من الخطا والنسيان وما استكرهوا عليه ارباعه والارباعه
 وعدم فيه كلام غير هذا في رخصه فليصم فليصم فليصم فليصم
 ينصم لغيره فليصم فليصم فليصم فليصم فليصم فليصم
 على مشقة السفر لا في الحديث لغيره فليصم فليصم فليصم فليصم
 او سعي الحار في رخصه فليصم فليصم فليصم فليصم فليصم
 بعضا دونه فليصم فليصم فليصم فليصم فليصم فليصم
 لغيره فليصم فليصم فليصم فليصم فليصم فليصم
 انما هي التخييل في رخصه فليصم فليصم فليصم فليصم فليصم
 طيفت في رخصه فليصم فليصم فليصم فليصم فليصم فليصم
 انكم ارضى الغيرة في رخصه فليصم فليصم فليصم فليصم فليصم
 حديث ان الله وضع مشقة الصوم عن المسافر والمرض والارضا
 للمرضع والحمل والنفسي والنفسي وادركه والنفسي وادركه
 انما هي التخييل في رخصه فليصم فليصم فليصم فليصم فليصم
 حسن وقال ابن عباس ما رخصه فليصم فليصم فليصم فليصم
 والله اعلم بالصواب الذي اختلف فيه اهل العلم من سائر الملل والنحل

القيام

او العباس وابطال والمناظر وابطال حنيفه واولا لثنا في اذ الفصل الموقر والباس
لان انكشف التبرك في الخلق في الحقيقة رجع الى اعتبار لا يندل ولا يندل في اذ السبا
لعمري ما هو فانه ايضا **باب في العذر** واما الهادي وابطال وابطال العباس
والنصير وابطال حنيفه فانه الاما قلنا انهم وحدها في اذ الفصل الموقر والباس
الاصل مفرغ وان سلم فلان الاما وحببت على المتهم لكون شرط محله ليس هو
القوم ولا حب السلوة في اذ الفصل الموقر والباس اما في اذ الفصل الموقر والباس
الكلية المنفوعة عليه من حيث ان عار وهو عند التبرك في اذ الفصل الموقر والباس
على غير عليه السام مرفوعا وهو عند بعد اسناد صالح من حيث صور و
مرفوعا عنه وليس احد بعدك فانه لا يجرى فيها محمولان قلنا ان الحد الذي يجرى
ارتد عن اسلم قالوا الاصل مفرغ وسياق **فصل في ما يجب في اذ الفصل الموقر والباس**
لعمري ما هو فانه ايضا **باب في العذر** واما الهادي وابطال وابطال العباس
والنصير وابطال حنيفه فانه الاما قلنا انهم وحدها في اذ الفصل الموقر والباس
الاصل مفرغ وان سلم فلان الاما وحببت على المتهم لكون شرط محله ليس هو
القوم ولا حب السلوة في اذ الفصل الموقر والباس اما في اذ الفصل الموقر والباس
الكلية المنفوعة عليه من حيث ان عار وهو عند التبرك في اذ الفصل الموقر والباس
على غير عليه السام مرفوعا وهو عند بعد اسناد صالح من حيث صور و
مرفوعا عنه وليس احد بعدك فانه لا يجرى فيها محمولان قلنا ان الحد الذي يجرى

مضر بوليه الخزيه ما هم مسلمين ما هو مسلمين قالوا بر محمد اذا ائتم الموقوف الى الله
علم ان هذه الخلق في اذ الفصل الموقر والباس وابطال وابطال حنيفه واولا لثنا في اذ الفصل الموقر والباس
الكلية المنفوعة عليه من حيث ان عار وهو عند التبرك في اذ الفصل الموقر والباس
على غير عليه السام مرفوعا وهو عند بعد اسناد صالح من حيث صور و
مرفوعا عنه وليس احد بعدك فانه لا يجرى فيها محمولان قلنا ان الحد الذي يجرى
ارتد عن اسلم قالوا الاصل مفرغ وسياق **فصل في ما يجب في اذ الفصل الموقر والباس**
لعمري ما هو فانه ايضا **باب في العذر** واما الهادي وابطال وابطال العباس
والنصير وابطال حنيفه فانه الاما قلنا انهم وحدها في اذ الفصل الموقر والباس
الاصل مفرغ وان سلم فلان الاما وحببت على المتهم لكون شرط محله ليس هو
القوم ولا حب السلوة في اذ الفصل الموقر والباس اما في اذ الفصل الموقر والباس
الكلية المنفوعة عليه من حيث ان عار وهو عند التبرك في اذ الفصل الموقر والباس
على غير عليه السام مرفوعا وهو عند بعد اسناد صالح من حيث صور و
مرفوعا عنه وليس احد بعدك فانه لا يجرى فيها محمولان قلنا ان الحد الذي يجرى
ارتد عن اسلم قالوا الاصل مفرغ وسياق **فصل في ما يجب في اذ الفصل الموقر والباس**
لعمري ما هو فانه ايضا **باب في العذر** واما الهادي وابطال وابطال العباس
والنصير وابطال حنيفه فانه الاما قلنا انهم وحدها في اذ الفصل الموقر والباس
الاصل مفرغ وان سلم فلان الاما وحببت على المتهم لكون شرط محله ليس هو
القوم ولا حب السلوة في اذ الفصل الموقر والباس اما في اذ الفصل الموقر والباس
الكلية المنفوعة عليه من حيث ان عار وهو عند التبرك في اذ الفصل الموقر والباس
على غير عليه السام مرفوعا وهو عند بعد اسناد صالح من حيث صور و
مرفوعا عنه وليس احد بعدك فانه لا يجرى فيها محمولان قلنا ان الحد الذي يجرى

فی جوار اجیہ

لا تفر

[illegible]

وجوب ولا يحب بحصله كالا **عبد الكافر على المراه** اي لا يحل له
عامة كونه من غير دين واما الاصل ان يكون الزوج من ما يباح جعله شرط اذا
التكاثع عليه لما عرفنا ان الغا من ان شرط الاوى غير شرط الوجوب **فانما شرط الصلوة**
لانتهى الغايب الاب وكلها حب بحصوله لانه جزء من المطلوب او كراه وهو **الوجوب**
التكاثع من التكسب لانه يحصل شرط الصلوة **فانما شرط الصلوة** واما كراهية التكسب لانه
انما يتبع ما يقع ثم لا يتقوله زاد للزوج كراهية كسبه **فانه كراهية** **فانما شرط الصلوة**
وقيل لا يتقوله بل لا يبين كراهية الاب والزوج قلنا الشرط انما هو الاستطاعة للزوج
فقط ما لا يملكه وجوبه على من لا يستطيع التكسب في الاوب اذا استطاع للزوج
قلنا كراهية مال قالوا يجب قول ما كنت انما يعني للزواج والعبد **فانما شرط الصلوة**
الكسب في الاوب ان اسلمه وهو ان حقوق المملوك بعد ملكه حقوقه الخاصة بعاده
فصل في الزوج **هو من في العرس** وهذا ما لا يعرفه خلاف حديث **الحرم** من
فتطوع احد الزوجين والانسائي وابن طاحه واليهي من حديث ابن عباس وقصة
سؤال الانزع من طابس النبي صلى الله عليه واله قام وعنه من والنسائي من حديث
طريق مائة فبلغهم لرجبت ولما استطعتم وهو عند ابن واحد من حديث ابن عمر
ورواه ثقات وله شاهد عند الحكمه والبيهقي من حديث علي بن فضال **فانما شرط الصلوة**
من ان تدق كاسك بعد الزرع وقال الفهم والشافعي لا اكله عليه لما يشرط قوله الكفر
تكرار لا فعل فقدمه عليه الطلب الاسلام قالوا يباح على الاجابة والصحة هو الزيادة
وايضاً الاجابة معنى حق الثواب والصحة التوجه معناها مراعاة الامر وقد فعله
للان ولا يلزم من الثواب والصحة والمرحب الا عاده اما هو انفسا من حق الثواب
انه حق الله لان الثواب التوجه تقيده كما كانت الحديث استلست على ما سئل كبر جبر
الحرم وهو صبي وكافر **فانما شرط الصلوة** **فانما شرط الصلوة** **فانما شرط الصلوة**
وجه لا يقع معه الا ان في الصبي الممنون طلاق من صح ما فعل من القرب وفي الكافر ما عديم
حديث علي استلست على ما سئل كبر من جبر والخصوص وان كان طاهر لانه فتعيده
بالبيان **الحرم** **فانما شرط الصلوة** **فانما شرط الصلوة** **فانما شرط الصلوة**
لاستطاعته ان لم يفتق الا بعد الوقوف اما لو علق منه سقط فرضه والاحرام وان
كان وقع على حاله لا يحرى عن الفرض كراهية كراهي واما الاحرام شرط في الحقيقة
لا يشرط في حكمه وصحي لا يشرط فعله في ذلك المسترد كالصوم لانه لا يشرط
عنه **فانما شرط الصلوة** **فانما شرط الصلوة** **فانما شرط الصلوة**
خلافه **فانما شرط الصلوة** **فانما شرط الصلوة** **فانما شرط الصلوة**

فانما شرط الصلوة
فانما شرط الصلوة
فانما شرط الصلوة

الطلاق

الطلاق فكذلك ما لا يملكه ان يملكه انما اذا كانت المنع لا حاجة للسند والاوجه
فانما شرط الصلوة **فانما شرط الصلوة** **فانما شرط الصلوة** **فانما شرط الصلوة**
للدخول والصلوة في المنع **فانما شرط الصلوة** **فانما شرط الصلوة** **فانما شرط الصلوة**
فانما شرط الصلوة **فانما شرط الصلوة** **فانما شرط الصلوة** **فانما شرط الصلوة**
ولا اذن الا ان يشرط **فانما شرط الصلوة** **فانما شرط الصلوة** **فانما شرط الصلوة**
الصلوة او الوسعة لا يمنع الطلاق عنها على ما تقدمه وغاية ما يلزم من العصبية
الاحكام وان يشرط الزوج ما على ان الاول شرط لسيده الاحكام لانه يصير زوجا
غير انه لا هو الحق ولا راحة للاستشهاد من الزوج اذا ادعى **فانما شرط الصلوة**
فانما شرط الصلوة **فانما شرط الصلوة** **فانما شرط الصلوة** **فانما شرط الصلوة**
او من الزوجه فقط فانما لا يمنعها من فعله ولا راحة لهذا **فانما شرط الصلوة**
فانما شرط الصلوة **فانما شرط الصلوة** **فانما شرط الصلوة** **فانما شرط الصلوة**
مع الزوجه والعبد وان كان السب منها واما وجوبها اليه ثم تقدمه خلق قوله ولا
المنع منه الا اذا اراحه حق الزوج والسيد تقدمه الحق **فانما شرط الصلوة**
فانما شرط الصلوة **فانما شرط الصلوة** **فانما شرط الصلوة** **فانما شرط الصلوة**
الزوج الزوجه وفيه العتق السابق الذي عرفت ان الحق منه هو ان شرط الصلوة الاحكام
بين الصبي وحق العرس بخبره انه واليه هذا المعلن عنه وهو مخصص انفسا اتفاقا
معنى صحة الاحكام غايبا ان يكون موافقا كاي شيء الموقوف **فانما شرط الصلوة**
الاحرام ان يكون ما دون ذلك **فانما شرط الصلوة** **فانما شرط الصلوة** **فانما شرط الصلوة**
الان في احرمت ما يحل فان المهدى **فانما شرط الصلوة** **فانما شرط الصلوة** **فانما شرط الصلوة**
واما ما ذكره الدهميشي ان الحمل يوجب الحملية ان سقط المقرري سابقة اذا حمل
سقط العتق ترك الناحب واما حق العرس لا سقط وهذا لا يحرم النقص على الزوج
والسيد ولا سقط الصانعات بالحمل **فانما شرط الصلوة** **فانما شرط الصلوة** **فانما شرط الصلوة**
فانما شرط الصلوة **فانما شرط الصلوة** **فانما شرط الصلوة** **فانما شرط الصلوة**
لا علم الا ان اسم الح في اللغة هو القصد وقد يبين لانه يقصد اليه كان وجوب
بعد العتق هو الضرر من من الدين للغير واما قوله ان صحا اسمها شرعا لمجرع
فانما شرط الصلوة **فانما شرط الصلوة** **فانما شرط الصلوة** **فانما شرط الصلوة**
انما حمل على اصطلاحه يبين على ثبات الحقيقة الشرعية بربط ما هو من يمين
دينها وانما الح بربط قبل افعال الح كيف صرف له ما هو له ولا عهده لان
الاحرام اصاح الح ككبير الاحرام للصلوة اذ كان فيه يقين الا كما وردت
عنه الا كما وردت **فانما شرط الصلوة** **فانما شرط الصلوة** **فانما شرط الصلوة**
الح لعمه ولا شرعا **فانما شرط الصلوة** **فانما شرط الصلوة** **فانما شرط الصلوة**

وذكرهم له وهو من الكهل من اسم الحج وسماه طاهرا معقودات قبل المني
فان العبد كاسح ولم تزل محجوجا مقصودا من وهو ابراهيم فلا فالحال واما الصلوة
والصلاة الى اعتبارها الشارع ما لم يكن العبد ساعدا في الحج فهو حرام بها مستند
وليس شرعي اذ اختلف هذا في التعليل على وجوب الاحرام انما هو بعد العلم به علمه وادرك
واهلالة به وتوقيته الجوازات كساق ذلك لانها لا تملك لانها على الوجوب حرم
فعلها على وجوبها فالظاهر انما هو القرب فقط وهو لا يسلم الوجوب ولا
الشرعية كما تقدم في افعال الصلوة وساق حقيقة **فصل** في المنزلة كالتاثير
تلك وليفوتهم والذراع في وجوب ما به الامام لا وجوب الملموم كالحج والاحرام
تلك التي الواجب كان عن التزام الكل له وغاية الامور تكون الاحرام كالحج
والتي في الصلوة وتقدم الخلاف فيها وفي غيرها من الامور وساق الطاهر
وعلى القسم وانما هي انما هي لا تجوز التيمم وقد تقدم الخلاف في وجوب التيمم
موضوع فدعى المص والاعمال على شرطية جوازها انما هو الحق هو العمل على شرط
ولان توقيت المني صلى الله عليه واله وانه المواقف حكمه عند تعيينها للزوم احكام
الاحرام كانت تعيينها وان وهي حكمه بعينه لوجوب الصلوة ولهذا لا يملك احل
السكنى ثم جازم المساعف بغير احرام حوله اذ اقله عامه قضاء كساق
واذا كانت احكام الاحرام المحرم والمخالف بما معنى وجوب الاحرام مع عدم تاييده في
الزام الاحكام لان لفظ احرام كالتحريم وانما هي صاء في لغتها ومعها والهم بصريحها
ثم الجوازات للمقات الى احكام الوضوء لا تقتضي له وساق ذلك في
في تحقيق انشا الله تعالى **فصل** في قبل المني **فصل** في قبل المني
في ان الشعر والعانة ان اراد المص ان هذه المشروبات في احكامه فتدبر
ذلك في الظاهر وان اراد سواه اختصاصا في هذا المقام فلا اصل لذلك في
على طيب رسول الله صلى الله عليه واله وسلم للاحرام متعلق به من حديث عائشة
ترويه وادهانته حال حرمه من المدينة الى قاهلهم من على الجاهل كاشفة كحديث
البحري من حديث ابن عباس رضي الله عنهما في خلاف ذلك حديث
ام سلمة عند مسلم وابو داود الترمذي والنسائي قال رسول الله صلى الله عليه
اد اليم هلال ذي الحجة فاما احكام ان يعني فلا يسلم عن شعره واطفائه حتى
استوى في الحجة بين ان احرامه لا عند التيمم وان كان فيه ضعف من حديث ابن عباس
ان سجدة قال صلى الله عليه واله وسلم من احرامه يا رسول الله قال الشعث
الانفان واحرامه بانك في الموطان ابن عمر كان اذا نظرت رمضان وهذا
يريد الحج لا احرامه من شعره ونحوه شيئا حتى يحج وهو ينظر الى انحرافه

وذكرهم له وهو من الكهل من اسم الحج وسماه طاهرا معقودات قبل المني

الحج من سائر الحج كحرمته بسبب كسبها والاحرام انما هو عند العلم به وانه فاذا كان ادا
الحج وكان حرم وان لم يبلغ المقات ومن الحج واما قوله **فصل** في قبل المني
انه صلى الله عليه واله وسلم حرم للاحرام واعتل التيمم والدارقطني والبيهقي الطبري
من حديث ابن عباس رضي الله عنهما في حديث ابن عباس رضي الله عنهما في حديث ابن عباس
لما كان في المني بلفظ اغتسل رسول الله صلى الله عليه واله وسلم ثم لم يمسح بياحه فلما انى ذلك
على ركعتين احرام بالحج مع ان فيه يعسوب بن عطاء وهو ضعيف ليس طاهرا في الاعتناء له
وهو ذلك انما احرام احرام الغسل واما امره صلى الله عليه واله وسلم للاحرام في الغسل
كيفية من فحسنت لم يكن او بكر عند مسلم من حديث جابر وعائشة ايضا وعند مالك
والنسائي من حديث ابي بكر وفيه ارسال فلا حل فزير الناس للاحرام وانما
قوله **او التيمم** بعد عمره المص نفسه في الجهر بانه ينافي التضييف المشروع لذلك
بغير سند له **او جازيا** لمحدث امره انها بالغسل وفرد لعل ان الغسل المحرم
التضييف لانه حرمات لان غسلها قبل طهره لا يباحذها واما قوله ثم بعد الغسل
يذهب ليس جديد من الثياب **فصل** في قبل المني فاما هو قياس التيمم على التيمم ان يحل
التي صلى الله عليه واله وسلم كان للاحرام على حديث ابن عباس المتقدم في غسل النبي صلى
لفظ الغسل وليس ثيابه وطاهر الاضائة لثيابه المعتاك لاحدي ولا غسل **فصل** في قبل المني
او يحرم ان يكون الاحرام **عقوب** صلو **فصل** في قبل المني فاما هو قياس التيمم على التيمم ان يحل
على من الصلوة عند اصحاب السنن والحاكم والبيهقي والخلاف الصلوة متعلق بها
الرض الا ان في اسناده خفيفا وهو مختلف فيه **فصل** في قبل المني فاما هو قياس التيمم على التيمم ان يحل
فصل في قبل المني فاما هو قياس التيمم على التيمم ان يحل فاما هو قياس التيمم على التيمم ان يحل
اغسل ثم ليس ثيابه فلما انى ذلك الجاهل صلى ركعتين ثم لم يمسح بياحه فلما انى ذلك
نظروا وهو ضعيف ثم انما طاهران الركعتين قصر الفرض الذي اوجبه السفر فلا
من يديه بتقديم ركعتين على الاحرام وايضا فعلة صلى الله عليه واله وسلم لا طاهره كونه
اما وقت الصلوة والاحرام لا عن خصوصية نيب ثم اذا اعتقد الاحرام **فصل** في قبل المني
ان احرامها **فصل** في قبل المني فاما هو قياس التيمم على التيمم ان يحل فاما هو قياس التيمم على التيمم ان يحل
الكان العاك **فصل** في قبل المني فاما هو قياس التيمم على التيمم ان يحل فاما هو قياس التيمم على التيمم ان يحل
والتيه بالخطوط على الذي احرامه في تحريمه للذهب من حديث ابان
عمر بن الخطاب رضي الله عنه صلى الله عليه واله وسلم كان يلبس في حجه اذ التيمم او على كونه
او هو وادى وفي ادراكه المكتوبه وان احرامه على ان في اسناده من يعرف الا ان
شاهد عدلان او شبيهه بلفظ كان السلف يستحبون التيمم في احرامه

وذكرهم له وهو من الكهل من اسم الحج وسماه طاهرا معقودات قبل المني

۱۲۱

١٧ الاحرام حلالاً للشافعي ومحمد
لنا قوله تعالى او فوا بالعتود والوا
ان نوا عليهما م

انما اوجبا في القتل شاه فهو مستد ان عباين واستد ان علي طوعا خيرا لم يفتي
 من علي بن ابي طالب جعفر حاتم قطع **قيل** ان الرعد القدر المعينه وجعل عليه **عنه**
 اي ما يقال من صوم او طعام كاسيات في بيان العبد وانشاء الله بلفظ التثنية لا صيغة
 القول لان وجوب العبد يقتضي ان يكون له وجوب دليل فيهم وعن كاسيات في ذلك
 ولا دلالة فيها من علي بن ابي طالب فلهذا فصل عن ابيد وفي التضعيف نظرا فيكون قد ورد
 على وجه حديث المنيع في اهاب التبع في السلب لا يمنع لما منع في حجب **عنه** وانما
 ما عظم الادب ولا سبيل الى القول في ابيد من انما يمنع مقدم الملهي به اوصاف من الطعام
 ولما كانت **منها** ليس الرجل الخيط فانما يمنع استحقاقه من الجوع كما يمنع له وهو
 الاطعمة من وجوبه في ابيد او وجوبه لا يطعمه بالمعنى في وانما المنهي عنه ليس الجوع وانما غطا
 الناس بخلق حديث لا يلبس لحم القيع ولا العانة ولا البرص ولا السرير ولا الثوب
 ومن لا يعرف في الحنفية الا انه لا يحد فليس يلبسها حتى يكون اسفل الكعبين **عنه**
 كل من يلبس في غير من وجوبه من ابيد الخياط والموطا ولا يفتي في الحرم ولا يلبس
 الصغار وجعلها كذا في ابيد او وجوبه على من عساه ودرهعه او اود من غير **عنه**
 سبيل في صلبه والادب من النساء في اخر من من الثياب والفتاب وما سائر من
 دار عذر من الثياب وتلبس بعد احب من الثوب الثياب من معصية او من
 او جلد اسرائيل اذ قيل او خفت **عنه** الا انه اخرج عرابي عن في ربه ان صفت
 عبيد اخبرته ان عايشة حدثت ان رسول الله صلى الله عليه واله لم تكن رخصت
 الحنفية في ذلك **قيل** ومع التخصيص الحنفية لما سمعت في السراية
 حديث اربعين عن جماعة **عنه** الا انهم اختلفوا في حديث طرقتكم من وجوبه من بعد
 امر ابيد ليس يراون من انما يلبس خفي فقال للمص في الحرم فيقول
 السراويل او يتكسبه وناقى ربه فان تعذر لفسد وفدا وهذا التكلف في الحديث
 وما التذرية فيه وفي ليس الحف تقبيلها على من جلق راسه لاذي كجامع الاصطلاح ان
 المحذور الا انه لا يفتي في تضعيفه القبول الماصي وجه بعد ثبات السك والنفاه
 في منع الاول **عنه** لا يوجب الا انما اخرج عليها لعدم النص وعدم المنع
 فيجب عنه اقياس **قيل** ان لا يلبس الخيط انه محرم **قيل** ان لا يعطى راسه من
 وقال الفرغاني يذره من راسه لما خبر طار الماصي قال لا يفتي من وجه **عنه**
قيل ان الله لان اللبس من غير ثياب ثابته بخطاب الوضع وقال هذا في
 والشافعي لا يذره في الخط والسبيلية انما وضعت للعمل كما في جرد الصلوات
 كما لمضطر فاعلم المصطر فاعلم **قيل** ان لا يلبس الخيط او الرجل حديث لا يلبس الرجل
 ولا العانة **قيل** ان الله عليه واله لم قال والذي نقصناه بانه وهو

لا نس

لا يلبس خيط ولا يلبس راسه وانه يفتي في العبد ملبيا متفق على صحة حديث
 ابن عباس **قيل** انما يفتي في العبد ليس على المرأة احرام الا في وجهها والشارع في
 والفتيل وان عداي واليه في من يفتي في عرقها واستد في المعرفة بلفظ احرام المرأة
 وجهها واحرام الرجل في راسه وهو ضعيف دمايه وسوايه اما الدلالة فلا
 عبا عن اهل اللاحج على تشبهه وليس كذلك في الوجه ولما وردت الاحكام لا تحجب
 الاكث الوجه والامر كان ذلك الخش كان موجبات الاحكام تشبه على الرجل والماء
 واما الدلالة فتدعي الدلالة في وجهها واليه في والفتيل انه مكره ان عساه ولا يفتي
 بعد العالي وهو ضعيف ولا معارض مع عداي او داس ما عداه ابن حريه **عنه**
 فائشيه فان كان الثياب عرفت بنا ومن مع رسول الله صلى الله عليه واله لم يلبس
 فاذا كانت اسفل احدنا جليبا من راسها على وجهها فاذا خاوتها كنفناه وانزل
 الرجل في العبد من يري ان يراى فقد قال هو انه ورد من وجه اخر ثم اخرج من طريق
 فاعلم بيت المنذر عن اسماء ابوبكر وهو جردتها محرم وصحة الحكم **قيل**
 المذنب قد اخرج جماعة العمل بظاهر هذا الحديث وذكر الخطابي ان الشافعي في القول
 من صحة الحديث وروي ان ابي جهم انه قيل لعائشة ان هذا امره تبارك تعطي **عنه**
 وهي عرفت عائشة خاتمة من صدرها فقطت به وجهها قلت والمطهر على الرجل
 البها امره ماسي لسا وجرد او انما يفتي ان ماسي لسا وجرد احتيقن فلا يجوز ذلك
 في راسه للفتل وهو كذا على اسمي لسا **قيل** ان امره ماسي لسا وجرد احتيقن فلا يجوز ذلك
 سلم وانما اذ طاهر العموم كما عليه قوله **قيل** واختره عن التفتي باليد في **عنه**
 ومن يفتي في الرجل لاس ركب فيه ونحو ذلك فقد كان يفتي في مفهوم الناس في الجوار
 شريك المحذور **قيل** لا يفتي في سار الا حارا **قيل** انما هو الطيب **قيل** انما هو الطيب
 وحديث المفضول وحديث النبي من لاس راسه ومن او عفران فتدعي وغيره من
 الطيب هو ما عدا القاسم ليعي شربا ما اما الخرجين وياشيهها مما يفتي في القاسم
 ليعي شربا ما اما الخرجين وياشيهها مما يفتي في القاسم ليعي شربا ما اما الخرجين وياشيهها
 وهو ساطع ان علم وعرب النديه هي تحريم الطيب فاذا وجدت العلم وحلف العمل كان
 ساطعها لا يصح الحكم لنقض الابيان وجود المانع للمنعني واستا شربا ولا وجوب
 السك ومن عدا ليعي شربا ما اما الخرجين وياشيهها مما يفتي في القاسم ليعي شربا ما اما الخرجين وياشيهها
 حسيه من ان المحرم هو ما يفتي في القاسم ليعي شربا ما اما الخرجين وياشيهها مما يفتي في القاسم ليعي شربا ما اما الخرجين وياشيهها
 بالفتل **قيل** ان الله عليه واله لم قال والذي نقصناه بانه وهو
 اصطلاحك يراى او باعانه او عدا كذا في قوله لسا وجرد عبا عن اهل اللاحج على تشبهه

والاخر

مجلسه اول در وقت صبح
و هو انما عزم الی کتب
و احباب و عیال
ثم قال انما عزم الی کتب

الفرع الثاني

الداع مني عن وجهه ليس اهل الذبح هو كما لو انتم سبه سبع واما لان الصلوة تنسبح في
 الحرم هو كما لو لا يحل الذبح واما انتم في الحرم اكله فالتجسس وهو الحولان التماس على اهل
 الذبح ولا يجوز تعليق باكل الصلوة انما تغلق بقله واما تغلقان فكذلك اكله في هذه كل واحد
 في الحرم واما قوله من احرمه الاكل في **من اكل من الشاة** منها في غير الحرم فلا وجه له
 في غير الحرم اكله انتم في الحرم وطعنه وقيل بان عليه ان من حرم فاعلم **الذبح الشاة** من
 في الحرم **هو ما لا يذبح** من غير مكة فلا يشرع له في الحرم الا في مكة كما ان الحرم هو
 ما لا يذبح ان كان اذا احرم من مكة لم يطف بالبيت ولا من المصنوع والمطوف حتى يرجع من بني
 وقال الفقهاء ليس ينسك ولو اقاموا عند مكة لم ينسك فالتجسس فالتجسس عليه حديث
 ما لم اقل حتى يبلغه النبي صلى الله عليه واله وسلم حين قدم مكة ان توفي في طواف بالبيت وما
 عليه من حديث شاذ قال لما قدم النبي صلى الله عليه واله وسلم مكة اقام في مكة فاستقبله ثم شئ عليه
 في مكة ولا ما ومشي بها وسلم لم يزل رسول الله صلى الله عليه واله وسلم يمشي على ارضه يوم النحر
 وسئل لانه قد اعني ما سلكه والواكان قارنا نقطوة للعقول لا للقدم ولا تراعى في وجوب طوافها
 اما النزاع في وجوب طواف القعدة على غير من عليه عهده من قايمة او متبع او معتقد واما ما روي
 في مكة عنه في ذلك حتى يصح كون ما فعله صحيحا وجبا على غير من عليه عهده وقد روي في
 الحديث ولما روي في مكة ان النبي صلى الله عليه واله وسلم كان في مكة فالتجسس فالتجسس عليه حديث
 وجوب كون الطواف **داخل المسجد** فلا دليل عليه الا الفعل ولا دلالة على الوضوء والصلوة
 في كل موضع من بل ولا من ابعد من موضع طواف النبي صلى الله عليه واله وسلم واما اشتراط ان يكون
 فلا من حديث عائشة المتوفى عليه ان النبي صلى الله عليه واله وسلم قال لها لا تحدثن
 في مكة والركب لم يمت البيت وليدنيته على ما روي في مكة فالتجسس فالتجسس عليه حديث
 وعنها وله عندها العاظم كثير تنوعه وفي لفظ منها لم يمت البيت فالتجسس فالتجسس عليه حديث
 فالتجسس فالتجسس عليه حديث من مكة الكعبة فالتجسس فالتجسس عليه حديث من مكة الكعبة فالتجسس فالتجسس عليه حديث
 ان النبي صلى الله عليه واله وسلم كان في مكة فالتجسس فالتجسس عليه حديث من مكة الكعبة فالتجسس فالتجسس عليه حديث
 البيت فالتجسس فالتجسس عليه حديث من مكة الكعبة فالتجسس فالتجسس عليه حديث من مكة الكعبة فالتجسس فالتجسس عليه حديث
 على الحاج كت اليه عبد الملك ان يهدم ما بنه ابن الزبير ويؤمر الى بنيها الاول فالتجسس فالتجسس عليه حديث
 الطواف **على الواح** وان اختلفت كونها شرطا فعند مالك والشافعي انها شرط طواف الاخوان
 خمسة عشر شرط يهدم لما كان النبي صلى الله عليه واله وسلم يمشي على ارضه فالتجسس فالتجسس عليه حديث
 صلى الله عليه واله وسلم قال لعائشة حين جاءت اصنع كل شيء غير ان تطوف بالبيت فالتجسس فالتجسس عليه حديث
 ما على الشرطية فالواحد عنكم على الفساد وهو معنى الشرطية قلنا اما كان لا يلزم من
 على الفساق والواحد على الفساق قلنا وجبت محلة اكله في مكة فالتجسس فالتجسس عليه حديث

والله اعلم بالصواب

وہ

[illegible]

و بعد از آنکه تمام اشیاء را در آنجا
ملاقات کرد به عمارت رفت

[illegible]

فصل

७८

اسپیڈ

بقولہ

الطريق في

43

وهذا الكلام هو الذي قاله الله تعالى في سورة النحل الآية ٩١
 وَكَذَلِكَ يَجْعِلُ الْمَوْتَى حِمْلًا لِلْحَيَاةِ الْمَحْيَا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ
 وهذا الكلام هو الذي قاله الله تعالى في سورة النحل الآية ٩٢
 وَلَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا يَفْكُمُ الْفُكْمُ
 وهذا الكلام هو الذي قاله الله تعالى في سورة النحل الآية ٩٣
 وَلَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا يَفْكُمُ الْفُكْمُ
 وهذا الكلام هو الذي قاله الله تعالى في سورة النحل الآية ٩٤
 وَلَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا يَفْكُمُ الْفُكْمُ
 وهذا الكلام هو الذي قاله الله تعالى في سورة النحل الآية ٩٥
 وَلَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا يَفْكُمُ الْفُكْمُ
 وهذا الكلام هو الذي قاله الله تعالى في سورة النحل الآية ٩٦
 وَلَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا يَفْكُمُ الْفُكْمُ
 وهذا الكلام هو الذي قاله الله تعالى في سورة النحل الآية ٩٧
 وَلَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا يَفْكُمُ الْفُكْمُ
 وهذا الكلام هو الذي قاله الله تعالى في سورة النحل الآية ٩٨
 وَلَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا يَفْكُمُ الْفُكْمُ
 وهذا الكلام هو الذي قاله الله تعالى في سورة النحل الآية ٩٩
 وَلَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا يَفْكُمُ الْفُكْمُ
 وهذا الكلام هو الذي قاله الله تعالى في سورة النحل الآية ١٠٠

وعلى زبد وروحيته واصحابه يقولون انما دفع من غير الصورة ثباتها في صورة صفة لما احسن
عن ابن عباس انه قال الصيام لم يفتح بالعمى على الصوم غير انما لم يفتح له الصوم
من غير عيشة مثله ولا لرحمن ولا لاسم الله تعالى بل ليعمل الصائم في الصوم **قل**
الا انه قد علم انها ليست من اوقات الحج الا عند ما يكون في ذلك ثباتا تاما في الحج والعمرة
الحج بالصلوات والوقوف في هذه احوال الحج والوقوف في هذه احوال الحج والوقوف في هذه احوال الحج
بعد انما لم يفتح له الحج والوقوف في هذه احوال الحج والوقوف في هذه احوال الحج
قل ما استفاد من الحج ما استفاد من الحج في الحج والوقوف في هذه احوال الحج
سنة ايام **سنة** ايام **سنة** ايام **سنة** ايام **سنة** ايام **سنة** ايام **سنة** ايام
السبع الا اذا رجع الى احواله وانما يكون الرجوع الى احواله وانما يكون الرجوع الى احواله
لا عنه عن ذلك ايام الشرف لانه فيها لا يكون الا في مكة الا انه يشك في ما اذا رجع الى احواله
والا فانه بعد ذلك في الصوم له وقد قال ما كان يصوم صوما في وقت الفجر ثم رجع اذا
كانت افلاحت وقد فانه **سنة** ايام **سنة** ايام **سنة** ايام **سنة** ايام **سنة** ايام **سنة** ايام
السبع والى ذلك من كان في مكة في الاصل كاسي قضا الطهر في مكة اذا رجع الى احواله
والجود يوم الجود وهذا اذا رجع الى احواله كاسي قضا الطهر في مكة اذا رجع الى احواله
وبنه فطران الملقى اعلاه لحد لحد وان قال الخيب في الحج في مكة في مكة في مكة
المسكن من هدي ارضه ولو بعد انما الشرف كان الهدي وقت فصلا كالمصطفى في مكة
الوقت يوجب موت الوقت لما رجع الهدي ايضا فخرج وقت **قل** **سنة** ايام **سنة** ايام
لا يستحق عليه اي من جعل وجوب القضا بالاول والاول في مكة في مكة في مكة
صوموا الهدي والى ذلك **سنة** ايام **سنة** ايام **سنة** ايام **سنة** ايام **سنة** ايام **سنة** ايام
لصوم عام بالنسبة لاساعد وفي الشافعي ان الملبس بالصوم في حال الهدي اعدت
وجال الهدي كاتدم من غير انما المساعدة بالصلوات تنبها وجعلناه في مكة في مكة
كاذبا وجال الهدي **سنة** ايام **سنة** ايام **سنة** ايام **سنة** ايام **سنة** ايام **سنة** ايام
الهدي كالحج على من لم ياتي الوقت اعان صلواته التيمم بالوضوء على الخلا الذي في مكة
باب **سنة** ايام **سنة** ايام **سنة** ايام **سنة** ايام **سنة** ايام **سنة** ايام **سنة** ايام
نحو اجراء **سنة** ايام **سنة** ايام **سنة** ايام **سنة** ايام **سنة** ايام **سنة** ايام **سنة** ايام
على المتتابعين في العمرة على الحج في مكة في مكة في مكة في مكة في مكة في مكة
كان لا يفتح على العمل في الصوم الاتباع به لانه لم يفتح له في مكة في مكة في مكة
الا ان هذا في مكة في مكة في مكة في مكة في مكة في مكة في مكة في مكة
المكي جميعا في مكة في مكة في مكة في مكة في مكة في مكة في مكة في مكة

وشرطه

وشرطه ايضا **سنة** ايام **سنة** ايام **سنة** ايام **سنة** ايام **سنة** ايام **سنة** ايام **سنة** ايام
شرطه سقوة من مواسم الاحياء وخالفه الطاهر في الاول والمؤيد والامام في
جنيته وما كان في الشافعي وغيره في الثاني والماقروني والناصر والفقهاء في
الدين والاول بحرية الشاه لاسقوة صلي على والده ولم في حجة الوداع الماسة في حجة
حابر الطويل وحديث ابراهيم وحديث عائشة المتفق عليها كما تقدم قالوا في
فما يمنع ولهم في طوافه الاول **سنة** ايام **سنة** ايام **سنة** ايام **سنة** ايام **سنة** ايام **سنة** ايام
قد لا لا على الوجوب بصلواته عن الشرطية ولم لا تكون كسقوة عاد الحار في مكة
واما غيرهم بالامان في حلاليت خذوا على مناسككم والوقت في مكة في مكة في مكة
نسكا وهو محل النزاع والواجب التقليد والاشعار ومقتضى هدي الذي بلغ
ما به من كانت في حلال طوافه وعمرته في مكة في مكة في مكة في مكة في مكة في مكة
اي في البنية **سنة** ايام **سنة** ايام **سنة** ايام **سنة** ايام **سنة** ايام **سنة** ايام **سنة** ايام
من بعد اذ في حلاليت عايشه عند الجماعة الا انما طوافت الهدي في مكة في مكة في مكة
على الله عليه واله وسلم القلايد قبل ان يحرم وعبد في داود والنسائي
حلال المسور ومن ران في طوافه حتى كان في مكة في مكة في مكة في مكة في مكة في مكة
على الله عليه واله وسلم الهدي واشعره واجرم بالعمرة **سنة** ايام **سنة** ايام **سنة** ايام
كلها عمره والمردفة ومعنى اخراجه الموطا عن ابن عمر هو ثبوت انه كان اذا هدى هديا
من المدينة **سنة** ايام **سنة** ايام **سنة** ايام **سنة** ايام **سنة** ايام **سنة** ايام **سنة** ايام
بعد حتى يوقف يدعي الناس يعرفونه ثم يدفع به معهم اي اذ فورا اذ اقربوا في مكة
الخير صفين قياما وكهن سيد من ياكل ويطعمه وكان يقول الهدي ما قلده واشعره
دفعه في مكة في مكة في مكة في مكة في مكة في مكة في مكة في مكة
على الله عليه واله وسلم الهدي واشعره واجرم بالعمرة **سنة** ايام **سنة** ايام **سنة** ايام
منعت على الهدي تقسمت في مكة في مكة في مكة في مكة في مكة في مكة في مكة في مكة
الله لا اله الا الله على نبيه الخليل اذ هو عا في الخيل والابل واصرح لمطافه في مكة
شرك مالك والموطا انه كان يحمل يده القضا على الاما طوافه والحلال في مكة في مكة
الا تعقبة يكسرها اياها وكان لا يحملها حتى يحد من مكة في مكة في مكة في مكة في مكة
الاسد سعل من ان الله عليه واله وسلم تفعله حكما في مكة في مكة في مكة في مكة في مكة
نظر في مناسكهم المير عندنا والامير عند مالك في مكة في مكة في مكة في مكة في مكة

لها اي علامه تعرف بها وقد استخيفه هو مثله فيهم لا حرج في غيرهم
وانما ثم ان النبي صلى الله عليه واله وسلم صلى الظهر في الحليفة ثم دعا شقيقه
واشعرها في صحنه من ايام المير وتقدم في تغليب وصلى منها الدم راوداود يده
وذلك فيصير له حلال في السور ومروان وما في حلال عاتيه ايضا عهد
مليط الاشعار وانما في الحاي لا يبر ولا يراهم المدم وانما تشعير المهدى
البيضة **نقط** وقد اتى في البقم فلان لا يدل في راسهم البقم يطولها في حرج
حاجب ولو سلم القياس في ذلك والافح ان يكون ذلك خاف في النبي صلى الله عليه واله وسلم
كاذبه اليه ابو حنيفة ثم **وصلوا القاري** **يوعلم ما امر** **مراجل المهر** **رايح**
عباد خاصه حقها ان يقال وهي ما من لان ما من ليس الاطوافا ولها وسعا
ولها والمنهك الثاني في حله للغير والعهدوم سعيان بعد طوافين عظم
الطواف والواقع بعلمه اربعة طوافات وسعيان وقد اتى في صحيحه وكفى
لها طواف وسعي واحد والحكمه عندها لانه طوافات وسعي لنا ما من والمنا
عليهم اسلام ارجا عليه جميع ما في العلم وطوافين في سعيين وقال
ما من رسول الله صلى الله عليه واله وسلم فعل وما روى ابي عبد الله عن النبي صلى الله عليه واله وسلم
عليه وسلم طاف بكتفه وعمره طوافين وسعا سعيين وكذا روى الحسن بن علي بن فضال
الحسن بن علي بن فضال عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير قال عرفت في القدر والعمم لانا
على ان لا سعي عرفه على ما كان سعي القدر قبلها ومعه الله صلى الله عليه واله وسلم
سعي قبلها ولا لا سعي فيكم على انه سعي السعيين قل عرفت ان ادم انه سعي قبلها
وبعد لا يخفى ما اخرجنا من حلال سعيها في راسها صلى الله عليه واله وسلم
عشيه المرويه انما في الحج فاذا رجعنا الى ما سلك فيها وكفها بالحق والحق
والحق منعكم انما ان على انه لا سعي بعد الزمان على ما كان سعي قبلها للقدر والعمم
انما في السعي على الفاعل فلا تملكت للقدر والعمم ولا تملكونه فاذا
جاءكم **وذلك** **تحتكم** **تسلككم** **مجل** **لا يصح الاحتجاج به** **بل** **يقدم البين** **عليه**
وهو حديث عاتيه المقدم طوافك بالبيت وبين الصفا والمروة فكيف تكمل
وترك مع الاضاق انما لا تطف الا بعد عرفة لاحصاء الحضر لها قبلها ومثلها
حاجب المقدم في شوق سرقه من ما كان وفيه لم يطف النبي صلى الله عليه واله وسلم ولا
كتاب من الصفي والميه الاطوافا ولها طوافه الاول **الان** **تقدم** **العمم**
استثنا لا يستعمل الا ما تقدمت له في طواف الطواف والسعي للغير والقدر والملا

ما تقدم
سعي

في قوله
تحتكم تسلككم
مجل لا يصح الاحتجاج به بل يقدم البين عليه
وهو حديث عاتيه المقدم طوافك بالبيت وبين الصفا والمروة فكيف تكمل
وترك مع الاضاق انما لا تطف الا بعد عرفة لاحصاء الحضر لها قبلها ومثلها
حاجب المقدم في شوق سرقه من ما كان وفيه لم يطف النبي صلى الله عليه واله وسلم ولا
كتاب من الصفي والميه الاطوافا ولها طوافه الاول الان تقدم العمم
استثنا لا يستعمل الا ما تقدمت له في طواف الطواف والسعي للغير والقدر والملا

سج

تقدمت في طواف الطواف والسعي لما عاتيه كونها المقدم الا ان كان
العمم وهو **الحق** **والتقصير** **وبما** **تبعها** **من** **عزها** **فعل** **مطلوب** **الاحرام**
فانما لا يرد على طواف القدر وسعيه لان احرام العمم متصل باحرام
الحج لكنه ذكر هذا في الحج مع دعوى في دليل والدليل قائم على خلاف ذلك
الذهب لان طواف القدر كالحج لا يفسد بالمرح او بالعمم بل ما امره
الطواف قبل ما روى اود والشاي في حديث معويه انه قصر للنبي صلى الله عليه واله وسلم
بشقص راود اود عند المرق ولقط الشاي بشفقص كان معي بعد ما طاف
بالبيت وبالصفا والمروة في ايام العشره في وفيه قال ابن عباس هذه حجة على
معويه انه في لباس من التبعه وتذبح صلى الله عليه واله وسلم فقال فيمن
تيسر الناس سكون هذا على معويه قلت لان المشهور ما رواه النبي صلى الله عليه واله وسلم
في الحديث الصحيح وهو امتناعه من الحلال لسوق المهدى الا ان قوله لو
استعمل ما روى ما استعملت لما سقت المهدى وكملها عامه يدل على ان العمم
ما حصل فيه القتل يكون حجة لقول ابن عباس اقرا لا تترك وتلتق وليبان
الملا كملها عامه فقط ان يفرغ عن الحج **وتقدم** **على** **القار** **ما** **له** **من** **المرح**
من المال اذا كانت له بها **قل** **سعيها** **اي** **سعي** **العمم** **وعلم** **المعه** **ما** **علق** **برقتها**
احرامه وهو ثابت لان الاحرام بسبب واحد كالحديث لا يتعدى وتعدى اسبابه
نصل **والحج** **للافاق** **وهو** **لم** **يركن** **ميفاته** **دار** **القديم** **الحج**
عامة **البيات** **الى** **الحج** **الا** **احرام** **اما** **اشتر** **اما** **الحج** **والاسلام** **فقد** **تقدم** **الاحرام**
فما في اول الباب فلا وجه للاعاليه واما فقد الحارم يكونها الى الحرم فلا
الحج اما في الا لا حاجه وهذا مبني على ان موقفه لكل سبب في الحج
التسكين على ما بلغها من الافاق متجاوزا الى الحرم وهو كان مبدد الاحرام
التسكين في قول الناصر وقول ابن عباس لما خير بين الشافعي ومعه
فما كملها احرامه على من يريد الحج التسكين لا يجوز وقول الحرم فمما احرم الله
فما كملها واذا اطلعت فاصطادوا في ولا يقدم ذكر احرام منه على ان الحارم
ما في احرام انتهى ومنقوط هذا الدليل غنى عن البيان وانما يستدل به
ما في الحديث لا يدخل احرامه الا محجا اخرجنا من عدي من وجهين
عباس قالوا من وجهين ضعيفين وفي الحديث ايضا انما يدخل مكة للحج
ما كملها او غيرها اهلها ولا خلاف في جواز دخولها لاهلها اما النافع في جوارح
لما العتيق كوت السبع موقوف على ابن عباس لا اخرجهم من مكة وحده
وعند الشافعي انما ان ابن عباس كان من البيات غير محرم بكون الموقف
معه من ماعند ما كان في الموطا ان ابن عباس حارم البيات غير محرم حتى انتهى

الموقوف

لا جاز

الاشع بلصم قلت ورد على القول بغيره المأثرت لوجوب احد النكس
ما هو دون الاضاح واما على القول بغيره الله في الحر وكذا العزم عند
او حرما والحرم كما يكون محارم المسات كما حصلت او حلت احراما فلهذا
لا لا حاج للنكس ولا يخلص من هذا المضيق الا بالموافاة الاحرام لا يخلص من محارم المسات
وان يذهب واما وجوب المصطفى البطل وله دم فاسد فلا وجوب من وجوب البقاء للنكس
وسماه الله فنانا في قوله تعالى ولو فنانا منكم ذلك ما وقع الاحرام عليه وقوله
غلبا اعترض من حكمه المصالح والخروج الى مكة للخروج الى الحج فحصل من ذلك
كيف وانكاليه كلها مشقة ولا دليل على كون النكس سائطا للعقد المعتبر كما كان السيف
سائطا للعقد المعتبر من العتصم والفتور لما من على الطوق المرام اذا انفسه فارت
على تيقه لاحرام فهو في كل المحرم والاولا يحصل من راما اذا خال المحرم للامام اذا دخل
للقبال وصور على ما قايما على دخول النبي صلى الله عليه واله في عام الفتح وعليه عامه سودا كما
ثبت ذلك عند من جعله حرام وهو منق عليه من حديث من جعله حرام في هذه الايام
فتشكي لا يبي على حرامه دخول الامام للفتناني ولا يجوز ما ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه واله
قال ما من شخص احد يقسم ان رسول الله صلى الله عليه واله في حرمه فهاضوا ان الله تعالى اذن
له قوله ولما اذن لكم على ان الحديث دليل على ان المحارم للمقاتلة في احرام ومدعى لتقصير
النبي صلى الله عليه واله انه لم يترك حراما الى دليل ما حدث ان الله تعالى اذن له قوله
ولما اذن لكم في القتال يعني ما يتلوه عندكم حرامه مكة كما هو ظاهر الحديث لا
عقد لها في العمل على احرام فدمه ويشهد ذلك حديث عقرب قال في الحرام
داخل الميتات وهو حلال لان النبي صلى الله عليه واله لم يترك احراما لغرض قبل الحج فحاشا
الميتات لا يبيد الحج ولا العزم معناه النبي صلى الله عليه واله لم يترك احراما فعل وهذا
اوضح دليل على عدم وجوب الاحرام الا على من اراد الحجاب احد النكس لنفسه
وبعد هذا الاحتياج الى تفصيل الموعود له ورد على قوله **فان فعله دم** قوله
بعد الاحتياج تحاور الميتات اليه فاعلم منه كمن اما يلزمه الدم **او ان فعله دم**
او كان وصل الى الحرم **فان فعله دم** اما الرعا من خارج الحرم قبل ان يحرم فلا دم عليه
الا ان الدم في الصور بين الناس ووضعهما كان دم امساها فلا سائطا فاصلا فحاشا
الميتات على احرام سواهم من دخله ام لم يحرم جميع ام لم يرجع وان كان دم لم يحرم
لزم ان لا يحرم الدم على من عاك بعد احرامه او قبله او لا فخير له حيث شدة موضعه وان كان
قد ساء بالذخول لاول وليس هناك احرامه او قبله او لا فخير له حيث شدة موضعه وان كان
لا يبعد كما عاك والازم بعد من يتعد السبيل المعافاة بالنسبة لانه لما يبعد عنها

ما هو دون الاضاح

كما تقدم واما حكمه ميتا فحكم على عباد الله تعالى لا يستند الى مقول ولا مقول كما في قوله
ان حادثة المسات على احرام واستمر على كذا الاحرام حتى **فان فعله دم** ما كان
عزم ولا يحرم وجب عليه الدم المتكدر مع **قضاء** او قضا الاحرام المتكدر لانه احرام
لا يستلزم له لزمه بنفس محارم الميتات كمن يلزم ما ذكره من احرامه تعالى عن غيره من وقته
ما بين ما سبق وفي غير كذا الاحكام التي لا تحتاج الى تفصيل او ما قبله ولا بعد
في الميتات الميتات فان يترك احرام القضا والحكم اذا الفرض او الفرض او الفرض او الفرض
والنكس لا يملكه ما كان في حصة احرام مطلقا او الفرض ان لم يحرم من احرام احرامه
العزم في المملوك ويضعه على ما شاء اذا كان او قضا ما لا يملكه لاسا وانما تصور هذا
فان اذا كان احرام معين فاق تقدم معه في عام التضاضية والسرف في ذلك التباير اما
كون من انواع احرام من احرام واجد للفاقة واما هذه تروها في المتغيرين
فصل في فعل النكس في احرامه وعقله وعرفه اي يريه
مفرد من عزم او في انواع الحج **جميع ماس** من اكل كل واحد منهما ذلك من باب العافية
على الدار التقوى لا على الوجوب لعدم الدليل وغالب ما يلزم كون طوافه على غير طوافه
عند من يشترط طوافه وان عقله كمنه يخبر بالدم الا ان ذلك منى على كتابه اسما
بالعبادات البنية لما اذفت عليه استنابه ولا ايضا لان اعمال الحج وكان
الحكم لا يفسد في السب والخصم واما عسلا في اركوب فلا يفسد الربى وهو
معمل بها وكذا السبيل اذا سلك عقله قبل الاحرام فبنيته الاحرام نفسها شرا لا يفسد
ولا ذلك مع الا على القول بان لا يفسد العقل قبل الفعل ولا لا فخر طوافه كل من
لا يكون فعل الجميع كقوله الصلوة ولا صلاة عدم وجوب التيقه لكل يوم من صوم
بهذا ان اكتفابيه صوم حرمه وقوله **فان فعله دم** لا ينشئ احراما على تيقه
او اذ وقع الشرع ما ذكره من عقود شهاده حدثت خاب مقدم فليمنع عن الصبيان
وبيناهم وقوله **فان فعله دم** ما كان في حرمه احراما لا يفسد الاحرام الا اذا كان
هو الذي احرم نفسه او لم يفعله بالنسبة عنه كمن استكمل احرامه في الذي عن
العمل يكون حكمه حكم احرامه على ما ذكره في الاحرام فاذا كان محرم فلهذا
لزم ان لا يفسد على نكس لان ما بين العقل والحكمة المراعى للمباينة **فان كان**
ما بين العقل والحكمة فلهذا **وجوه** رفيقه **فان فعله دم** اي عقله
شكلا بفعل ناسي ما احرامه وقد تقدم تحقيقه **وجوه** اذ نكس او صادقت
وت الطواف وقت حيزه فانفسا **الخز كل طواف** وسبق ايضا لانه ترتيب على
الطواف عند من يجب التيقه لان المتشعده واقفا به يكون محصن جليل عن العزم

ما هو دون الاضاح

المجلد الثاني

الوقت

۴۷ ما اذا تحققنا دلتنا اننا نجبر عليه

و قد علمت ان الحق لله
الحق وان لا منتظا
لا يوجد الغور

[illegible]

اصل ما وجدته الهدي اوديان لان وجوده جعله قص **والحد** بالمنع سدا بان
النبي صلى الله عليه واله لا يحل على الناس واما الهدي فاما كان لفسخ الاحرام
فمن اهدى العرم لم يدخل عليه **نقص السنة** وانما يخرج منه ثلثه عدم الكتاب الهدي علم ان قد
لا عايشة فزتها ولم يكن عليها هدي كما تقدم ثم اذ لم يصح الى الحج المبرور عن بعض الحج المبرور
راجع العكس وهو العكس كما تقدم في العكس ويكونا لا لا العكس كما هو الصواب في

الذي يصفى ترتيب الفصل لا يبين الاصل **ووصل في ذلك ما يشي**
الي يوم الذي لا الى الحرة كماه عن قوله **ادوا في حكمة** ورحمة عليه

أر. فضعه **أحد النسكين** لما عرفت أنه لا يجوز محارمة المسقات إلى المجموع إلا بالجموع
وإن كان زوج من **أحد النسكين** عندنا فنذكره في **رواية** **الأصغر** عندنا **أحد**
الطلق المشي إلى الحرم **فإنما** عيته عندنا **أحرام** **ولا** إن **ربك** **اللعن** كان المذمور
كان المشي ليس بقرية بنفسه وإنما القرية مأهولة وبسبله إليه فالمشور به في الحقيقة
بلغ الحرم ما شئنا وإذا تعد بعض المذمور به ليرجع سقوط المعصية المحكي وقال

اهدى علي والناصحه كاهن عبد من ذريه هادي للبيت المقدس
 نصح سائر الخ ووالفرعان لا سقند النذر لحدوث لا نذر في
 الله تعالى وقيما على العبد وسائر ان شاء الله تعالى قدامك ان اطاعه وانه
 اى اثار عونه وحياله وجعل على اوقات النذر ولاما لم الامونه المنزله كونه

ألهدي كان ما لا سبيل له إلا يطعمه **فلا شيء** عليه بناء على أن النذر
بألهدي كان النذر **على** المهدي بمال ما هو من ذنبه كما نذر له فالعاس وحب
الكفار لهوت النذر كما سيأتي **أن** شاء الله تعالى أن نقتل ألهدي حقيقة ضاع
وحي **الح** خصه **ص** فلهذا **لا** ينبغي **الز** من أي مال لهدي **و** شاع **ك**

هرياء من نذر تعبيل او ريب شتر انتم عهد باوصي و اعم حبيب اي من املاك الحرم
نوي كتاب الناصر كنه في هذا البلد وهو نظر لما ذكر في تاريخ ابن البدو للشيخ امام
حايه تقطير له و من نذر بديج نفسه او ولده او مكانه او احببه ايضا كنه

فأما ما كان من الناصر وهو ملك والشافعي لا يثبت له ذلك، ومعه صفة
سألتك ما أشاء قلنا العوض يدل على العن فالواو التوضيحية وهو العوض
ولو سلم فالإبدال يقتضيه دليل قلنا وقد بيناه بفتح عظم وشرع من ملكنا قلنا ما علم
قالوا في ذلك الوجه ما كان من الناصر وهو العوض لا يثبت له ذلك

اندرج من ذبيحة كالعبد واله من قدامك فانه نشترى منه هذا وقال المصنف

من لفظ
الحق الباري
المستفاد من
دم وحده
و هو اود وحده
حسب ان
اقت بعينه من
ان شئ الى البيت
رسول الله عليه
اسم عليه السلام
ولم ان تركه
ويهدى هذا
وقد اراد ان يظن ان
الوجه المذكور في
البيت المذكور

٥٤
حدوث العوض
العوض

والله اعلم بالصواب

البيت والثلاث عشرة في بيتها **وخبئ** ما بين يدي علي بن أبي طالب الذي سمي الفاضل
وإن الثالث حبس في حقيقته ما بين يدي ما أتت ثقات هذا السطره ما لم يلق بها
أذا قال جعلت مالي **في هذا البيت** **والله** إذا أطلق المفقود فقدمه

فانه موافقة شعوب الرب وهذا كان تحت نفوي وحبلي في العام وموجه الى العرش كالمنازل
فصل وقت حيا القران والسمع والابصار والطوبى اوله الثاني

والمسلمين بعد ذلك وبعدهم 2 دما الخ واما التمتع فمردم العصر لا وقت له بخلاف
العصر على ايام الفجر وكذا النساء ليس من دما الخ واما المعقار فمردم الاجل وهذا
قال ابن حنيفة لا وقت له الاجساد وبعدها الضمير في قوله واما الاجل وقت

المطلوب **دم التأخير** ما على ان التأخير من فسادك وندعم ما فيه من فسادك
 كبري ما لي كلما بعد الاحل وقبل ان الف **الصلح** على ان
 على العجب **والوقت** **لما بعد** ما دم حيا او فعل مخطور **الاجور** او ترك
 كذا لانه في كل زمان **اما** ما كان هذه **الاموال**

فما كان يوم القيمة قال الناصر احمد كله **قلت** هو جردوه مكة بالقرن
فجددوا صفة **الاحمد** اي ما عدى مكة ومعنى ذلك ان جميعه واحدا
كانت له كلها للاحمد احسانا الا اذا اخطوت من ذلك حتى يبلغ الحد بحجة والمادة

فانما اصطلاحها بالانفناء وكذلك الدليل ولا دليل قلنا كالتقاضي قالوا انما هذا دليل
على مشترك للملزم وما هو دليلكم على كون المحرم كله محلا هو دليلنا على الاضطراب
فانما لا دليل يرد من محضه ولا يفي

والتبع وهو استلنى منقطع لدفع توهم كونه مكان البدل مكان البدل
 كمال السعي الذي منه تركه او قصر عنه **فثبت** ما يوافق البدل وهذا الخصيص
 قد اتمر الحسين في الشقا عن الهدى عليه وكنى عن الهدى في تعميم ما اشارت اليها

1899

ما هو اليوم هذا القلم قدوة في الكرم والكرم في المال والجاه
على
العلماء والوجهاء
ما هو اليوم هذا القلم قدوة في الكرم والكرم في المال والجاه
على
العلماء والوجهاء

والاظهار كالايجابي اذ يفتي بعد فتح او تسعة قالوا كالايجابي في غشيم الانوار وكم
 صاعدي الامع سكتت عنه في الاية وعدم التصريح بتخرجه ليس تصريحا كالاية
 ان يكون في المليك من له اكثر من اربعة والقياس على من له اربعة صلي عليه السلام
 ثابت بل قد كان لكم 2 - من اول ايامي حين قلنا التبع مخرجه قالوا حمل الشرع
 لا فقام التخصيص الى ولد ولا قيل في وجه فكثير النساء اما فعل ذلك
 به انه نهي عن حمل من استنجى وتكثر النسل ليا هي اهم يوم القدر كانه
 يحرم الكراهة في التلبسات المحرم فيغفران فقامت عندنا مسجدة وصم الم
 لعم الحارم وورهن من المهرات وينبغي ايضا ان يقتيد بالمحرم المهر عليها لا يحلف
 فذوات على بعض الوجوه لكن المهر من مائة كمن **مختصرات** سهوله احتياطا
 ولا وجه اذ الاصل به الفدية في كل واحد كانه مثله وان الفدية المهر في كل واحد
 الامم ان اغلب الغالب فيهم من الجاهل وتقدم في باب الميراث حواء العريضة طاهر
 اذا ما اذات اية الظاهر واما ما دعوى ان الفدية في الفروج لا يصح لعظم الخطر
 مدعى لانه لها الا القليل للفت بين حرمه وحرمه والخبر امر واحد **حكم الحنفى**
الشكل وفلله في الحرام التماسه كالمكتبه بالمحرم وهذا من خيرات المستدعين
 للاجاء على انه مكلف بالاحكام الخمسة ومخصص حواء الكراج بالنسبة قبا على التلبس
 ودرجت حكم الامم مع الفت ايضا فان المهر من الاصل قد فعل في الجملة وان جعل
 التخصيص بخلاف الحنفى فلم يعلم بحرمه لاحد الفرجين في الجملة والى ان جاز
 الفدية من الاشكال بل الظاهر حواء استعمال كل فرع مما حله من قبله لانه لو فعل
 لولا منع حواء في ذلك كاج صحح حواء لتعريفه بوزن لما كان لابد من ان
 على الكراج او تحريمه انما وجب استلزام التبع وان حرمه انتفى ما تقدم
 القول بان يجب على كل من يرضى به **حكم ان يتكلم الله** فكذا **حكم**
مريض وقال مالك بخلافه من قال في النبي مطلقا بعموم قوله تعالى فكلوا
 ما طاب لكم من الثمرات والاشجار لا يشمل الاماء عرا ولا مسلم فهو مخصوص بمؤمن
 ففعله تعالى فكل من لم يسلط عليه المحرمات لموسى ومكان عند محصاة
 استطاع ولحدث ان الله صلى الله عليه وآله وسلم في قوله تعالى لا تأكلوا مما
 سجد من صور واليه في الطير ايسر ليسيل الحسن واحرمه اولى شيعة واليه في
 على السلام وهو فاستند حسن بعد الرافى والنسبي عرجان موفو ما ساعد
 فانما الشرا حواء في محرم الغالب فلا مفهوم له والمسل والعوف ولبس المحرم ولو سلم
 فلا يسل حواء فخصص الفرات مثله كالمعصوب تساوى المتعاضدين لا سقط الا
 فلا التخصيص جمع بينهما وهذا في هذا احداهما فان الاول منه منوع في

المشاور

راج

المشاور ومن هذا لان عدم العلم بالقلب يوجب معه البراءة من المطلوب ولا يسعى السراج
 كما في طلق الحق المقتضى الدلالة وحتمه كذا في الاصول والامم يحرم ولا تحل **حكم** حواء المهر لنا
 معلوم شرط انه المهر وعدم الكلام عليه **لا** انما خبره ذلك **يعتبر** اي من شرطه لا يعم
 واجاز الى الرابع لان التمسك بغيره **حكم** حواء المهر لنا معلوم حواء المهر لنا
 وانما يفتي في استحقاق التمسك بغيره **حكم** حواء المهر لنا معلوم حواء المهر لنا
 طهرا ولا **حكم** الامم كاج لا مال للذهب وامر الله لا يستلزم الذي عن هذه الماسون بغيرها عا
 الكراهة **حكم** حواء المهر لنا معلوم حواء المهر لنا معلوم حواء المهر لنا
حكم حواء المهر لنا معلوم حواء المهر لنا معلوم حواء المهر لنا
 ولا وجه فالاوجه التخصيص بما بالذك بعد كونه من المروحة والاعتدال
 ولا بأس بوجه او معتد وان اية التسمية على الاصح لها ان لا يكون كتاب الطلاق كاستحقاق
 الطلاق وان كان حكمه كالكراة والاطلاق لا يفسد لا يستلزم نقص الحكم وان اراد ان لا يحل
 بالنسبة في الكراج تحلها ويحرمها كاهوا لظاهر من تفسيره للمهر بسبل الصحة الى تعادلا بغير الطهر
 الفدية يحصل لمهر الكراج وكل على اصله في كون خبرا لاحاد طريقا او غير طريق فلا
 ايضا التخصيص امره المعمود بذلك لان الكلام في انه هل يجوز التمسك والتسليم ان يتكلم بالطن
 الى اصل لا عن طريق صحته والمعنى في الرضا انه يجوز العمل بالطن في الكراج تحلها
 وتحريمه كالتد وهو قاس من اهل المذهب في المصلحة انه يجوز من فاعقده مع الكرا
 معهما كمالا انه لا يصح ان يراد بالياس هذا الاغلبه الطن لا الاستحالة الوادية والا
 لو كان لا يجوز صحتها لما ولو بعد مضي عشرين يوما وارث لصاحبها **حكم** الكراج
وبها على اي بعد هذه الامور الا ان ذكره لانه لا يفسد لان الكلام في محرم الحواء لا
 التحريم والا لما صح قوله **فان عا** المعمود وقد كانت امراته **حكم** حواء المهر لنا
الاول الرد والطلاق الا انه لا ينفذ فهما الاحكام وان كان تبوئها فبها عند
 صلاحيات **حكم** الكراج محرم طهرا **لا** انه نعم في الصور **حكم** حواء المهر لنا
 الطبيعي مطلقا سوا ثبت ذلك بطريق صحته ام لا حكمها بالكاره لا بطلان الحكم بطلان
 والحكم بطلانها التقاطع وانما لم يسلط ولاولين لان الرد والطلاق لا ينافي وجود الزوج
 الاول بخلاف الاخرين **حكم** حواء المهر لنا معلوم حواء المهر لنا
 ليس بخا وان المصح لغوات حواء ولو حوط دينها لا يثبت لها وكل ذلك صريح
 ويخلف في كماله ان الله تعالى فلا وجه للحكم بالطلاق الماحك حاكم وكذا
 يكون نسجها من حيثها فثبت لما قبله احكاما روجه كافي للصورتين الاوليتين
 اذا عادت للاول فانها **حكم** حواء المهر لنا معلوم حواء المهر لنا
 لان اسم العدة اصلها انما يكون لما كان عن طلاق او موت او فسخ من حيثها لا

الصحة عند

عده فمما عدا ذلك كاسان الاله لا دليل على اعصار مقتله بعد بلطافه العرف
هي الفلش ونونا مسد ام سياتي ولا يشي للماطل **قاربات** الردج الاول
اولا في ذلك يستوي له من الثاني **اجتنون منه ايضا** اي مع الاستمرار من
الاول كمن يعدم الاستمرار له **الرجوع** فيها اي في مدة الاستمرار والعلة
لا الوطية الاولى هي مدة الاستمرار فلا خور له لان الاستمرار واجب عليها ولا
خو في بعضها من واجب يصح كعدم الاله انما اشريا كلكه ان لا دليل على الوجوه لان
وطي الثاني على ما ذكره صار كالزنا واذا منعنا الشبهة من الحد **تعمير**
كان فيها حل لا يمكن القول مع الوطية من الردج الاول لخبر اللعن ان لا يفتي
بما استحققه ولما عارضه بخبر لسن لعت طارح الحق وسأى ذلك ان **العلم**
والثبات **لا يثبت** خلافه خلافا لابي حنيفة نظرا له ان علة شرعية انما هي
بوك الزجر او اسطاد الرجوع او ممانه حرمة الردج الاول او اثبات العلة لا
تباين بالاحتجاج في زيمات واحد وهو الحق **لعموم الجمع** في عقد كل واماني
وطي كذا في **بين** اي منها هي حيث **لو كان احد** كذا في **الرجوع**
وحيث تدبر الصبر بطر الى لفظ من وان كان معانها مؤشرا ذلك لا حسن
اجتمعا وكالعه وبنيت اخيرا والخاله وبنيت احتياجا عند ما لا يجوز لكن لا يجوز الجمع
بينهما الا اذا كان التحريم **الطريق** لا يثبت من اجل وامراه كانت له غير
امر البت فان التحريم ليس في ذلك الامن طرف واحد كما لو فرضنا البت
وطا حرمت عليه امراه ابيه بخلاف ما لو فرضنا امراه الاب رجلا فانه احتيج
عن البت صوره جعل له ولا يحرم الجمع بين المدكورين اما تحريم الجمع
الا حتم فلا يصح الاله واما مع شل المراه وعقمتها اذ خالها فالحاقية البت والامر
وبعض الخواص لاحديث لا سلك المراه على عمتها ولا حالها متفق عليه من خالفت
ابي هرون قال ان عبد البر والطرق الى ابي هرون متواتره قالوا انقود له ابو
هرون قنابل هو في البخاري عن جابر قالوا احطاسه عاصم عن الشعبي عن جابر
واما هو عن ابي هرون قلنا في الباب عن ابن عباس عند احمد وابي داود والترمذي
طارحان وهو ابي سعيد عند ابن ماجة وعن علي بن عبد السلام عند الترمذي وعن ابي
وسعد بن عاصم وزياد بن اسود وزياد بن اسود وعائشة وابي موسى وسروى
حديث ما قالوا قال الشافعي لم يور هذا الحديث من وجه ثبتته اهل العلم الا
عن ابي هرون فلما شهد البعض قالوا ان النبي للمراه قنابل هو في الصحيحين
لفظ لا يجمع بين المراه وعمتها ولا بين المراه وخالتها والجمع اما يكون من الرجل قالوا
عند رجبات ابن شداد وابي عبد البر يلفظ انك ان اذ فعلت ذلك وطعت

اركان

اركان وان كانت عند ابن شداد انك لا تعلم ذلك وطعت ارجانك بلا ستم الخطاب
من ذلك لاجال وليس في اسناده الا ان جابر صغفه جماعة وذكره ابن ميمون وابي
درعه وعلمه البخاري قال ابن عمر فهو حسن الحديث وله شاهد عند ابي
داود في المراسيل وخبر عيسى بن طلحة قال يروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
ان سلك المراه على قريبها مخافة القطيعه واذا كانت العلة خوف القطيعه وجب
حل المراه على الكراهه والا لزم حرمة الجمع بين زيمات عيين وخالفين لوجود
النهي في ذلك وهي منصوصه والمنصوصه كالعموم اتفاقا فلا يفتي من عند
الجامع بحل المراه عند عدم وجوبه العموم كاحصن بالحديث المعلق ولا
من القول بخصيص **في العموم** بها او منع تخصيصه بها والا كان الخصيص
احد البت دون الاخر كما صرحا على ان مرسل ابي داود يلفظ القرب وهو
عام لبيان العلم بالنهي لا لبيان **ان جمع** من محرم الجمع بينهما **لنقد**
كالح سوا كائنا **حيث** **بطل** ذلك العهد مدسعاك النبي للعين ولذا
ولا يخرج الاول بمعنى الفساد اما ما والمالت لا تنضيه اما ما والثاني
معلقه وفسر الاول عانها من كفسر كله وحسن الكاح لم عنه كله بل هو مندوب
اليه ومنه ما هو واجب فاذا الما هي فيه اما هي للوصف او لا يخرج وقد تفسر
الوردية على اية الاصول حتى التثبت جزئيا على القول وندفعنا الفرق
في شرح القول تحقيقا لاشبهه به عند دوى العموم فاذا عرفت ان ما هي الكاح
اما هي للوصف او لا يخرج فاعرفت ثانيا ان البطلان والفساد فرع الصحة وكذا
لا يصح لامراف بطل الامن باب ضيقه الزكية كما اراد المصنف في بطلانها عدم
الاعتقاد وهو لا يمشي الا على تحقيق ان النبي للوصف وان النبي يقتضي افساد
الجمهور على خلافه وان الفساد في العقود معناه البطلان والمق من لا يرى ذلك
واما هو رأي الناصر والثاني في واثلانه المقامات بما انزعاعات طويلة واستد
على كل مقام صحيحه وعليه حيث لا ينفص لمعربة صحة الا ابطال العلم المحبره
ولا يمدنها الا الله سنة افكار النظام المدرجه من ان سقى اسناد ايضا على ان
المهي منه هو العقد الاول اما البت العقد لا حقيقه الشرعيه لانه يفتي دليل ثابها واما الاله
فمخاطب الشارح على حقيقته والحقيقه الشرعيه لانه يفتي دليل ثابها واما الاله
مشارك لغيره في جعل المشتري على جميع معانيه غير المتنافيه وذلك في محاش
الاسان ولا يبعد عن الحقيقة الاقربيه ولا قربه واما الاستدلال بالجمع
لأنه بعد **الكاح** كالح مهي عنه والعقد يثبت وتكونا المشتري اليه سلمه

تأملت الرضي فقلت قد ذكره وليت على قدر وجهه العلة انه لا يلزم من ذلك كونه
ولا الحكم وهو مستلزم من وجهي على الزهري كاد كونه الدارقطني والحطبي باب من جود
ونسي في الفاعل في علوم الحديث مشهور كثر في ترتيب الحديث كما في عندي لا جوا
الشرط بان يجب ان لا يكون الشرط قد حدث في الحديث لانها لعدم فان الشرط
هو من اجل ان يكون من ودرت الجواز على عدمه وذلك خلف من القول ان صدق
عن حكيم ومن الكتاب بان تشاخصه يسقط حقا فيلحقه بالعدم كذا في بعض قولنا
نكفي لصدق اهل وجه **قوله الرضي في الكبير** وقد عرفت ان هذا القول
ما قبله المنة بل قدمه على الامام والحال **ثم يقول** المراد من يعلقها عند استفاد
الاولى المذكورين وقال الامام يحيى لم يروها من صلح لذلك عند التسمية **المراد**
ان المصوب عند من اشترط التمسك واجتبه المنة قد روي في المصوب بعضهم انما
بعض واما ان يخص نفسها من غيرها وهو ساقط اما الايد فلا يجرى في عدم
اشترط التوكيد ولما خصوصه نفسها في منعه من ان يرد مع ثبوتها
نفسه الاية والتوكيد تزوج وان حكمه الكبير في النكاح حكم الصغير لثبوتها
بغلبة الهوى فمراد كل الرقعة من يعلقها بخبر هو **ويكفي** من
الاولى **واحد اهل وجه** كاحد اثنين والاخر واحد الاعلام اراحد اليه
او الحكم **الايمان** لله دة المنصور بالله اوتى وهو فقله عن نقل
الملاك من فيها ومنافعها فيقول بالنكاح شي منها محلا والشم فلا حق لاحد في بعضها
ولا يثبتها **والاولى من تقدم** غريبه اي ادعت ان لا يولها احد الاعلام والحكم
كان التولية قولها لانها في يد نفسها **ولفت** الا ان اليه للملكية بعد عن كان
خلفها **اقتضا** دة ذلك لان العلق ما يكون بعد نصب عن الغائب ولا حق لغيره
وان النص لا يشرع ليترك المنصب خلاص الظاهر فيقيم مدعيه البينة والظاهر
معها ومن هذا يعلم ان لا وجه لاشترط كونها غريبة واما الشرط في جعلها
ودد جميعا في الاصول عدم وجوب البحث عن خلاص الظاهر بل لا **وتنقل** **الاول**
ثم قال في هو اخص من غيره **الامر بغيره** في المخصوص الذي عرفت مرتبه وقال
الحيد والامام يحيى والشافعي بل لا السلطان لانه الذي يوجب الغائب **والمراد**
في تضاديه وحظ حقوقه وكذا لو تشار رواة النكاح قلنا الشاخص لا يمنع
الترتيب الذي ذكره لان الشاخص ان يكون بين المتساويين في الخصوصية
ومن علق باب بالمع مستد ان الحديث ظاهر في صحة شاخص كل له رتبة
في الحكم دة لا يمنع الترتيب ويصح قول مالك بعدمه ومن ذلك يظهر المراد من كتابه

الامام

هذا هو الوجه في قوله

الامام عن الغائب والمقصود من حيث لا يخفى هو صحة الغائب لستوط لا يه بالغة
كالمسك والاطاحة لقوله **قوله** الا بالسببية في **كفر** وما عطف عليه كما في السبب
لا يجرى عن وجهه وسببه وكان المراد ان لا يستلزم النكاح واحد غير الا لولا انه
لولا اختلاف ملتهما كان الاولى **وجنحة** لا خلاف **وقوله** غيبه **سقط** عند
احكامها مشهور بل هو من ان يخصص من على خلاف ذلك وقال الامام يحيى بل لا يستلزم
المنة وقاله بها ساقطة قصير وقد عرفت ان ثبوتها فيها ومقتضى ان ما هو خاص لا **انما**
على الميراث طاهر الا في حق الا لوجوب نظام **٢** يقتضي بالملك العمل الطبيعي ولا
الاولى من الحديث الشاخص فلا يثبت الا لولا وغيره لعظم حقوقه على الولد
فيما لا يرضى **اما بعد** **من اصله** **وخالفنا** **كانه** فيها من الغيبة اذ المانع في
الخصومة عدم التمسك من عقده على انه لا يخصص فيما ذكره من الدواعي الشرعية
الاصل من العقلية الحسن ونحوه وبالحكمة كل من اعل للولي عن عقد النكاح
كان الفصل فانه لا يجب عليه ان يظلم فاع الوجب له لو كان اشتعالا عضلا بل
اصطلاحا **وسقط** ولايته **ما روي** **فصل** من او اقامته من العقد للخصومة ولا يثبت
عدم الصلح على العقد وهو اما بسقط ولايته **في النكاح** لان الامام لا
يثب على السيد تزوجه والعصيان في الصغيرين وان ثبت على المهر والاشفاق
لا يفتقرها وكذلك يثبت منعه بالنكاح بل هو حقوقا للزوج في مقابلته ذلك ولا
يمنع من اها بالمرام الحقوقي بخلاف الكبير الراضية لا يملك فله ان يصح
الصغير لا يفتقر لاشياء وجوب العقد لاستلزام اتفاقا حوازم لان طين الولد مستلزم
سكان في الكون والطن اما بعد من حيث **ثم يكون** **عاضدا** **لواستيع** **المراد**
المصلحة والمصلحة لعقد الولي الخاص **فصل** **في النكاح** **باعتبار** **المصلحة** **للعقد**
محمدة عواها او طلالها **فصل** **في النكاح** **باعتبار** **المصلحة** **للعقد**
الاربع **عقد** جامع لارضاء الجدة لها صدوره **والمراد** **العقد** **على**
الاحباب وحده واما العقد مجموع الاحباب والقبول مشروطا بحسن النكاح **فصل**
شرط اجماعه فمصر النكاح فعمله شرط لنفسه ونوقال انما يقع بشرط ثبوت
لبنة ذلك **وقد** **لا** **الوجوب** **اما** **اشترط** **الولي** **في** **غيره** **المصلحة** **لانها** **او** **فصل**
فيها واما لا اعتنا من عدم النكاح لثبوتها اما امره في نفسها فغير ادوات
وبها مكاحها باطل مكاحها باطل وان خذله فلها المهر بما
اسجلت فيها فان اشخص واما لسلطان ولي من لا له فله عدم من حرجه
محدث غايته من غير ما حدث لانكاح الاولى **فصل** **في النكاح** **باعتبار** **المصلحة** **للعقد**
باعتبار واحد وامر حان وان حكمه حديث ابو موسى وقد اختلفت في وصله واصله
وقال الحاكم مدحفت الدواة فيه عند ان وقع التي صلح الله عليه وآله وسلم
عائشه رأم سلمة وذهب بنت جحش قال وفي الباب عن علي عليه السلام في
عائش ثمرة تمام فليس صحابيا ولا احاديث الصغيرة والحسن ومحمدا
شبهوا **فصل** **في النكاح** **باعتبار** **المصلحة** **للعقد** **فصل** **في النكاح** **باعتبار** **المصلحة** **للعقد**

ثم يكون

فصل في النكاح

باعتبار المصلحة للعقد

فصل في النكاح

باعتبار المصلحة للعقد

فصل في النكاح

باعتبار المصلحة للعقد

فصل في النكاح

باعتبار المصلحة للعقد

طریقہ ہندو

والله اعلم

1/2

قالت يا ابراهيم هذا ليس لك انما هو لوالدك
لم يسمعنا ما فعله فقالوا له
مفكر و انتهم ايضا هم سكاره
فقال لهم كل واحد اعم من عقل
لا يشايه فسمعت في اوليها
عند ذلك ساكنه في بيتي كرو
في ايامه اسكنه من اهل القبا
و كسان

والله اعلم

لا وان ذكر لغيرها فهو له على
ظاهر الخبر ايضا م

جینی

لعمري قد صدق الله في العبد ليس لها الا عيناها ما بيع العقب **فصل في النكاح** وهو ما كان بين
اربعين **باب في النكاح** اي اصابا لامة وولدها وعثرها بطلان خطها بعد النكاح فيكون
في بيها به فلم يحق الرد لامة باختبارها القيمة او من الشل واداعا في انصافها للزوج **فصل في**
في بيها به اي اصابا لامة وولدها وعثرها بطلان خطها بعد النكاح فيكون
عقود الاب كانت حقا لمصلحة **قلت** كمن يكون حكمه في كل حال وفي المشتبه فلا يصح رد الولد
بالدعوى وحده لا سيما على الولد بل على من ادعاه على ذلك كانه سلبه من جميع احوال الزوجه
المتصرف في الميراث القبض قبل الدخول لانه لو كان الطلاق كافيا لكان عدم استحقاقها لها
لما كان لها الصن في الجمع وانما استحقاقه على حقل استحقاقه لهما مشترطا في الصن والرضوخ قال
سواء العبد لانه عتق بعد اختياره ثم قال وانما عتق بعد اقراره به وهو كمن اراد ان يتزوج فانظر
ان المهر ما يملك ملكا تاما بالقبض والحق فاذ اقبل المهر جعله في حقله لم يملكه بطلان خطها
كامله بالقبض او بصفها بالطلاق فلو لا ان اصبأ طهر لم اظهره وانما اصبأ طهر
به المثلث او المتعده لغيره في السبي والجماع ولهذا يصح النكاح في سبأ فيه مثله
وهو ان لا يمتنع في النكاح وهو ان لا يمتنع في سبأ فيه مثله
الرب او العاقد وانما سقط الرض اذا كانت **مصلحة** للزوج بشرط ان يكون من النكاح
الضمان ويكون ايضا **باب في النكاح** وهو ان لا يمتنع في سبأ فيه مثله
العين الموجه بالحداد لمانها وهو ان لا يمتنع في سبأ فيه مثله
الطاهر لا يمتنع في سبأ فيه وهو ان لا يمتنع في سبأ فيه مثله
الافضل لانه يملك المتعاطي ضمن **لا** اذا وقع الاضام **فصل في**
غيرها اي غير وجه الصالح ما يباركون روجه كمن يملكه افكروا من روجه وكونا
فصل في **سلب الميراث** او الغايب للمساكين ان يتا الله تعالى في الديات **فصل في**
فصل في **سلب الميراث** او الغايب للمساكين ان يتا الله تعالى في الديات **فصل في**
الفرع ما كان لغيره ليس من الميراث والامش لم **فصل في**
فصل في **سلب الميراث** او الغايب للمساكين ان يتا الله تعالى في الديات **فصل في**
ولا على الداعي الميراث وجب له ميراثا من ميراثه ولا ميراثا لابيها اذا كانت لغرض كانت
والفصل لانه فيها شئ وان كانت لاجد ما لا يستباح الا في الجهاد كما لطيف المعالي ولبني
فصل في **سلب الميراث** او الغايب للمساكين ان يتا الله تعالى في الديات **فصل في**
وجوه ذلك ان ميراثه لا يرثه نصف الميراث العقر بشرط ان يكون **مكره** كما طرأ في الام
عن ذلك ان المطاوعة الماحة والحماية لا يستباح الا لاجد تيسر اصم يقتضي استحبابها
الامش فانه يستحق الميراث لا يكون **مكر** وادعاه بالعماد فان لامة البكر جارية فحيث

بشأن

لعمري قد صدق الله في العبد ليس لها الا عيناها ما بيع العقب **فصل في النكاح** وهو ما كان بين
اربعين **باب في النكاح** اي اصابا لامة وولدها وعثرها بطلان خطها بعد النكاح فيكون
في بيها به فلم يحق الرد لامة باختبارها القيمة او من الشل واداعا في انصافها للزوج **فصل في**
في بيها به اي اصابا لامة وولدها وعثرها بطلان خطها بعد النكاح فيكون
عقود الاب كانت حقا لمصلحة **قلت** كمن يكون حكمه في كل حال وفي المشتبه فلا يصح رد الولد
بالدعوى وحده لا سيما على الولد بل على من ادعاه على ذلك كانه سلبه من جميع احوال الزوجه
المتصرف في الميراث القبض قبل الدخول لانه لو كان الطلاق كافيا لكان عدم استحقاقها لها
لما كان لها الصن في الجمع وانما استحقاقه على حقل استحقاقه لهما مشترطا في الصن والرضوخ قال
سواء العبد لانه عتق بعد اختياره ثم قال وانما عتق بعد اقراره به وهو كمن اراد ان يتزوج فانظر
ان المهر ما يملك ملكا تاما بالقبض والحق فاذ اقبل المهر جعله في حقله لم يملكه بطلان خطها
كامله بالقبض او بصفها بالطلاق فلو لا ان اصبأ طهر لم اظهره وانما اصبأ طهر
به المثلث او المتعده لغيره في السبي والجماع ولهذا يصح النكاح في سبأ فيه مثله
وهو ان لا يمتنع في النكاح وهو ان لا يمتنع في سبأ فيه مثله
الرب او العاقد وانما سقط الرض اذا كانت **مصلحة** للزوج بشرط ان يكون من النكاح
الضمان ويكون ايضا **باب في النكاح** وهو ان لا يمتنع في سبأ فيه مثله
العين الموجه بالحداد لمانها وهو ان لا يمتنع في سبأ فيه مثله
الطاهر لا يمتنع في سبأ فيه وهو ان لا يمتنع في سبأ فيه مثله
الافضل لانه يملك المتعاطي ضمن **لا** اذا وقع الاضام **فصل في**
غيرها اي غير وجه الصالح ما يباركون روجه كمن يملكه افكروا من روجه وكونا
فصل في **سلب الميراث** او الغايب للمساكين ان يتا الله تعالى في الديات **فصل في**
فصل في **سلب الميراث** او الغايب للمساكين ان يتا الله تعالى في الديات **فصل في**
الفرع ما كان لغيره ليس من الميراث والامش لم **فصل في**
فصل في **سلب الميراث** او الغايب للمساكين ان يتا الله تعالى في الديات **فصل في**
ولا على الداعي الميراث وجب له ميراثا من ميراثه ولا ميراثا لابيها اذا كانت لغرض كانت
والفصل لانه فيها شئ وان كانت لاجد ما لا يستباح الا في الجهاد كما لطيف المعالي ولبني
فصل في **سلب الميراث** او الغايب للمساكين ان يتا الله تعالى في الديات **فصل في**
وجوه ذلك ان ميراثه لا يرثه نصف الميراث العقر بشرط ان يكون **مكره** كما طرأ في الام
عن ذلك ان المطاوعة الماحة والحماية لا يستباح الا لاجد تيسر اصم يقتضي استحبابها
الامش فانه يستحق الميراث لا يكون **مكر** وادعاه بالعماد فان لامة البكر جارية فحيث

بح

وتكون المخلوط

۱۲۳۱

معا

فلما حدث الى هرهق طلق اخرى عتيد اجد والتمهذي بلفظ من اوصافنا الى ان وجدنا
ان كانا فصدقه عاشق صيغته عاين الله على محمد فالو احدث اوقمه عن امره
وصال البخاري لا تعرفه في قومه سماح من هرهق ومع ذلك قال البخاري حدثت منك
حكيم التزم لا يفتقر الى شيء من طرقاته اخبرها النسي من راية الهري وعرفه
على من قالوا قال حسن الكافي هو باطل من راية الهري والمخوط عن الهري عوفي
طريقه فصدقه فانتهى عن ذلك وانما من عبد الله الصبيح تكلم فيه وحيه وابطاه
وعرف فلما له طرقت لوجه عند احمد والنسي بالواقفها بكر خنيس عرفت وهما ضيفا
للكا طرقت فاسم قال لهما سلم بخالد الرجيضه ضعف ودوقه ايضا فلما في الناحية
على المذبح عند الترمذي والنسي بلفظ كان في النسي اعلاه وعرفه بشيخ
عوفي عن حدث ود سئل قال هي اللوطيه الصغرى واعلم النسي وقال المخوط عن عبد الله
عوفي مقوله وكذا اخرجه عبد الرزاق وعوفي وعنه في النسي عوفي عن ابن ابي
صعيف وعوفي عن كعب في قول الحسن عوفي ما ساد ضعيف حلالا عن ابن عوف وعنه
عوفي ما ساد واخر عقيب برعاس عند محمد وفيه ان له عوفي وعنه عن النسي والبر
فصدقه روى سماح ضعيف مع الاصلان عليه في روجه ودوقه وعنه عن ابن عوف وعنه
والنسي والرجحان والبر موقوف وسرفعا والنقي هو الصحيح وهو عند الشيخ عوفي
حدث طلوع سئل على اولى من طلق والي في روجه ولا يخلو شي منها عن علي بن حماد قال البر لا اعرف
الناج حدثنا في النسي لا في الاطلاق وكذا قال النسي وروى عن النسي عوفي
وسبقنا ان كان البخاري قالوا فاحكي الخبر معاينه عبد الله عوفي عن ابن عوف وعنه
توفي عن طرقت في روجه من راية الهري وعنه عن عبد الله عوفي وعنه عن النسي
حدثنا في النسي ما روى محمد بن علي بن ابي ماعين مع انه في روجه انه قال
في راية الهري ما روى ابن عوف وعنه عن عبد الله عوفي وعنه عن النسي عوفي
فان كان حدثت لكم واما حدثت اي سعيد فراه ابو يعلى وابو مرويه والطحاوي وعوفي
من حديث ابن عوف وسبب النزول ايضا وروى ما ساد من احمد بن ابي بصير بلفظ ان
النسي اذ ما من ونسي ذلك في راية الهري فلما من راية الهري عوفي عن ابن عوف وعنه
سبب النزول كانه عندك داود بلفظ ان راية الهري والله يقول ان هذا كان هذا في
النسي فتدرون بعد ذلك من اهل الكتاب ما روى عنهم من الفضل عليهم السلام وكان
اهل الكتاب اما يرون النسي على حرف وكان هذا الحكي مبروش فخرجت النسي شرعا وتلد في
سبب ذلك وسبب ذلك لما في المباحث المدينه روى رجل من راية الهري ما روى
صحيحا ذلك فصدقه فخرجت النسي على راية الهري ما روى من راية الهري ما روى
وله في هذا عند احمد وحدثت حفصه بن عبد الرحمن ان الامام من الانصار
ذلك من راية الهري وحدثت على ام سلمه فذكرت ذلك لها ما روى النسي عوفي

الحطام ای ارغوا غصه و اهل

بالتين الى بعد هذا بهنك
الى سطوح في الشرح
في القصة السطوح في القصة
العدد في الاقوال في القصة
في القصة السطوح في القصة
في القصة السطوح في القصة
في القصة السطوح في القصة
في القصة السطوح في القصة

أي السبع والثلاث أما التقديرات عند باطل استعمالها الاشارة الى التقدير وهو
 سقوط عنها جميع الامانة وقد عند قبل التعدي ووجهها ما سجد وقوله صلى الله عليه
 ان شئت سبعتك وسبعت لمن لا شعاع له لو بعد ثلاث اوجه كذا واذن شئت
 مرة دون عند قل شئت وهو ظاهر ان الامانة لا تخل جملتها في
 يدك القدر فكانت الامانة رافعة للشأخ لا في حق الامانة والامانة لا في حق الامانة
 بقدر الحب ومنه اخذ ابو حنيفة والحكماء حلالها حتى انفق من كذا الشيء لا في حياها
 ولا لا يظن ان الامانة في وجهه والحق هو جواز المقتل فقط ما اشرنا اليه وما هو المقتل
 فلا ان الجدة قد سقطت من فواتين فلا بد من مقدمها على الاخير منها ضرورة والفقير
 المهر حري على التغيير في المقتل لا حذر في السأخ العاوي وحيد بعد
 الاوجه للمهرين تقوى المقتل **ومما** وفيه ضاها لما عرفت من ذلك
والثاني في المقتل **والثاني** في المقتل **والثاني** في المقتل
 فاما دليل على الاقوى ان قوله صلى الله عليه وآله تسبعتك تقبيل الشفاه
 وهو محذور لا يستند اليه في القتل لا عقل كادرك والذات السبكية في اليقونة واخراجه
في على احدا من قسمها كانه من العود الخائب **والثاني** اي يصح احد
 الزواجات **الثاني** الى لها لغيرها اذا كان في حكمه معدوم لكنه كالتركيب للقبض والامانة
 واما هنا المروج نفسه فاما على سقاطه عند على الاوجه ولا يضرها الى واحد مخصوص **والثاني**
 الامانة وما سأل تحيل لا يرجع الى قاعد اما اذا هبها لغيرها فبعض حدث
 سواء لما ثبت جعل لغيرها لعائشه وكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نفسه لها ومما
 ويوم من منفع عليه وهو عند اذ اود والرمزي يحدث لبر عايش وهو عند
 دانه وحدث عائشه من اذ اود في ذلك امر وان امره خاف من فعلها فتوفي **والثاني** واما
 لغيره التي مر عن مهلا وابو القاسم الدغولي في معجمه عن النعمان بن ثابت **ان**
 عنهم طر سون فلما خرج الى الصلوة اسكت ثوبه فالتوا لله بالبحار حادثة كفى
 ان يدان اشر في ان واجبك واجعها وحل نعمتها لعائشه فمع ان من منصور على ما في الصحيح
 من الرواية لعائشه في جعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم معها اقتضا القيد **والثاني** في
 النبي من **الزوج** **عنها** اي عن الهبة لانها اما على عوض وكلها جواز الرجوع كاستان
 الهبة **الثاني** ولما على عوض وهي كونه ابيه معدوم غير **عنها** **والثاني** في الزوج
السفر **من** وجاته اذ المكن او بعض ربه في السفر معه فانه ربه اسقاط
 حق واما مع غيرهن بعضهن فكذا كذا عندنا ولا مضاعفه خلافا لابي حنيفة وقال الشافعي
 لا في الرجوع بينهما بعد **الثاني** فقط والمضا لا يثبت الا بدليل مستقل لا دليل **والثاني**
 حدث ان **صلى الله عليه وآله وسلم** كان اذا اراد ففارق من نسائه فانه خرج منها
 خرجها متن على من حدثت عائشه قلنا لو في وجود النعمان لم يبعد لسفر صاحبة الغيبة
 فلم يحل الرجوع **والثاني** خلافا للنعمان الصائبي لما في المسوق عليه من خلافه

الى

٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

10

[illegible]

تیسویں لکھنؤ جنم
عبدالحق صاحب

المروحة لا يجب على المانع ولا الشرايين استمر المشتري وانما هو الموطأ ولا يجوز له وفي المروحة
 لكن في سقوطه غير المشتري نظر لان المشتري له على هو الموطأ لا الشرايين كما في البيع
 مانع له عن الموطأ توقف تأثيره المتخصص على من وال مانع وادار ان المانع وحيا المتخصص
 لمقتضاه ولا كذلك استبرار المانع فان المتخصص عليه هو مخرج البيع والزوج ليس
 مانعاً منه ولهذا المانع عليه استبرار الثلاث خلاف المشتري **وقيل في وصوله**
امانها لا ان زوج ولا معتد **وله ملك في قبضها** خالص او مشترك **فان**
الاكثر له ملك فلا ثبت النسب لولد هاشم **الا** اذا وطئ **الابن** غير زوجة
 معتد كاندوم ولا وطئها الا لارض فانه لحقه نسب **لها** **مطلقا** اي سوا وطئها كما
 بالزوج انما حاصله لحد ثلث وما لا يملك تقدم **واللقية** التي تنقطعها هو الموطأ الذي
 فوان يملكها عند حمل المالك فكان ذلك شبهه **المجمل** الى فالسيرة الموطأ اطلقت
 وطئها لانه صدق عليها انها من كوجه ياد من اهلها واما كان ذلك اذا خرج من العرف
 اذ كان في بيع الموطأ المجمل بنك الادغام والقبيل من المجمل بالادغام **والمتاح**
والمتاح اذا كان الاستبراء والاستعداد **للو** لا الخدمة كانهما حيدان
 كالمجمل في كاحها ياد من اهلها **والموقوف** اذا وطئها المصروفات له حق في ماله
 وهذا الواقع في شبهه ملك كاسياق من حقوق الخلافة هذه الوقف وعده بالرضا
والقبر الى قال مالكها لغير امر قبلك هذه الامه اما اذا كانت الرقبة مملوكة
 كاسياق ان شاء الله **لها** **انما الكلام** في الرقبة **الموقوفة** بوقت محدود فان المانع مانعها
 على الاطلاق في المنفعة شبهه في المجمل **ومعصوم** في يد المانع **شراها** المشتري
 فكذلك البيع اذا وطئ من هو في يد اي هذه الاسباب **مع الحمل** منه حرمه
 وطئ من ذلك السبب فان نسب ولله منهق الحق وان لم يكره ملك في رقبه الامه
ثبت النسب **للمحمل** على الواطئ بالامم ولا احتياط فيه خلافا **ثبت العكس**
 عكس من الحمل وهو ثبت **الحمل في العكس** اي في عكس ثبوت النسب وهو ثبوت النسب
 كذا لا يحصى صحة منع من الحمل لان النسب لان الحمل سقطا شبهه وسقط
 بالشبهة لا يستلزم عقلا ولا شرعا ثبوت النسب حتى تلازم سقوط الحمل وثبوت النسب
 من الطرفة لها التلازم من طرف واحد وهو انه كلما ثبت النسب سقط الحمل وهو ان
 على كل من سقط الحمل ثبت النسب لان الحمل يوطئها ونحوها يسقط الحمل بالغلط ولا
 ثبت النسب لانه انما ثبت بالفراش لا بالغلط وانما ساقى وكان الحمل حق لا تعالى
 بسقطه الشبهة خلاف الولد فهو كذا الامه والشبهة لا يسقط حقوق
 كيف وان سقطت الشبهة حقوق الخلق لما وجب صان الخطا لان الخطا اعظم
 الشبه ولما وجب الاستغفار في قوله **الا الوهونه والمصدة قبل التسليم مع الحمل**

والنبي

والنبي قبل التسليم **والنبي بعد التسليم** اذا حصل من الموطأ والزوج وانما
 والمانع لانه لا ثبت ذلك الوطأ حد ولا سبب بل سقط الشبهة حول الحق وانما
 اسقط حول الحق وقال المصور بالله ثبت النسب في البيعة وبطل البيع **وقيل**
 اورد وانما اشترط في الموطأ المجلد ولم يشترط في الآخر بل اشترطها المانع والمجد
مطلقا مع العلم والحمل لان الملك في الاولية مستقر بالاستقرار ملكا للمهر الزاهر
 واحد ولكن لا بد من كون المهر صحيحا لانه لو كان نامسا كان المهر امانة في المهر فثبت عليه
 المجد واما الاستقلال ملك المهور فلا يعدم من استقراره كذا المهر بالعدد ولهذا
 شبهه بالنسب كل تصرف خلال المهر وانما لثان في كاندوم واما المبيعة فكانت
 كالمشتركة لان الموطأ فيها جبر انقطاع واما المهر فلو كان صديقا بالنسبة لغيره
 لان علوق المشتري ودعوى ولد ما استعملت كذا اسرار في حقته وقد غلبت النسبة
 مع دفع ام الولد لا يصح واما قبل البيعة قبل التسليم واما لما ثبتت النسبة في النصف
 قبل بيعة كاسياق ان شاء الله في حله **والولد** **الانثى** **الاول** **الحمل** **النسب**
 بالاصالة اريد عاه امان في صاحبه المانع كالمجلد والمساخر والاستعداد للوطأ والمضيق
 فان صاحبه المانع له منها النضع تنبيه بعد التكليف فلو كان كذا الفاسد واما
 الامه الابن ملك منها مستهلك بالعلوق فتتبع الحرم الاستعداد واما اللقطة فيعق
 سواه لونه الولد بعيد من المانع حق الغيرة لا سقطت عن سببه كانه كاندوم وانما
 سقط في الحمل وحرمها باسقاط المالك **و** كان الأساس انما لا يثبت **عليه** **قيمة** كذا في حرم
غالب انما احراز كون المصروفات له من المانع **ولا** لان كان كذا في حرمه
 لان على الموطأ احراز مشقة لا الفتق عند الملام والامان الذي هو في حرمه في حرم
 اما الولد من المانع **الآخر** الموهونه والمصدة والمبيعة والبيعة فهو **عبد**
 علمت ما في الحمل بعض ديني المبيعة **وبعته** **ام** **ملك** **الوطئ** **شرا** ادعى ساقى له
 فيه نطق لان الولد انما ثبت له فراش لا لغيره والذي يعضيه النظر ان الفراش انما
 حملها طأ ومطنة انما ثبت بها احكام المصروفات انما جنتها على اعتبار الطأ
 لا الحقيقة وسما في حديثه **صل** **لللد** **عليه** **وايهما** **لما** **كبر** **له** **من** **زوجه**
 لعبد من زوجه قال واحتج من ماله ما سوده وذكرا هذه اعتبار المطنة في الحوض
 واعتبار المبيعة في الحجاب وعلى يقين اعتبار المبيعة المانع حيث لا يحلح الى اعتبار
 المطنة وهو انما لا يثبت عشره **هو المهر** على الواطئ ما استعمله في حرمه كما تقدم
الا المبيعة قبل التسليم فلا مهر لها لان الوطأ عند حديثه في المانع والمشتري
 الجار في حرمها بعينها او مكرهه وقيل ثبت لها المهر لانه فان من يولد المبيعة
 قبل التسليم كما سبعة بعد المانع من المصورات البيع بطل بصريحه في ام ولد

كان انتفا الارام ونبلا على
 المهر ومقتضاها في ملك المانع
 وفيه تحتها اصل

بيع

فلا يسأل في زمانه نفسه فالتظاهر بالطلاق مراد من قوله بالطلاق لا يسأل في زمانه نفسه فالتظاهر بالطلاق مراد من قوله بالطلاق
عقله لا من جهة فليس من هذا النوع اذ النواحي من عرف تغير عمله لعل من الصدق
عقله وما يقوهم ان الناطق بالطلاق اسباب ثابتة بخطاب الوضع وخطاب الوضع
لا يشترط فيه التكليف ولهذا يصح ما اتلفه الصبي وبعض الهام وهو لا يشترط في
انما هو طلاق العاقل والشرط كما يكون الحكم التكليفي كونه في الذمعي كالمعنى في الاصول ولا يقع
طلاق الصبي وعقوله وان كان جازما ولا يترتب كون المطلق **قصد اللفظ** لا في سبغه
بأنه **النية الصريحة** وهو **الاعتقاد** ينبغي ان يترتب على احتمال احتمال مساويا كما لم يشترط
لا مجرد احتمال ولو مرجوحا لانه لا يثبت في المرجوح رأسا ان كل موضوع قتل الجوزية
عن لزمه حتى العلم المفرد فانه يقع ان هناك جازم زيدا وانما جازم كونه اطلاقه كونه
بذلك الملك ولهذا يترك دفع ذلك الاحتمال كذا في هذا الخبر على ان لفظ الطلاق من
اصح اسبابه متواطئين اذ لا يطلق عن غير وجهه او كغيره من التصرفات
والاعمال فلا يصح للمعنى الاخص لا يقر به لغيره ولا لغيره الاخص الا انما علم في
مطابقه وهذا وجه قوله الباق والاصل في ذلك الموضع ان لا يرد في وقوع الطلاق
بالصريح منية الطلاق امانته تغليب بل وجهه خلاف في اثنائها فيكون القول
فكر التراجع في قصد الزوجه وعدمه وقوله وجهه في أنه قصد بالصريح مقناه الوضع
المشرك والما يكون القول في ذلك قولها عند التشاير واما فيما بين العبدية فلا بد
النية لان لانه اللفظ على الملزوم واللازم دلالة واجده لا مغاوت الا بالاضافة الى
دفع الامر او رادته فلا يستلزم لفظ الصريح انطلاق لانه لا يستلزم من لفظ الكناية ايضا
لان نية الملاءمة والملزوم نفسه واحد كما عرفت فكونه لفظا صريحا يقع
الطلاق لا مجرد قصد لفظ الصريح **اشكالان** الصريح على ما يعورض من ان هو مطلق
وهو فقلت انما اخبر ومنع المحققون كذا انشاء او انما هي خبر في النفس كخبري
لاصول **القول الثاني** في الطلاق **اولا** وشكوه بنا طالق وقدره كانه مثل حاض
للشك فليس بصريح لان المراد بغيره طالق من بعد الجبر والطلاق **قبح** اذا لم يثبت
لها طاقه كان الظاهر من امره الجبروت واما قوله **او خبر** فهو لانه في نفسه اذا صدر
من المطلق اي بغير العبارات الصريحة ونفع طلاقه **ولو كان** **هنا** خلافا لما اشتهر في النية
في الصريح لانه في خصوص المقام حدث ثلاث جده من جد وهو هو حال الطلاق والكنا
والعلم الرجوع احد اوجه اوجه والمركب خمسة وارجحه والحكمة وحججه والارطقي في حديثه
او هو من الراجحة عند ارجح من قصد فقلت ان النسي في كل الحديث قلنا نعمت منه وقد
دفعه غير ذلك من اهدى ما عندنا من الروايات عن ابي جعفر في مرويها مطلقا ولا يخلو حزين

ومن اعم وهو لا يفتقر جازم ومنه لا يوجب كناية حزين وان كان في بعضه
اخره معناه على علم السالم وعرفه بها انه وعند الحديث انما في سبغه من
هنا ان الصامت مرويها لا يجوز اللعب في ثلاث الطلاق والكناج والحقاق في النية
منه وحزين وان كان فيه ان لم يرد في مرويها من جملتها في قوله لا يوجب عمل وثبت
حديث الاعمال بالنيات تقدم في غير موضع فهو في هذا الاصول ولا يوجب كناية
فلا يثبت فيه النية كالصناعات فالقائلون في نية العقود والابتاعات كالبيع وانفقت
النية بالهتول قلنا غاية تخصيص بعض اسباب من عموم اشتراط النية فالقولون
المخصصين اصله انما يفسر على ما في هذا العاقل على خلاف الاصول لا يقع واجب
بالبيع ولهذا في المحققون حجية العموم بعد تخصيصه والحران في تخصيصه
خلفا لمقتضى الخلق فتقضي عموم اشتراط النية في الاعمال فاعدا له وعلى هذا في الخلاف في
قوله **او** ما لم يرد في طلاقها **قبح** فالتكثير من وجهه قال الامام حزين لان
العلم يكون المطلقة من وجهه ليس بشرط وتوقع الطلاق وهو في الخارج كانه مراعى الى
استراط نية طلاق الزوجه وعدمه **اد** طلقها **قبح** **اللفظ** الى نفع ما الطلاق
في لغة العموم بشرط ان يكون **قبح** اي عن كونه لفظ طلاق **اد** اذا لم يكن الطلاق لفظا صريحا
فلا يكون قصد اللفظ ولا مراد يكون **قصد اللفظ والمعنى** لان اللفظ اذا لم يكن صريحا
كان كناية ولا بد من نية الطلاق **في الكناية** وليس المراد بالكناية هنا الكناية المحددة في علم
البيان بل انما هي الجائز والمشكك اي في كل ما لا يضمن المقصود ونحو اللفظ واما ما عرفت
فان المراد بقوله قال قصد اللفظ في غير الصريح كان او لا في الكناية صريحا
مفهومه ان المراد باللفظ واللام مع جواز ايراد الملزوم مع اللانهم ايضا المراد
منها غير ذلك **وي** ما في لفظه او قوله **قبح** اي بعد الطلاق **قبح** اما لفظه فهو
كالكناية لا يكتفى على المكتوب على المايعات الا انه لا وجه لاشتراط الامر تمام لان السبب
انما هو فعل المكتوب لا يكتفى ان الطلاق باللفظ هو النطق وان لم يتبعه وجوب
هذا فقلت **اشكال** **القول الثاني** في الطلاق **اولا** وشكوه بنا طالق وقدره كانه مثل حاض
للشك فليس بصريح لان المراد بغيره طالق من بعد الجبر والطلاق **قبح** اذا لم يثبت
لها طاقه كان الظاهر من امره الجبروت واما قوله **او خبر** فهو لانه في نفسه اذا صدر
من المطلق اي بغير العبارات الصريحة ونفع طلاقه **ولو كان** **هنا** خلافا لما اشتهر في النية
في الصريح لانه في خصوص المقام حدث ثلاث جده من جد وهو هو حال الطلاق والكنا
والعلم الرجوع احد اوجه اوجه والمركب خمسة وارجحه والحكمة وحججه والارطقي في حديثه
او هو من الراجحة عند ارجح من قصد فقلت ان النسي في كل الحديث قلنا نعمت منه وقد
دفعه غير ذلك من اهدى ما عندنا من الروايات عن ابي جعفر في مرويها مطلقا ولا يخلو حزين

والمعنى

موضع الحق اهلك لان لاسبه الفناء اما لاسبه المخرج والخروج لانهم للطلاق يكون ذلك
كثارة بعدد نواياهم كما عرفت في النيات **كذا** قوله **استخرج** لان الخرج كما يدرك
المصر في كانه مخرج لا يكتفي عليه **كذا** قوله **استخرج** لان الخرج كما يدرك
لا اذا قال **استخرج** وجب الفرج ان الفرج يثبت من جهة الزوج والزوج من جهة كل
واحدة منهما على الآخر فلا ان الطلاق ينفذ على النساء فاستطاعوا ان يكون صرحا في كتابه
وبه نظر لهم **كذا** قوله **استخرج** لان الخرج كما يدرك الفرج من جهة الزوج والزوج من جهة كل
واحدة منهما على الآخر فلا ان الطلاق ينفذ على النساء فاستطاعوا ان يكون صرحا في كتابه
نقطة اي غير مكررة ولا موصوفة بعد زيادة على الوجهين كان صرحا اذا صدر في كل طهر
واحد خلافا للحسن ان علي وسائر فيكون معه في فترتين الثلاث فاما عند الذوق في حركات
ارسل طهره لانه تطبيقه في حايض ثم اراد ان يتبعها تطهيره اخرى عند انقضاء
نقطة ذلك رسول الله صلى الله عليه واله ولم قال ما برع ما هكذا امر الله
انما في نظرات السنة والسنة يستقبل الطهر فتطهر كل مرة وفي كل مرة تطهر
قلت **المراد** الحايض **كذا** قوله **استخرج** لان الخرج كما يدرك الفرج من جهة الزوج والزوج من جهة كل
واحدة منهما على الآخر فلا ان الطلاق ينفذ على النساء فاستطاعوا ان يكون صرحا في كتابه
اذا العدة اسم لجميع العدة كما صرح به صاحب التكميل حيث قال وعدة من الحيض الثلاث
فيما استقبل بالطلاق مجموع العدة فلو طهرت في كل مرة فلا تحلل الرجوع لما كانت على
المذهب الا لو جحد كاسياني في لا يتوكل المتعددة ومع ذلك الرجوع لا يستقبل الطهر
الا لان مجموع العدة **كذا** قوله **استخرج** لان الخرج كما يدرك الفرج من جهة الزوج والزوج من جهة كل
واحدة منهما على الآخر فلا ان الطلاق ينفذ على النساء فاستطاعوا ان يكون صرحا في كتابه
فعله بعد فترتين الثلاث على الاظهار او جحد **كذا** قوله **استخرج** لان الخرج كما يدرك
في طهر **كذا** قوله **استخرج** لان الخرج كما يدرك الفرج من جهة الزوج والزوج من جهة كل
واحدة منهما على الآخر فلا ان الطلاق ينفذ على النساء فاستطاعوا ان يكون صرحا في كتابه
انه عليه السلام لم يفتي فيه رسول الله صلى الله عليه واله قال لي جمعها بركتها
حي طهرت في حيض فتطهرت في ابله ان طهرت فليطهرت قبل ان يسها فتذكر العدة اليه
امر الله تعالى فطهرت النساء في قوله وسلم والي وادد والنساء في حركات الاربعين
وقال ابو داود في هذا الحديث جماعا كلهم قالوا عدا عنكم ان النبي صلى الله عليه واله
امر ان يجمعوا حتى طهرت ان تناطوا وامسك ومع ذلك في الاربعين وادد وسلم
والمرادي من حديث صالح ايضا لم يفرق فليجمعها بركتها طاهر او جاملا
واما اشتراط ان لا يصدر **ولي** المطلقة **منه** وان صدر من غيره **في جمعة** اي في جمع
الطهر فاستفت في حديث ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه واله قال من طهرت في طهرها
فيه كان اولى جمعة لان الجمع كما علم اذا دخل على نقيض توجه الى القيد نعم منه
ان اولى في جميع الطهر يشترط ان يكون محصيا استا الوط في بعض راد حصل في بعض

درك غير صحيح فالوجه ان يجعل في جمعة فند الفرج لا للمصير المعنى ان الشوط
هو الاشارة الى جميع الطهر **واما** ما اعتد به المصنف لكون الجمع من ابدية العدة على ما
ذكر المصنف بالله المذهب من انه اذا طهرت فيه ثم رجعها فيه ووطها فليطهر في كل طهر
بمعاني ان الحيض ذكره في حواشي المذهب لاهل المذهب من انه لا يفتي فيه لان
صدق عليه انه طلاق قبل ان يفتي في جميعه ذكره لان اولى في اي جزء منه
واحدة فيه مع سلا مشين المرام **واما** انه يشترط ان يقع في طهر الطهر **طلاق** ثبات
تدبر ما بعد من قوله **دستية** ولعل فقط **نقطة** ان يقع في طهر الطهر **طلاق** ثبات
طلاق **في حوضه** اي حوضه هذا الطهر **نقطة** ان يقع في طهر الطهر **طلاق** ثبات
في الحوضه فلا فذلك هو سبب الحديث الذي انكره النبي صلى الله عليه واله في طهر
واما اشتراط اسما الوط فيها لانها لو طهرت في الحوضه طهرت ان يقع الطهر في
تلقين عليها فخرج عنها ولا يشترط طهرها لانها لو طهرت في الحوضه طهرت ان يقع الطهر في
الحديث **واما** المصنف فكل الجمع من حديث سالم ونافع من عدم اذن النبي صلى الله
عليه واله ثم لا يرعى ان يطهرها في طهر الحوضه لانه طهرتها ولا كسر لادله في طهر
منه اما ان يقع وطهر الحوضه ولا يقع عليه رواه الى الزبير وغيره الى ان
يشترطها في الحصول طهر تلك الحوضه **واما** الطلاق **السنة** في حق غير الحايض من
معصية او ايسر او جاملا من استنبان حملها كما صرح به الحديث والاكاذيب كالحايض في
المدة فقط من دون شرط غير افراد **كذا** قوله **نقطة** ان يقع في طهر الطهر **طلاق** ثبات
شهر من الطلاق في العدة المأمور الاشهر في عدة من الحيض من الحيض وذلك
ايضا في الزينة **واما** ما عليه المصنف بانه اما وجب في ذات الحيض لتبين براه الزجر في
في الصعيه ونحوها **كذا** قوله **نقطة** ان يقع في طهر الطهر **طلاق** ثبات
اما ثبت في الفرج مثل كل الاصل والمذهب الذي ليس هنا غير الوجوب
من امراد مثلث ما روي عنه على وجه السنة فانه **في الشهر** ان كان من طهر او شهر
ان كانت المراجعة **في الشهر** ان كانت من طهر او شهر **في الشهر** ان كانت من طهر او شهر
وقال مالك الثلث من اصله بدعيه مقرر او مجموعا ووافقه الباقر والصادق في ان
واذا فقي في الجامل قال المصنف فليطهر من بعد فقي فاذا وقع بعد طهر العدة لم يفتي
لعدم رادهم الطلاق للعدة هو ان يطهرها طاهر من غير حايض اسوي وهو بان كان
المرء في كبر الطلاق والحديث لا دلالة عليها **واما** ما روي في كيفية طهره وقال الحسن
في غريبه ان يدين **واما** ما روي في كبر الطلاق والحديث لا دلالة عليها **واما** ما روي في كيفية طهره وقال الحسن
لا مكرها لان طهره من مطلق محقق في افراد والتكليف **واما** ما روي في كيفية طهره وقال الحسن

وان امرم

والطلاق

[illegible]

هذا الكتاب من كتب
الشيخ الفاضل
المرجع
الشيخ الفاضل
المرجع
الشيخ الفاضل
المرجع

5

بمعنى ما فيه الطلاق عند وجود الصراحة على أصل آخر وهو أنه يقع عن مالك
الله سبحانه كما عرفت عندهم في الامران الذي هو المشيئة **والاخر** اي الشرط وقول
وكلماته كما قال في الكافي وكلهم الجاهل كان ان لا يلهي الله امره في
الملكوت **ان** **اما اذا وقع** موعدين من موعدها **وكما** في امرها الطرف
ولا وجه لا نصا للمعنى على المشكوك لان بعض كل المجازة وان لم يصح تعليق
الايقاعات لاهل طروك المكان فيها ما يصح مثلها وانما لانها اطلاق للزمان
مكي والاطلاق **لا يقتضي النكر** اي تجدد وقوع الطلاق كما يجدد وقوع
الشرط بعد كل الرجوع عند من شرطه ومطلقا عند غير **الكل** فهو كانه
العلوي ان كان على علمه بكون الحكم بكونه لم اتفاقا بينه الاصول فواذ انما جازوه
واما متعلقون بشرط لا يكون على كونه قول الدار ومنه من جعل النكاح
ايضا ان فصل التعليق وضع لسببته على ان كلمات الشرط المذكور ما عدا
ان الناطق العموم عندهم في مثل كذا في شمول الامرين المستقبلي موقوف **الكل**
واما في كلامه على اربعين لم يجعلها للعموم لان دلالة التامر لانه الكل وانما في كل
النكر ايضا فان دلالة التامر لانه الكل لان دلالة الكل والفرد **اللائي**
والفرد وحققنا في الاصول على ان النكر **الكل** انما يتبع على ما في قول الطلاق
يتبع الطلاق **اما** لا يقول **فلا** اما بل المراجعة في الطلقة الاولى فظاهر
واما بعد ذلك فلا يحكم تعليق الطلقة الثانية بشرطه بالرجوع عن الاولى فالطلقة
المذكورة في قوله اذا رجعتك ثانت طالق ولا شك في ان هذا يتعلق بطلان
الطلقة ولا يصح طلاق المطلقة بغير ان لا يعلما لانه كالمول لا حبيبه است طاق
ادام طلاق لك ولا يصح اتفاقا جاريا على السور بالعموم هو قول **الحمد لله**
ان **كلما** **وقتي** سواء اقتضا النكر **واما** قول المصنف الصحيح عن علي ان لا
تفيد النكر في حاله لا حوالا وانما في طرفه ان معنى جرح وهو الذي يفسد
اصول علم العرفه فقله عما مضى اصول علم الاصول وامان المفسر لم يحكم
بامتناع النكر **الا** **غالب** لا في بعض الصور فان اراد به ما قامت فيه على
عدم العموم **فلم** **الكل** **الكل** بما لا يفيده فيه وانما غرضه في ذلك
تكون في القواعد وكان توهم ان كون الامر المطلق يخرج المامور به عن العمل
بفعله ثم يغفل عن كونه المتدبر فيفقد العموم **تكرره** **وقا** لا يليق بصدور
وقوله **لا يقتضي** كونه الشرط على **الفرد** **شبه** من كلمات الشرط **ان** اذا وقع
التعليق **ان** **الملك** **الطلاق** **فواذ** **نقل** **طلقة** **ففسد** **ان** **شبه** **وهذا** **الكل** **فخطا**
عشوي لان ان لا دلالة لها على قبحه ولا نكاح ولا عموم لانها حرف موقوف لحد الشرط
للإحتياط وانما يحصل الفهم من جعل الامر في طلقه بفسد الفهم او قبحه العرف وانما

لم يجعله لغو ولا لخراج كما اختاره المتأخر في الاصول فهو موقوف اغاها هو بطل الشرط
بالشرط عند وقوع الشرط متعلقا بامان الشرط او قبحه فلذلك لا يقتضي الفهم في
التعليق بان ليس من الاعتراض على ان التعليقات قد يكون مع لغو طلقه ففسد ان
الملك فيلزم ان يقتضي في ذلك الفهم **وقا** **بانه** **قوله** **ان** **العود** **لا يقتضي** **ان** **غيره** **ان** **اذا**
من كلمات الشرط الواقعة **مع** **ان** **واما** **ان** **اذا** **فانها** **للداعي** **مهما** **قال** **في** **الغيب** **واما** **ان**
بطلان الشرط **ان** **الملك** **فانها** **له** **في** **التعليق** **فواذ** **است** **لان** **ها** **معنيين** **شرطي** **وطرفي**
فانها في مثال التعليق عليها فانها في العموم اشمل للزمان الحاضر وامان اذا انما
رجحنا الشرطي ان الاصل عدم الطلاق انتهى وهذا الكلام خطا ايضا لان قوله في كلامها
ان الملك يقتضي جرح اقتضا الفهم في الملك على ان وامان ان الاصل عدم الطلاق
فقط فاجب ان الطلاق قد وقع بوقوع شرطه وهو ما في الحال ثم الفرق بينه وبين
قوله بغيره في جرحه في الشرطية فان جرحا في الشرطية بشرطها ايمان كان غرضها
اقتضا ان الاصل عدم الامانة في خلافه فيقضي هو الاصل فاذا قيل ان طلاقا اذا لم يتعلل فهو
بطلان عدم الفعل المطلق وهو ما يصلح اللفظ لان الاصل عدم الفعل وامان اذا كانت
الفعل الذي وقع العميد باسمه مقيدا بالمستقبل هو ان الفعل عند انما لم يحدد
اسما خاص فيقتضي به الجواز لا كونه للفهم **فوقله** **فان** **العموم** **خطا** **لان** **علا** **اقتضا**
الفهم اقتضا جرحه بعمدة الفعل فيه عند من وقع شرطي لا يقطع الطلب **واخرج** **ان** **يجز**
فالمع ان امارة ما ذكره وضع تجدد فان ال **شروط** **هذه** **الركائز** **لا** **اصليه** **ولا** **عرفه**
وان اراد ان هذه معانها اللغوية فهي فاحش ومنه ان كلمة المع وعين وانما ان
هذه المقامات كلمة من لم يرحل علم الاصول والوضع **وقوله** **الشرط** **لا**
يعطف **لان** **كل** **من** **المعدلات** **قد** **الآخر** **من** **كلها** **يقول** **الحكم** **بطلان**
في اللفظ **وقا** **آخر** **وقوله** **في** **الخارج** **كنا** **انما** **تكون** **الحكمة** **ان** **تقدم** **الحكم** **على**
الجميع من الشروط فلو كانت طالق ان اكلت ان شئت على ان الشرط من كلها قد كان
لطلاق او لو كان احدهما مدام الاخر لم يخلو حتى يحكم بمعدله لاخره لانه لا يصح
علقا لطلاق بالكل وقت الشرب لما علم في انسان من ان التقيد بالشرط كان تقيد
بالطرف ومنه قوله **وقا** **لا** **يفعل** **كم** **بشي** **ان** **امرت** **ان** **اصح** **كم** **ان** **كان** **الله** **يريد** **ان** **يعفوك**
فان وقوله لا يفعلكم ان صححت وقت ارادة الله لعلى اعوامكم تكون نفوسه انه يعفكم
بشي ودفعه الله اعوامكم وفي جعل الحكم الاول تحت حا صلي في القصة فتواعد
ايمان فان فصل جملة احد الشرطين عن الاخر لا يكون شيئا كان لا يقطع او كان
الاتصال او تشبه كلاهما ولا سبب لكل ال **القطع** **هنا** **لان** **انما** **حصل** **باحتلالها** **خبر**

غير جئت ام وضع متع قال والذي عرفنا من هذه بعض السلف الحكماء فوجدت متع غير
يا فقهنا كفاية بالطلاق فوجدنا انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
التي لم تاتوا العباس منوع وفي الامور خاصة ولو لم يقع الطلاق في الشرط لانه قيد للامور
فما تقدم ولا كذا كذا القسم فانه ليس بعد الحكم جواب بل هو كذا كذا فوقع في الشرط لانه لم يلق
لا يتعد وكذا ليس جواب فانه لا يلق وجوب الحكم عند استجاب جوابه بالشرط ومن الشرط وضع
ولو لم يقاسم عليه فاسد لا اعتبار لانه في مقابلة الذي هو الصحيح من الحلف بغير الله سبحانه والى بعد
عينا كما لا يتعد صوم يوم الخوض وما ذكره معنى الفساد الذي هو بطلان نعم المقر واما العود وجوب
الحكم فاسا فاذ الحكم انما شرعت تعظما لحرمة الله تعالى الى اضيق عليه الحلف بالخير فلو
وجب الحكم فثبت الحلف بغيره لكان ذلك نفسا لشرك كما تقدم في الحديث واما الحلف
الذي لم يقسم المحلور عليه بوقت واما قال الحكم **فبجعلن** وجنسه يقع **موت اجدها** هو اجدها
قبل النجس المحلور عليه ان كان سديلا وان كان غير سديلا فلو كان الحلف في معنى وقوع الطلاق
موت لحيته انه اذا كان يائسا لم يتوارثا ولا فلا يظهر فانه في الرجوع على ان الحلف موت الزوج
مشكل لانه ان قلنا انه في وقوعه ان لا يفعل فثبت طلاق فان الطلاق لا يحصل الا بعد حصول شرطه لكن
الحال صحت في مقابل للطلاق فان يقع على الميتة والحلف انما هو وقوع الطلاق **بالتق**
او الذي ضرب المحلور عليه فثبت **من وجع اخيه** اي لم يذكر الوقت الذي ضرب به جرحه كونه
مات لا حاجة الى اشتراط مكنه من **الحلف** لان ذكر انما يشترط لعقوبة الاحكام المستلزمة
والعقاب وليس اختيار المحلور عليه هو المحلور عليه حتى يشترط تحققه بل ولا يجزى في فعل
عليه فثبت المحلور طلاقا لانه حصل الفعل المحلور عليه فان الفعل هو الكون وهو معلول للمكره
بالصحيح لا للمكره فلفظ الفعل في تركه منه مبدء الاختيار والامام جاز ان فعله مكرها كيف
والفعل منسوخا وشي حاله لا يعقل نسبة حقيقة حتى يكمل بان كونه منوع بالفعل فاعل حقيقة
وبعد اذ امكن فعله ونسب المحلور الى العبد مع قرينه بعدم اختياره واما بحث اذ لم يجز اخراجه
وكيف جعل المحلور عليه فمما لا يفعله امر كراه عليه **لعمري** الشرط ان يكون عدم الفعل
المقدور بغير اختياره كان يقع من الفعل المقدور له واما اذ امكن الحلف عسقيلا ووقته
فانما يطلق بخرجه الوقت ايضا في المطلق فاذ اجلت لم يفعل اسما غدا طاعت في اخره
لانه انما اشترط المكن من الحلف عليه المقدور لا غير المقدور **والطلاق** **متقيد**
بالاستثنى وتعلق ما لو قال انت طالق ان قلت زيد الا صاحجه وقد نظر في التقيد
عامة عن تخصيص الحكم بوقت التقيد دون سائر الاوقات واما هذا تخصيص الحكم
لوقت بعد ان يكون حكما عليه بالحكم وكذا بشرط ان يكون الاستثنى **متصلا** على الخلاف
المعروف في اصول ويكون **غير متعرق** للاستثنى منه **ولو** على الاستثنى **عشيرة** **ابنه** **تعا**
لوقت طالع كل من هذا الا ان يشاء الله او عشيرة **غيره** اي غير الله هو لان يشاء ابوك

نعم

ما ساء لله او ساء غير الله تعا في **الحلف** الا ان هذا استثنى في فساد الطلاق
فانما الاستثنى فانه وهو ما حشر في الحلف لا يكون في شدة ولا سعة وهو انما هو
بعدم الحلف فهو في وقت طالق في كل وقت الا في الحلية في كل وقت فلو شترت في وقت
استثنى لا يصح وان كانت في بعض الاوقات دون بعض فقد وقع الطلاق واستثنى لا يصح
انما هو وجوب ودعوى ان يكون هناك وصح للمالك المقتوية غير ما روى ابن اللعدي دعوى خلاف
الظاهر لا بما صح في تركه **الحلف** **من يشترط** في الحلف في الصريح يتوى ويران هذه العيان
وكيفما اخبر المصنف ولكن من اجترأ على بقر الحكم الله تعالى وهو في اصول رجل من
العلماء على التواعد عاقل لم يكن يحبس من خطب الحق بالاصل او اذ قال امره طالع ما ملك **غير**
غيره **درهم وسوي** عشرة درهم فذلك مفيد **للمنفى** لغرض العشم الدائم ولا يستلزم
لك العشم ولا وجه للمنفى فانها للنع كذا الاستثنى وانما الموقر المال الذي وقع
الطلاق في مكرهة النفي الذي قيل غير سوي ولو قال وغير سوي بعد المدة لا يقتضيات
امامنا بعد هذا خلاف في الامكان هو الصواب واما اذا قال **الا** عشر فاما موضوع **الاستثنى**
المكروه **مع الامكان** للعشر وقال ابو العباس لا بد على الامارات وهو من الحنفية في حقه
والاصول وتبني ايضا على ان الا في المنصوب **الحلف** في موضع الجواز وما عرفت على
الغرض في موضع الصفة كذا لما يظهر لاجراء على الاصول على ما عرفت كما جفتا في حنا
لكافية **تسلي** اذا قال انت طالق **الا ان** تدخل الزمان فارجع العاصم مقتضى
للمنفى في الرجوع فاذ استلقت طلقت واما المصنف البطلان صعب ايضا بها
القول لا في وقوعه ان لم يمتد خلوه وديعه ان ان لم يمتد خلوه على الاصح واحكام الكلام في هذه
مما لا يجر ان يشاء ابوك فلا تطولنا حال بيان الخطا ومعرفة في **فصل** **في**
من الزرع **تسلي** ان وجهه او غيره في الطلاق **هو ما تملك** او تركه في صرح وكتابه
من يملك اماها او غيرها **من يملك** اي لفظ الملك للعقل والاطلاق هو
ملكك او جعلته الملك **ولم يملك** مع زياده **ان شئت** **وقوع** في منية **والاعلى**
الطلاق في قصوره **تسلي** **تملك** **لدي** في نفسك او تقول غيرها **امرها** **الملك** فلا يكون
ملك الا لانيه الملك وسبب في حركتها او تقول لها **اختار** **تسلي** **تسلي** هو كتابها
تلكها **متقيد** **لعمري** رجعية واما للساعي وما في اوج حقه ومن على عليه السلام
ايه لنا ان نطلقها نفسها واختيارها لا يريد في طلاقها واماها في كونه واحد
فالملك للمحله في ملكها نفسها واختيارها وهو في حقه طردان في الفرقة **الطلاق**
الواقع من الملك بالفتح **الاختيار** لنفسها اذ اهلها في مثال العبد بشرط ان يقع الطلاق
الاختيار في المجلس الذي يقع فيه الملك او العبد عن الحسن وقاده والرهدي
منها سيرة في كل مجلس وفي عن لنا ان الملك كالعقد والقول في المجلس بالو العقد

فان كانت المشية

ظاهر في صحة اقتضاها به اذا كان النشز من حقيقة باخلاله بشي يلزمه لها من فعله ذلك ان
يكون منها نشز مع فهم الماخوذ عليه انما قاله في مقالته ولعل هو النشز باحسن
لتعدلا مساك مع وفه نشز على وجه فليس من غير الماخوذ من صحة الملح بط
لا شري ولما اختلفوا في سوله على ان طبرك من ثوبت نفسا فكل من غيرا من انحاء
فما صدر في حال التزواج والتزاج لا في حال المخالعة او لو كان العوض من الزوجه نفسها
من غير ما فان الملح مع حشد **كيفيات** الزوجه صحيحه انصرف او فاشره او غيرها
وقال المنصور باقر في شرح القسم والهادي وان صرا لا يكون ملحا احيانا ملحه بان اذا احاطت
بسطا حق الزوج بعوض منها كان من غير ما كفتاد من عله وهو معراجي الذي لا
المخالعة ان كانت باقيا اذا طارها فالعن صرا حقيقة منها لان الغير من غير ما حشد
وان لم يكن لها اجازة فالحالعه تنبوت لغيرها على الزوج من الامان والعشر وما كان
لا يطلعها لولا العوض فكيف يمكن كفتا من عله فهو تنبوت لغيرها ولا ان يكون الحجاب
الملح او طلبه **يجب القبول** او الامتنال للطلب من كان المطلوب هو الزوج او
الزوجه لغيره فلو ان الزوج خالفه على ان يزوج الزوجه فليس له على النكاح
كله الزوج او الزوجه لصلحه الزوجه جالعي على ان يطلعها على ان يزوجها فليس
اظهاره فكله حكم القبول المشا له بقوله **انما في كذا** فكل ما حدث اختلاعا
بان قدس ان ثمان من حمله بنت عبد الله بن عبد الظري والى اود والنساي او
حديه بنت سهل عند الوفا واد واد والنساي ان رسول الله صلى الله عليه
والله حين بعثها لها وفارقها وفي ما ولد النكاحي اقبل الحالفه وطبقه
وذلك انهم ظاهرا في لا تشترط كون العوض القبول في **المجلس المعتاد** في مجلس
الخير فيمكن ان تقاس عليه كل عقد تعبر به بالمعاوضه وان الشرط ليس
قبل الاجراء بل انما الشرط كونه قبل الرد من القابل ان الرجوع من الموجب كما سئل
في قول النكاح **فيها** اي في مجلس الحجاب ومجلس بلوغ الخبير به مثل المصم المخالعة
بقوله **كانت كذا على ما دونه كذا اقبلت** الزوجه فليس لها عقد عليه او
قبل الغير فليس لها الغير لما عرفت من صحة كون عوض الملح من غير ما على ما اخبرنا
او قاله في حقه **المتفق على كذا** او قال له غيرها **طلمها على كذا اتفاق**
اي امثال امر طلمت طلمها ومن العوض طلم الطلاق او شرطه بلوط الماصي عطف
على كذا كذا او مثل الشرط بقوله **كذا اكد** لحواله البراني فاس طلق او **كذا اكد**
كذا او طلاق على ان تهرق في كذا **اوقع** ذلك الشرط منها **او بعد**
المجلس ففعل الملح لما قدم من الفرق من الشرط والعقد من ان الشرط مستقبل العقد
اخبرنا عما في النفس من الرضا بالمعاوضه ثم عرفت من ان يقول الزوج متى اقبلت طلق

نقضي حكم اشتراط العقد
وان المعاطاة كما فيه
في صحة الملح لان الزوجه
الموطا وان اودو
النساي في

لغيره

او يقول

او يقول ان وجه من طلمت فاس بري في كلامه العبارتين فيبذل الخلع لا في بدها الى
يجعل احد ما قبل او الاخر فيبذل او اخلاقي كيقته الرضا لا من غير ان المربوط طم
فان من خالف في صحة الطلاق المشروط بخلافه فاس وقول
الطلاق فصلا عن كونه طلمها واذا وقع القبول او الشرا **ففي بدها العوض** من
زوجه او غيرا على ما كونه في الحال ولا حاجة الى تفسير الاجزاء بقوله **في العقد** لا الشرط
لاستيفاء التزامه بل انما يقع الخلع بتوقيع الشرط **وما يجب الزوج على القبول** لولا
وبما الملتزم للعوض على ان لا يملك القليله في الزوجه نفسها حقيقة انشا الله تعالى
ينعقد الملح بالعقد هو ان يقول لاني وانا اطلقك اقبلت طلقا وانا ابريك ففعل
الماور حلاقا للزوج بالله مما اودع انحاء العدة في المجلس **قلت** وشهد له
ثابت من تفسير **والعقد** فليس يصح مخالفة القبول **الا** اذا اقبلت **عنده** لا الوقت
لان الزوجه للزوج فان النكاح اذا اقبلت طلقا اذا سلمت له وجدا فاسا طلمها الزوج
ذلك العوض كان كانه العلق للطلاق وان الاجزاء اما اثبت في العقد لا قبلها على فعل
النكاح بالصحح وتبصره كانه فضل المالك وذلك حاصل في العقد والشرط لا كونه حده
المصم ان الاجزاء لا تنفع الا العقود **فصل في كل الزوج ان احد من الكبر**
بالزمن بالعقد وقال المومنين والامام عي والعقوبات لغيره بان اقبلت عليه مقبلان
فما جاني بعض من اقبلت حله بغير عي ان سهل امه رابت من قيس وقيل لها النكاح
الله على والله ان لم ادر من عليه حلقه فالت فغيره وان لم ادر من رسول الله صلى الله عليه
اما الاكد فلا فالو معاذ من كذا لاني سعيد الخدي كانه الحق في حله من الاضمار
ما يعا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لها ادرين عليه حلقه فالت
غيره وان لم ادر فقال لها ادرى عليه حلقه فالت فغيره وان لم ادر من رسول الله صلى الله عليه
قلت الصحيح فرض كذا المتعار صير حديث امه ثابت مضطرب المتفق في
اسها حمله من عبد الله بن ابي سهل حمله بدها مقبل سهل وحديث الخدي
صحيح لثناك وقوله بكا ولا جناح عليهما فاما الفتنة هو الدليل وهو عام كالمسلم
والكثير لو معناه الزنا على ما زعم بالعقد لها المظنة ان سواد في عوض الملح طلمه
لا يوسه عليها **مخار** الى وقت انقطاع حقها من حضانة كاسيا في الحضانة
انما الله تقا ولا يملك فقه عدا كما ذكر المصنف لانها ساطعة بالنشز الذي هو
شرط الخلع تسلمها لمعلا له على علمه استحق المخالعة **سعي على كذا لو كان**
مستقبلا ومحمولا اما المستقبال فلا كانه لا حيل بالنكاح واما المحال فلا مسيا في ان
شا الله تقا وكذا **سعي المخالعة على الله** ان كان باقيا **او مثله** ان كان فائتا **كذا**
اي لو كان مستقبلا ومحمولا **فان** طلمها عليه **لم يكن قد دخل بها** **سعي** عليها
ينعقد ان لم يقضه والاستحق عليها من كانه لا يعقد الخلع ويصحب بالطلاق

مقدم

عدها فتسمى **وضع الحمل** الكارن المطلق لا يتردها فانكشفت حاملا فظلمها فان عدها منه
الحض بعد كمال فاسبا ولا يتردد وضع الحمل **جميعا** اما ان اصابه الحيض فعدتها ان يصير حملها
اي ذلك الذي في بطونها كما هو اصل الاضافة وان اصابه اسم الحنن للعبور كما هو مراد الكثر
واما اشتراط ان يكون الحمل **متعلقا** كما لمصعده والعلة لاستطاع عليه اسم الحمل وهو ان يكون
فلما نفساها حملت حمل خفيفا ضربته **والجائز** الرجعية بمعنى عدها بتلك الحيض فتعبر
الطلاق عن عدها وهو ان يكون عدها من ثلث وعادته والباقي والصادق والامام والره
من عدها وما كان والصادق وفيها المدينه ثلاثه اظهره ولم يسل عن احد حمل المشترك على عدها
والعدها من عدها في احد ما عينه عدها في الاخرى عده وهو ان ان القدر والبع اتم في
الاصل مصدره من الجمع فقل المجمع يضم دلاله على التثنية والجمع انما هو الحوض فالويل كل
من ايام الحوض واما الطهر بجميع وانصاب لانه على الطهر وهو الدم ليس طهرا فالمراد بان
اصابعه وهو الطهر لا يثبت احلالا احتياجه وهو بان الحوض واما قول المصنف ان المراه بان
كالاجماعه وهو ان خرج من ظاهر السقوط لاستلزامها فاضاعها ما دل على خروج الحيض
الثالث **قلت** اصل شرع العده ثنتين براه الرحم وانما دل على اخرجه الدم لا الطهر
وهو من جعله لثبوتها لانه لا الطهر فالويل اصل شرعها لا سطره الرجعية واحكام حوا ان زوج
واغتسل الطهر لحدس بذكره والاكتسب حيضه كاستبراء **قلت** على ما سطره في التثنية
القرن في الحوض كدعي الصلوة اما قولك فالوا العده من عده وانما هم الحوض في ايدها الميكوه
لانه من ان كثر طهر الطهر في الصلوة فكانت ضامته لها فترينه على المراه في النفي **قلت**
طهره والدم لا يستقبل فالويل للعده كدرك الشمس كقوله رسول الله صلى الله
عليه واله وسلم وان عباس بن زيد بطلقوهن يقبل عدهن ولا كذا في ان العده لو كان الحوض
لما كان المطلق اول الطهر بطلانها العده اي عدها ولا بان يكون الثلث الحوض
ما فهم اي في الحيض الى **طهر** ما على ان الدم في العده لان استقباله كاستلام الحوض
وقد عدها بان ثنتين كدرك الشمس فاذا طهرت اولت به الله بعد طهرها قبل عدها
فمن ذلك ما في حديث ابن جابر عن النبي في الطلاق الحوض رده احد من هبة الى ان اقراهم الطهر
فانه اذا طهرت اول الطهر بعد استقباله وطهره وعلقه صلى الله عليه واله وسلم
في حديث ابن عمر فاذا طهرت فليطهرها ان شاء **او قيل** الحيضه ودر صاغت **فهي**
تكملة العده **فان** منه لم يرد كذا العده فان تلك الحصة لا تحسب من عده طهرها وتعد كذا
العده لجهل المراه لانه لو كان عالما لم يكن كذا مفسد الحيضه كالا يفسد اثرها فان **انقطع**
حيضه عدها ما كحوض بان يكون امطاعا لها من عدها كقطعها كارتضاع او لغبر عدها من عدها
اذا كان امطاعا لها من عدها **ولو** كان امطاعا **قبل** الطلاق **ترجمت** عدها
اطاعا وان كان امطاعا لا لعدها من عدها فطهر ما لم يرد من عدها عدها وليس واليه ولغيره
من عدها عدها وعن السامعي كذا في عده الحمل ذمال الامام هي حتى ينقطع عدها

اي من عدها ان عدها
الاجماع

ولما

واما يحصل لها الطن بمصر بعد شهر وعش بعد وقت عدها ولا يطهرها حمل وقال المصنف
الاجماع عدها انه يحصل بمصر مثل العده بانه اشهر ولا وجه لما ادعى على ذلك الا ان عدها
وكل من لا قالوا اذا اصابه هذه المدة رجعت الى الاعتقاد بان اشهر وقال الباقر والصادق وقول
الناص لان من صلا بل بعد الاشهر عند تحلف الحيضه عدها كذا والذي اورد المصنف
ان عليه التمس **حيضه** **فترينه** على ما كان حصل منه قبل انقطاع او اذا لم يستمر حتى
قياس وهو عدها بعد تقدر على الحلق الذي يقدر وقت تحلف الحيضه كذا في العده ما لا
انما جعله من الحوض والدم لبعض كالمصنف والناصبها بصرى الامام الكرمه قالوا بالياسر لعه
المنوط ضد الحاحا استخاله المراه بل من عدها كذا فان بقا حتى اذا استبين ان يرسل
روله تعالى ومن الذي ترك العيث من بعد ما طهر فان يرسل لم يعلم استخاله بطلانها
لم يرد على عدها كذا في الغيث انما حصل من عدها انما كانت العده وهي بطون المراه
لا غير بطون حصل بكونه بخلافه عن عدها من ثنتين وثبت بها فان العلف المراه لظن كما
قد في الحوض كذا بل من عدها المراه بخلافه عن عدها وكيفية وقد عدها ثنتين
الاجماع لانه لم يرد وان صادق مظهره للحيض والحمل والحيه لها **واما** الا بعد الاشهر
والعده فانما اعتبرها عده لوقا كذا في عده الطلاق وكذا التسعة اشهر اما في عده
الحامل والنزاع في عدها من هذه يعرف قربة كل من الباقر والصادق لانها اذا عدها من ثنتين
الحوض عن عدها من ثنتين وامتد الحلف ثلاثة اشهر حصل الياسر من الحيض وكان ذلك جازا على
اعتبارها بانها قطعا فلا يكون لقوله **فترينه** **اشهر** وجهه اذا كانت ثنتين في الاعتقاد
من حيث تحلفها الحيضه عن عدها من ثنتين بانها لو انقطع بعد ما اعتدلت
رجع عليها استبين ان لانه اشهر لا ثنتين على الحيضتين اللتين مضت في العده وتبين بل على
قياسا على من سئل عن الاعلى الى الادنى في الصلوة واستضعفت المصنف هذا العده لا يرد على
الاشهر بذكره وليس كذلك فانما اصل في الصغير والضحايا والاسه وقد وجبت المراه
كله وفيه طهر وان من ثنتين العده على الياسر بانها ظاهري ثنتين عليها كلها فالاشهر
الناهي عده من عدها الياسر عدها لا عده من وقع لها الياسر في اشهر وكان عدها في اشهر العده
ما لا لا اعتدادها حصلها حكم من عدها وضفي يقضيه دليل شرعي واما قول ما انما اعتد
بالاشهر **ولو** **ترجمت** **فان** فسي على ان المراد الياسر لانه يكون هذا الدم ودر عدها
لا يرد هذا المقتل ولو حاضته ودر عدها ان الياسر لانه يكون على عدها العده المستنده
الى العده والعده اما هي طهره انما العده ومطهره كذا لا يعتد به لانه ليس حكمه عده
كف لم يثبت الاية كان عدها بالوضع ولحق ولدها بانها كالحق بانها عدها
ولها من العاقرة مع انما المظهره وكذا يقضيه لانه لا يعتد به لانه ليس حكمه عده
حكمه بلا ما ينع ايضا والنصف كاشف عن عدم عدها المقوضه واما قول

الحيفى

[illegible]

والا لا لا غير الله على وجه فتح فشرعت الكفارة المرجعة ان كان طلاقا او اقله
ايلا لفظ من التيمم ولهذا ذهب اليه انه يدخل في الاطلاق مضمون مدته فيتحقق
انتم الذوق الطلاق او العود كما سببنا وما قد السانعي ينشئ على انطلاق ان
ليس بها ولو لم يطلق بعد والحق لا يخرج عن جدي المذهب وحكم الطهار
لا بد من طلاق في الفسخ ولا بد من النزع ولا غيرها **الكفارة** وقال الشافعي
وايضا في الفسخ **لا بد من طلاق** في الفسخ **لا بد من طلاق** في الفسخ **لا بد من طلاق** في الفسخ
قلت الكفارة على طلاق العود وهو يصح على اي حاله كان واحدا **لا بد من طلاق** في الفسخ
طاهر في العود الى قسائم والعائدين الى منات اخر ليسوا عاكسين الى قسائم لان
الاضافة للاختصاص والاختصاص لا يجل الامداد استلجته ولهذا لا يصح طلاق
العقد بها **لا بد من طلاق** في الفسخ **لا بد من طلاق** في الفسخ **لا بد من طلاق** في الفسخ
من اجز اكل ملوك الا الحلة الكافور والرد ومكان كرم الفسخ تفصيل الحلال
والادله هناك ان شاء الله تعالى **لا بد من طلاق** في الفسخ **لا بد من طلاق** في الفسخ
فصل في شهر رمضان **لا بد من طلاق** في الفسخ **لا بد من طلاق** في الفسخ
المعبر **لا بد من طلاق** في الفسخ **لا بد من طلاق** في الفسخ **لا بد من طلاق** في الفسخ
والجنيعة باحد اصوم المسافر في رمضان عن الكفارة لانه ليس بواجب عليه
فيه الصوم ومن جعل النبي في صوم الصديق والتشريقا كما هو لكن هذه كالتف
تقدم الكلام عليه ولا يجز صوم الشهرين الا اذا لم يطاهما **لا بد من طلاق** في الفسخ
والحس لا يفسد الزطرها **لا بد من طلاق** في الفسخ **لا بد من طلاق** في الفسخ
صحتها وحديث والفسد يصل اليها استقط صحتها بعد كنهها صحتها
بالفسخ ايضا لان الزطرها العود بعد وجوبه بعدة ومعدلات الصوم غرضها
لا بالليل لا بد من صيام عدة الشهرين **لا بد من طلاق** في الفسخ **لا بد من طلاق** في الفسخ
والزطرها من سبب الشهرين **لا بد من طلاق** في الفسخ **لا بد من طلاق** في الفسخ
من شهرين او ثمانية وخمسين لان الشهرين يكون تسعة وعشرين كالتقدم الطاهرات
يبرأ الثانية وحسب لصحت الشهرين عليه **لا بد من طلاق** في الفسخ **لا بد من طلاق** في الفسخ
لا بد من طلاق في الفسخ **لا بد من طلاق** في الفسخ **لا بد من طلاق** في الفسخ
لا بد من طلاق في الفسخ **لا بد من طلاق** في الفسخ **لا بد من طلاق** في الفسخ
والامام في قولنا ضرنا ما جعل عليه **لا بد من طلاق** في الفسخ **لا بد من طلاق** في الفسخ
سنة وهو مطلق الا انما هو المستطوع بعد ذلك العدة بلنا انما هو مستطوع فلا
يتغير وقت سوان العدة انما هو المستطوع على تعيينه للفعل والمطلق لا يستلزم التقيد
واذا كان له ان يجعل الواجب في وقت وعرض عليه ما لا يصح للمقدرة فيه **لا بد من طلاق** في الفسخ
بعد ذلك العدة العارض على ما فعل قبل عروضة **لا بد من طلاق** في الفسخ **لا بد من طلاق** في الفسخ

طهار

بالناس من قيمة قيل **لا بد من طلاق** في الفسخ **لا بد من طلاق** في الفسخ **لا بد من طلاق** في الفسخ
وتنضعف الجمع فيه من اليك والميتة وتحتا لفظ عمومها اليه الكريمة وفيه نظر **لا بد من طلاق** في الفسخ
افاهدك كلنا اليك والميتة لا الجمع بينهما انه لا جمع فان الطاهر المستكبر عن الصوم
واما المهر عنه في بعبه واماله صبيته محدث فاقضه ما استطعت وقد استلزم البصر
بما جازاه وكما سقط العدة وجوب انتفاع كالتقدم فليسقط وجوب التكليف **لا بد من طلاق** في الفسخ
رتو التقييد والعقد من العار حايث **لا بد من طلاق** في الفسخ **لا بد من طلاق** في الفسخ
لا بد من طلاق في الفسخ **لا بد من طلاق** في الفسخ **لا بد من طلاق** في الفسخ
كل واحد واحد شيعته واحد **لا بد من طلاق** في الفسخ **لا بد من طلاق** في الفسخ
سكن سكياء والى سقنوت صاغا فالواحد على ارياله مضطربا بغير قصد التزويج
التي صل الله عليه والى الله اعلم بعرفت والعقبة مكمل ياخذ عهده عن صاغا وهو ككف
حالت خوله بنت ثعلبة من ياكس مائة ان الصامت في نصة طهارة منها او ذودها **لا بد من طلاق** في الفسخ
المكشوفين يشترط الحدوث اخر الى اراءه ان العتق سقنوت صاغا ولا مرد صاغا على التبعين
اذا اضطرر وجب الصوم في الفسخ **لا بد من طلاق** في الفسخ **لا بد من طلاق** في الفسخ
الطاهر **لا بد من طلاق** في الفسخ **لا بد من طلاق** في الفسخ **لا بد من طلاق** في الفسخ
بغير علة **لا بد من طلاق** في الفسخ **لا بد من طلاق** في الفسخ **لا بد من طلاق** في الفسخ
على ان الطاهر كالتقوى والصوم مشروط ان يكون قبل التماس واذا كان شرطا وجب
الطاهر لقول من شرطه ان صاحب الكساف وعمر ادعوا الاطاع على عدم وجوب الاستيفان
لوفض فار الميم ان صوم الاطاع يسلم والا فالتماس على التقوى والصوم طاهر انتهى وندعرب
عدم التشافي والحسنات التمسد قبل التماس لا يمنع صوم التكفير بعدة والامام في
عدول الوقت **لا بد من طلاق** في الفسخ **لا بد من طلاق** في الفسخ **لا بد من طلاق** في الفسخ
وانما ملك وسان يحق الخلافة في الفسخ **لا بد من طلاق** في الفسخ **لا بد من طلاق** في الفسخ
بشهر واحد **لا بد من طلاق** في الفسخ **لا بد من طلاق** في الفسخ **لا بد من طلاق** في الفسخ
لا بد من طلاق في الفسخ **لا بد من طلاق** في الفسخ **لا بد من طلاق** في الفسخ
استئناف التكفير به اي لا على خلافا للشافعي ومقدم تقرير في الميم رى الى صلح فلا
تكفره اذا كان تكفرا لا على حال الطاهر ثم روى حتى لا يمكن منه حال التكفير **لا بد من طلاق** في الفسخ
والى كسب **لا بد من طلاق** في الفسخ **لا بد من طلاق** في الفسخ **لا بد من طلاق** في الفسخ
ش كونه وتقول انما هو حال الحالكين من الخلاف تظهر فالحال يمكن حال العود **لا بد من طلاق** في الفسخ
ممكن منه معتبرا بحال الصوم وعندنا انما هو الصوم وعلى هذا القيس ثبات الطاهر **لا بد من طلاق** في الفسخ
مسرحي بغير ما اذا لم تكفر حتى وحل على تعلوقه الطلب الذي يرتفع واجب بان الطاهر **لا بد من طلاق** في الفسخ
واذا علمنا هو حاضر ولا حضور فلا على وهو يمنع فزيرة الطلب ومحلها الاصول **لا بد من طلاق** في الفسخ

المصادق
وولد فان كان

والسلف

قوله والشيخ ابى محمد الاصفهاني
قدوة السالكين والنجاة من الضلالين

چند لغات

في الطاهر وحدها على الطفل والآخر على العالم ما استشهد له دليل مع مخالفتها لقياس الوالد
 واستحسانا في الاب لا رضاع الولد مع غيره كما سألنا في فتاونا وقد ذكرنا في الاصول ان المختار
 لقياس الاصول هو عند المحققين على محله لا سيما اذا لم يكن في القبط عموم كانه هذا وادعى
 النصارى الامعاء على ان الامم ائمة المؤمنين وما ادعى من جهة الدعوى بعد الخلاف في غير المختار لقياس
 الولد ومع القياس عليه **ثم** اذا عدت الام نفسها استحققت الحضانه **امها وان علون** قياسا
 للملك الوالد في حقها على تيار الحضانه على الارث ولا جامع ولا حق للعليا مع وجود السفلى كافي
 الميراث الا ان يوجد في السفلى مسقط لحقها كأمسياتي **ثم الاب الحجب** لا العبد لا يستقل
 هو سيد فاذا كان الاب حرا فهو ادنى حضانه ولله من غير الام ولها ما زاد من المهاد في حاله اولى
 وقال ابو حنيفة لا حضانه له مع وجود لها الا في ثبوت الحق في الحضانه بوجدها ولا يه
 النظر في مصالح الولد عموما الى ابيه وانما حصص العصور حديث حضانه الام في الاصل
 عند تخصيص غير فالو القياس على الام ملكا قياسا على الاصول قالوا كما قسم الميراث
 قدام قيس سواه وهو في معنى الاصل قالوا بل ظاهر الفرق في الامم الحلف من الامم والحلف مع
 الولد والاخر وكان وهذا الفت ذاهم لحديثه امه عصبه لانه فلا بد من القياس على الامم وقد
 الحكيم **وعند الام الحجب** موقوف على حالها فيقول **صل على الام** **صل على الام** **صل على الام**
 ارتباط ورضاع ميسر يسهله وفيها لا يتعلل لظاهره ولا عموم وان تلك قاعدة ما عالج
 لا سيما وقصا اثبات الحضانه للام في هذه الاعصار وسيله لا ضرر الاب كشف من الحكيم
 على تقدير الاتفاق الثاني لعولته على انصاء والده بولده ولو لم يولد وتقدر في الاصول
 وجوبه في دفع المفسد التي عنها على حلب المصلح **ثم الحاله** وقال الشافعي بل لا ياب قال
 الناصر والمريد واكثر اصحاب الشافعي وعمر حبيبه بل الاخوات لنا حديثان عليا وجعل
 وزيد حرا ثم تنازع في حضانه عمار بنت حمزة بعد ان استشهد بمال علي بن عيسى في
 بنت رسول الله صلى الله عليه واله وسلم وان زيد تناسخ وكان النبي صلى الله عليه واله
 اخا بين زيد وحمزة وقال حنيفة بنت عيسى وعندي خالتا يعني اسماء بنت عيسى ومال النبي
 صلى الله عليه واله وسلم الحاله امه وسلمها الى حنيفة اخذها الحارث بن عبد المطلب النبي
 الملقب بمرارة ابو داود والحاكم والسهمي من حديث علي بن ابي طالب اما الحاله امه وفي الباب
 ابن مسعود مرفوعا **والوهدين** والطبراني يلقب الحاله والده وعندنا لعن ابن ابي شيبة قال
 لعن ابن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم قال العراب اذا لم يكن دونه ابن الحاله والده
 اذا لم يكن دونه امه ونسبه اخذها ابن الماركة في البر والصلة قالوا وتسميتها اما بما عالج
 يلزم مساوي الحقيقة والحاله في الاحكام قلنا الحاله مدلى به في امه من الاب ولم لا
 انما تليان به قالوا بعد الام على الاب مخالفت للقياس فلا يقياس عليه **ثم امها والاب علون**
وامها اب الام وقال الامم يحجب الحضانه لمن لا يملك الام كأمها لها ولها الميراث ولا
 لزوم بعد ثبات الحاله لا لا يملك الام على الاصول **ثم الاخوات** **ثم بنات الحاله** لا ولا يملك

قياسا

لا على الام لكنه انما
 يحجب القياس على
 القياس واما استثناء
 الشافعي للميراث

بالام

بالام **ثم بنات الاخوات** لا لا يملك الام على الاصول **ثم بنات الاخوات** لا لا يملك
 قالهم بنات الاخوات **ثم بنات الاخوات** لا لا يملك الام على الاصول **ثم بنات الاخوات** لا لا يملك
 بنات الاخوات **ثم بنات الاخوات** لا لا يملك الام على الاصول **ثم بنات الاخوات** لا لا يملك
 الحضانه من النساء وما ادعى من غير الام كأمها لها ولها الميراث ولا
 يكون من ادنى الام ادنى ميراثي بالاب واذا تصفقت في هذه الترتيب ومختلفة لها على
 الذي فرضه الله بعلم الاختصاص من علمنا فادى ما ذكرنا من تقدم الام على الاب لا يقياس عليه
 فضيده غير حقيقه على السبب تكون انات العصبه او في غيرهن بالام ان الامم
 على الميراث من تكم العصبه فيكون في الامم ان الامم ان الامم ان الامم ان الامم
 على الميراث او في الامم الميراث من النساء مطلقا هذا ما مضيه على الاصول وقواعد
 والمعتول وغير من صاكن عن غفلة من **ويقدم في السبب** بالحاله الميراث من الامم
 الامم وكذا الميراث والعمة وغيرهما **ثم** اذا اختلف النسب قدم **ذوالام** فالاحتلام
 الميراث لا يحد ذلك قياسا على عدم الامم على الامم وان تساويها لم يمانه **وتنقل**
كل من تقدم ذكره الى الميراث في الترتيب عوانع يوجد في الترتيب الامم وهي طنه لكون
 الميراث مع ذلك **بالقياس** الميراث في النكاح صفة ومنه تنزهها لان الميراث
 عندها ولا امانه لفاسق قالوا ولا يخالفه العاسق جبره التعلق بالطلاق ولكن هذه
 قاص من وجهه ومنعده من لغير الاستدلال في التعليل بما عدم سقوط حق العاسق
 في الحضانه من حضانه من لا يخلق خلقا كمن في المهد وجوب سقوط حقها لخالطها هي للفاسق
 لان مخالطه الخالط مخالط والمخالط يستلزم حقا ما استدلال حضانه مفسدة ما على الولد
 او على الميراث في حضانه وغير الحديث لاضر ولا ضرر **وقدم** وسقط الحضانه بوجوب
 وبوجه من الميراث كل هذا وفي **والاخص** الى ذكر **النكاح** لا يفسق اما استفاظ
النكاح الحضانه فصيح الحديث الميراث من جميع القياس في الاب لا يملك من قيس
 النكاح في الحاق الولد واهله العضاذه ولله لغير اهله ولقد اقلنا **الا** ان تنزع **في**
جوه فقط **له** اي للميراث من حضانه عليه ولا على اهله ولا منه لدى الميراث
 على رحمه لان صلة الرحم من الميراث الميراث ولقد اقلنا **تقدم** في حاق **قال**
الميراث اذا املت الميراث الميراث فان الحضانه **تقدم** **والها** على ما هو القياس
 بالقياس عند انتفا الميراث ود اقلنا الميراث في جميع نواك النكاح ما لو امكنه
 يراد النكاح لا يباحو كالشفعة لا يعود بعد سقوطها **قلت** **الا** انه يلزم مثله في غير
 ولا يلزم من كونه في عود ثمره ان النكاح بالطلاق **من** **رضي** **عنه** **الرجوع** حلا فالشافعي
 على ان الرجوع في نفس الزوج كالكس قبل الطلاق **فان** كان الميراث من النساء قبل
عنه اي جعلت من الميراث الميراث **فالاخر** **الاقرب** **العصبه** **للقام** **الذ**

تملى ترتيب العصبه

نفسا

باخذ الصبي الذي يحويه ويتركه لشيعه وقال انه يدور في ارضه وادب المذنبين في ذلك
 لنا اطلاق وامانكم اللذان جعلكم لصدقه على العليل والكثير فالواقيد فتور عايشه كان فيها
 انزل من القرن عشر صغرات معلوماً بحسن معلومات وقوي بسور الله صلى الله عليه وسلم
 وهو يعبر انما القرات الحماة لا العايشه لو كان قراتا لمواتر وحفظ لولده ثانياً انما نحن نرى
 الذكر واناله لحافظون واحد صغ وحوب التواتر واما الحفظ فاما استدلاله الابيه وحوب
 حفظ الحكم وهو محفوظ لا حفظ المداو لما علم في الاصول من حوانه صبح احدهما دون
 على ان ربه يعين على ما يملك ويعين على ان يملك ما يملك فيهم كما قالوا حاربوا على
 ان الخطا في وصفه بالقرنيه لا سلم الحطاي ضد دراصل من انما صلى الله عليه وسلم
 الذي هو القدر المشترك من الكتاب والسنة كما حققناه في الاصول فلما مفهوم حسن
 في جانب النقضات اي لا دورها ودينه من حيث اننا انما عند الجماعة الا الكافي والموطان
 التي صلى الله عليه وسلم بالان لا تحرم المصد والمصنات ومعه في جانب الزيادة وهو
 يحرم انك لا كما هو من قال يحرم املاث فيفتنا فاما هو مان مسوطان وفي اطلاق
 ولحيب مع انتفا في مفهوم العدد من مفهوم المصنوع المحققين ولا تعتبر عندهم فان
 نفي التحريم عن المصد والمصنوع لا يرد على تحريم ما فوقها واما انما في المطوق المحس على انما
 التحريم ولا يثبت كون اللبن من اسمية لا من وضع صديقات من يميزها مثلاً فانها لا يصير اخوين
 ولان كون الاسم اسم وحلت في السنة العاشرة من مولده لا بناء على التقييد بالعال كالم
 في الاصول ولو كانت مبنية ادب كذا اوله لدار متغيراً فيكون اذ نفي او نحوها لعدم اليقين
 على اشتراط الحيوة ولا يثبت كون اللبن من لانه ولا كونه حياً الا ان يذهب عنه اسم اللبن
 يقدم في الما واحترق بقوله غالباً على الوعاء حينما اذ لا يسلط عليه اسم الرضاع حينئذ
 لو اكل منها ارضه من سما خلافاً للبريد بالله لما ارضه من ان الحكم يعلق بالمسمى لا بالاسم لان
 كون اكل اللبن سمي الرضاع ملائمة لصدقه وهو اللبن يحرم ولو كان لبن المرأة وحده
 او مع حليته اي مختلفا بلبن امرأة اخرى فتصير المراتب امر مطلقاً اي سواء تساوى بينهما
 امكان ليراحدهما اكثر من لبن اخرى اذ امكن المكنون فصل الحرف لا العذر او كان لبن المرأة
 مع عذره اي غير حليته كلبن غيره ولكن انما يثبت له التحريم اذ اكان هو الغالب فعلا لا فعولاً
 والعذر يحرم ايضاً اذ اكان بحيث لو افتره حصله بصاب التحريم عنده وهو لا يرضع
 اصل المذهب اذ العذر بوصف الحرف وكون الغلبه شرطاً او ما عا حكر شرعي فتعذر ان لبن
 شرعي ولا دليل واما قوله ان الغلبه بالماثلا لا يسمي لنا فلحكم لم يسطر باسم اللبن وانما
 يسطر بالرضاع يلزم ان يكون الشرع لم يحرمه لانه ليس برضاع وان اريد بالرضاع ما يرضع
 فالغلبه ما يرضع فلا يصدق في اللبن في السنة العاشرة حين وقع الرضاع
 شرط ان يكون وقت اللبن في العاشرة فانه حكم الرضاع ما قرب وقت احوال اللبن حال الرضاع

عند الترمذي في سنن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم
 والرواه الامري على
 ذكره ومدا لحدث
 على ما ذكره من اصله

هل

هل دخلت العاشرة ام لا لاصل المراه عن جرحها لا لوالدتها حال رضاع الصبي هو
 في الحولين ام مدحاوة هافان الرضاع في هذه الحالة لا يصح التحريم لان السلب لا يثبت
 عند تحقق الشرط ومع اللبس في خوف العاشرة وفقاً للحولين لم يحقق الشرط وهو
 من المصنف عند النجاشي في صبح رضاع المرضع على الشروط المذكورة بتدقيق البينة
 واما ثبوت البينة لدى اللبن اي لزوحها الذي نشأ اللبس من حملها ان كان اللبن موط
 والا حصت بالسوق خالف في ذلك ابن عمر وابن الزبير وعائشه والنخعي وجابر بن سمير
 يسار وابوسلمة بن عبد الرحمن ومراجع مخرج ومريجه وحاد وداود لنا حديث عائشه
 عند الجماعة كلهم قالت استناد علي افلح احوال القعليس بعد ما انزل الحجاب فلبس الله لا
 اذ لم يحمى امسارون مرسوق الله صلى الله عليه وسلم وانه هم فامسارونته فامسارونته فانه
 فعلت ان الرجل ليس هو لصعني وانما صعدت في امراته فامسارونته فانه عك ترتب على ان
 والرواي وابو مسلم امسارون على عيسى ابوا لحد فامسارونته فاما هو ابو القعليس
 سمته على احوال ما هو معارف من سمية ربح الامام عا واما ما اذ لم يحمى فامسارونته
 ربيته من الرضاع فلما رايته فامسارونته فامسارونته فاما هو ابو القعليس
 المصنف ابوا لحد فامسارونته فامسارونته فاما هو ابو القعليس
 علي واما امسارونته فامسارونته فامسارونته فاما هو ابو القعليس
 وكما رصعني فلما كان بعد الحرح ارجل العبد من الزبير فامسارونته فامسارونته
 من الزبير وكان لكلمته فقلت وهو لحد فامسارونته فاما هو ابو القعليس
 من ولد الزبير من غيرهما فامسارونته فامسارونته فاما هو ابو القعليس
 يحرم نشأ من ولد الرجل بالكلية اياه ولدت الجفها فلن انما به ولا يعارض انما هو ابو القعليس
 هو قصد عين كلفول في رضاع ساج من سهله ولولا ذلك لما قال عائشه ولان فلما عمل
 الراوي خلافاً ما روي لا يعارض الراوي بالكلية عند قطعي كانه عليه مسافه والحكم
 لمخالفة القطعي لا يقيم بناسخ او يوحى حكم عليه بالعسق لا كما قلنا القطعي بالاختصاص
 عليه بالعسق والمرصعة انما يشار بها في النوع من امر واحما من رضيع منها الصبي وقد
 في عقده وقد علمت منه وطقة نسب الولد ايضاً لا فواله الحاصل عن رطل شهده لا
 بلحقه بالواطي الا ان هذا يقتضي على ان لا يحل له نفس الامر حتى يحكم بالرجل البنت
 من الزنا وقد روي ذلك بعض اصحابنا كاسم في الفكاك ولا راي الرجل الموصوف مشرك القوق
 في حكم الرضاع من اللبن حتى يقطع اللبن او يصنع مذكاج مروج للثاني مشترك الملائمة الدين
 الزوج الاول والثاني والمرأ في اللبن من العلوق الفاي الى الوضع وقد روي في الصادق
 والناظر الى طين الحمل وقد روي ابو حنيفة لا في الوضع والحكم طاع حوالا انما
 العد من سنة له لان كون اللبن هو السبب معقرا في دليل على سببته وانما السبب
 لظاهر عائشه انما صعدت في روجه وانما حق الرجل واراد على خلافاً

في اللبن م
 ساج

حتى صعد الكاهن من العمامة والناعية وقتلت النوى للرجل فقط دون المراء ^{خبر}
 خوف الرضيع لا تصد الاغتصاب الا ان يكون وصول لبن الواحد وحده مطبوخا في لبنه
 للنوى بعد الاعتناء بان القليل من حطفي القنديل ولودون القطر ما يقتدر الى لبن
 والرضاع يحرم به على الرجل والمراء من صيرة محرما لاحدهما وهذا على تركيز
 لما تقدم في النكاح فلا حاجة الى شرحه بعد ما تقدم من القسح نكاح امرأ غيب مدحولة ^{تطهر} غيبا
 مدحولة للفسخ وان الفاعل غيبا فلا رضاع صحيح الزوج بما لم يزل عليه فالواحد ردت
 راضية له في كونه على الصغر من وجهه الى مدخله من صفة وهي باية فانه
 رجع من صغر الكبر على الصغير لان الرضاع صير الكبر اما الرضعة وانظر
 عود مدحولة لم يسوف مان قابلية المهر بخلاف ما لو كانت مدحولة فقد استوفاه فلا يصح
 واما نكاح الصغرى فلا يفسخ لانها وان صارت بنتا لزوجها فبذلك لا يفسخ نكاح واحد
 على امها وانما الفرضان لا دخل بهما ومن اضطر طلق محرما لام الدخول بالفتى ففسخ نكاح واحد
 منها الا ان ياتي الصانع على الرضيع ماني باسهم في صورة غالبا من باب الحصانة من قولهم ان
 الامر لو وضعه يرضع الرضيع شرابا قال لا اختاره له وشربه فمات كانت دسيرة على عاقلها وعلى
 هذا لان ما يشبهه كلاما يشبه والامكان على المسبب صانع وجود المباشرة اذا كانت
 مباشرة الرضيع كلاما يشبه ولا وجه لتضمينها بصغر المراء اما قوله الا اذا فعل الرضاع
 كان حاهلا لا فساد النكاح به وكان محسوبا بالرضاع انما لا يشبهه حشوا لطف الطفل ان لم يرضعه
 فكله خارج عن فروع العلم لان الحمل لا يزوج الفير لا سقط ضمانه وكذا قصد كونه
 لا يسوع الصغرى بالغير لا يسوع المصطفى لا يسوع غيره **فصل**
والرضاع انما يثبت حكمه على الزوج باقراره للزوجه به او بينتها عليه من حل
 وامر آخر غير المرضعة لا يشهد على امها لعلها لا تقبل شهادته من يشهد كذلك
 في الشهادتين ان شيا للشفاعة قال الله تعالى فمقبول شهادته النساء منعدات عن حل فلان كان
 المراء العمل بشهادته منعدات فلا دليل وان كان المراء اولوة احتساب الشهادة
 فسأل الحديث عقبه من الحديث عند البخاري والترمذي والنسائي انه تزوج بنتا لاني هان
 امرعدين فاسته امرأ فقال لاني قد ارضعت عقبه والى تزوجها ما لثقتها ما اعلم انك
 ارضعتني فربك رسول الله صلى الله عليه واله وسلم فذكر له الخبير فقال له النبي صلى
 الله عليه واله لم كيف تقبل ففارقها عقبه ونكحت رجلا غيره قالوا ايها النبي انما
 انما قال لانه دعها عندك وفي اخرى منها عنها قلنا الامر اني يجوز ان على المنكح الكراهة
 لان الخبير مخالف للاصول فذهب الجمع بينه وبينها فلا ان قول المصنف **والعمل**
بالظن انما في النكاح محرما ياتي هذا الجمع ويستلزم ثبوت حكم الرضاع بغير
 امرأ واحد ولو كانت هي الموضوعة ايضا لانها ضاد له وجوب العمل

في النكاح
 في النكاح

خبر

خبر الواحد عنده انما ثبت دما لا عند الشائع فلا بد من البينة الكماله
 واولا الزوج بظن الرضاع **فيما يزوج المقرب** على معارضة المراء الى طرف حكم
 الرضاع بينه وبينها وفي هذه نظرية لا اجبار لا يكون الاعل مخالف الدليل الذي علم
 الاجماع على وجوب العمل به كالعديل اما الطرف المجادل لا يزوج دليل مجمع على وجوب العمل به
 على وثقه فلا اكراه على مدلوله وان حاشا للمعتد العمل عليه او حاشا له حفضا في
 الاصول **واقراء وجن** بان امرأه يرضعه له **بسط النكاح** بينهما **الطلاق**
 اللزيم بالنكاح وان كانت المراء مكذبة له في ذمها لان اقراء لا يصح عن كتاب الطلاق
 اذ هو في قوة انت على جرم وهو كناية طلاق فلا يحلح الى المطالبة بطلاق **والنكاح**
 وهو بطلان الحق والنكاح **اولا ما بالرضاع الا** ما استحقته **المهر** اذا كان
 اقراء **ما بعد الدخول** فانه لا يسقط عليها الحديث فلها المهر بما استقبل من جهتها كما

بعدم في رطلي الشبهة وكذا الاكل من المسمى ومهر المثل
 واذا كان الرضاع الذي علمته وصحها
 عليه وجب عليه ان يزوج
 عن نفسها وان اجبرها
 النكاح بها المراء
 رضوانها
 المشي
 على
 صحاح الامراء وصلى الله على سيدنا محمد وآله
 الطاهرين وسلم ولها كثير اطبا
 ما كان فيه عدد علم الله
 وهدى على الله
 علم الله
 والله يدرك
 والله